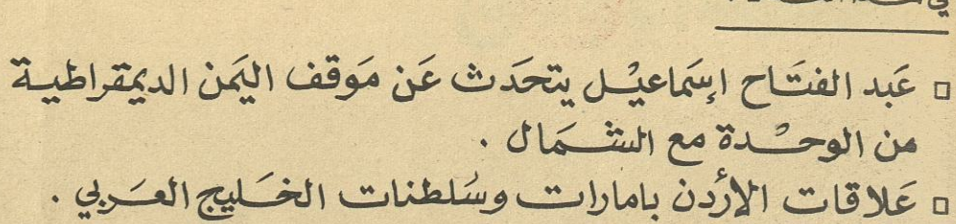




بيروت - ٢٠/١١/١٩٧٢ - العدد ٥٩٦ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً AL- HOURRIAH - Nº 596 - 20/11/1972 -

بوحدة الطبقة العاملة وقيادتها للحركة الشعبيّة نصُون ونطوّر الإنتصارات





تعليقات

النظام الأردني يسعى للمصالحة العربيّة تمهيداً المبادرة أميركية جديدة

منذ فترة والنظام الاردني يحاول ان يكسر طوق العزلة العربية التي يعيشها وان يفك الحصار المضروب من حوله ، لايجاد انفراج عام في علاقاته مع الانظمة العربية المختلفة ، وكتمهيد لمحاولة جديدة قريبة في التسوية مع اسرائيل ، خاصة بعد انتهاء الانتخابات الاميركية ، حيث ينتظر الملك حسين مبادرة اميركية وعد بها في بداية العام القادم .

ومن اجل ذلك يعمل النظام الاردني لتحضير جو عربي رسمي مناسب يتقبل بصمت وبهدوء ما يمكن ان تسفر عنه المحاولة الجديدة لاجراء تسوية مع اسرائيل على اساس تنفيذ مشروع الملك حسين : « المملكة العربية المتحدة » .

ودلائل المحاولة الجديدة كثيرة .. منها تصريحات الملك حسين نفسه لصحيفة « اللوموند » التي اشار فيها بوضوح الى استعداده لعقد تسوية منفصلة مع اسرائيل .

(بحجة ان مصر نفسها قبلت في العام الماضي محاولة انتقالية منفصلة لفتح قناة السويس .. تماما كحجة النميري التي ابداها في تصريحاته الاخيرة عن علاقات السودان مع اميركا بأن مصر نفسها في طريق التفاهم مع الاميركيين وانها قبلت عرضا منهم بمبلغ ١٠٠ مليون دولار للعمل على تنظيف قناة السويس .. وهكذا تتسابق الانظمة العربية وتتحجج بعضها ببعض لتغطية تنازلاتها او ارتباطاتها بالامبريالية الاميركية) .

كما اشار الملك حسين الى أن مسألة المفاوضات المباشرة تعتبر بالنسبة للاردن مسألة ثانوية تتعلق بالاجراءات فقط .. (ومعنى ذلك انها لا تعتبر عقبة بل يمكن القبول بها) اما سياسة الجسور المفتوحة مع اسرائيل فهي ليست سياسة دايان بل هي سياسة الاردن بالاساس !.. وابدى الملك استعداده الكامل لاي اقتراح يتعلق بالقدس — اذا اعترفت اسرائيل بحقوق الاردن ؟ — لتكون مدينة السلام والتعاون بين الاديان الثلاثة ، ولتكون عاصمة لاسرائيل من ناحية ، وعاصمة للاقليم الفلسطيني حسب مشروع المملكة العربية المتحدة من ناحية اخرى .

كما اعتبر الملك حسين القدس ارض اللقاء بين الشعبين .

وبعد فترة قليلة من تصريحات الملك حسين رد ايغال الون عليها اثناء مناقشة سياسية في حزب العمال الاسرائيلي الحاكم « بان مشروع الملك حسين الذي اقترحه في آذار الماضي بانشاء مملكة متحدة تضم ضفتي الاردن لا يضع بالضرورة اية عقبات في طريق اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وسكان الضفة الغربية » .

ان تصريح الون يلتقي مع تصريح الملك حسين تماما كما التقى مشروع الملك بمشروع الون بحيث يمكن تسميتهما فعلا مشروعا واحدا هو مشروع حسين — الون .

تقول معلومات مؤكدة من داخل الاردن بان الملك حسين يؤكد لحاشيته وللاوساط القريبة منه في القصر ان الاميركيين قد وعدوه فعلا بمبادرة جديدة قريبة في بداية العام الجديد ، وان الاردن مستعد لتقديم تنازلات ضمن حدود مشروع الون على اساس قدس موحدة مع ممر الى الاماكن المقدسة الاسلامية تحت العلم الاردني ، وتعديلات في منطقة المثلث مع بقاء شريط المستعمرات الاسرائيلية على الضفة الغربية لنهر الاردن لمدة ٥ سنوات وعدم دخول قوات عربية اليها ، والاكتفاء ببوليس محلي ، كما يتم الاعتراف السياسي النهائي باسرائيل .

وتؤكد هذه المعلومات — ايضا — انه من المتوقع اذا سارت الامور حسب هذا الاتجاه في التسوية القريبة مع اسرائيل ، ان تجري تغييرات في السلطة الاردنية لتشكيل حكومة جديدة اكثر تشددا والامساك بالوضع الداخلي بقبضة حديدية وبتشديد اساليب القمع والارهاب . اما اذا تأخرت المبادرة الاميركية فأن الملك حسين سيجد نفسه مضطرا — كما يقول في اوساطه — للاتيان بوزارة انفراج لامتصاص النقمة الجماهيرية الدائمة في الاردن بعد ضرب المقاومة في ايلول ..

(عندما سال مندوب « اللوموند » الملك حسين عن موقفه اذا لم تحدث التسوية مع اسرائيل قريبا ، اجاب ان ذلك سيكون بالنسبة له اكبر صدمة مأساوية في حياته !)

في هذا الجو السياسي الذي يعيشه الحكم الاردني بانتظار مبادرة اميركية جديدة في بداية العام القادم ، تجري محاولة تهيئته والتمهيد له بانفراج سياسي لعلاقات الاردن العربية المتأزمة .

وقد جرت اتصالات بين الاردن والكويت بمبادرة من وزير الخارجية الاردني الذي طلب من الحكومة الكويتية ان تقوم بمبادرة لفتح باب الوساطة بين مصر والاردن .

وقد اشارت بعض المصادر ان وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات قد رحب بالوساطة الكويتية . ويؤكد وزير الخارجية الاردني في طلبه للمصالحة العربية ان الاردن لن يعقد تسوية ثنائية مع اسرائيل وانه مع قرار مجلس الامن كأساس لحل شامل . وان ذلك جاء تأكيده في خطاب العرش الاخير .

بينما تصريحات الملك حسين والمعلومات الواردة من الاردن تؤكد عكس ذلك تماما ، والمقصود من هذا التأكيد تهدئة الجو العربي الرسمي الذي نشأ اثر اعلان الملك حسين لمشروعه الخاص بالمملكة العربية المتحدة ، والذي وجدت فيه الانظمة العربية الساعية للتسوية السلمية خروجا منفردا عن شروطها الخاصة في التسوية ، ومحاولة من الملك الهاشمي للانفراد المسبق بالتسوية باشكال مناسبة لمصالحه ، وبمشروع يتضمن سيطرته الكاملة على مصير الشعب الفلسطيني .

ان هدف الوساطة لاجراء المصالحة مع مصر التي طلبها الحكم الاردني هو فك الحصار العربي المضروب حوله وتقديم تنازلات مؤقته تهيء الجو المناسب للملك في حال بداية تنفيذ مشروعه .

ولكن هل ستقتصر الوساطة على المصالحة المصرية — الاردنية خاصة والعربية — الاردنية عامة ؟ .

— بالطبع لا .. لان قضية المقاومة هي الاساس في ازمة العلاقة الاردنية — العربية ، ولا بد ان يحاول الملك أن يطرح استعداده للقبول بوساطه جديدة مع المقاومة ..

(وهنا تؤكد المعلومات ان الوساطة الكويتية بين الاردن ومصر ستشمل اعادة البحث في العلاقات بين الاردن والمقاومة)

ان تكتيك الملك في ذلك واضح ، فهو يريد من القبول بالوساطة جر المقاومة الى مائدة المفاوضات كما حدث في مؤتمر جدة بدون الاعتراف المسبق باتفاقية القاهرة وعمان ومع الاصرار على مشروعه « المملكة المتحدة » .

ومن خلال التسويف والمماطلة واستمرار المفاوضات مع المقاومة يصل النظام الاردني الى تحسين علاقاته العربية وفك عزلته الخانقة .

(وتقول المعلومات — ايضا — ان الاردن سيطرح في اجتماعات وزراء الخارجية والدفاع العرب المقرر عقده في الكويت بتاريخ ١٥ الشهر الجاري ، استعداده للمفاوضة مع المقاومة) .

وهذا الاستعداد ما هو الا فخ جديد منصوب أمام المقاومة لجرها الى اسلوب المفاوضة والقبول بالوساطة على طريقة مؤتمر جدة الذي كانت وراءه الرجعية السعودية .. وبالرغم من فشل المؤتمر نتيجة المقاومة الجماهيرية الفلسطينية والعربية التي جابهته ، فان هدفه كان تمزيق صفوف المقاومة وضرب وحدتها واحداث بلبلة سياسية في قواعدها ووسط الجماهير الفلسطينية ، وتقديم الحجة للانظمة العربية ان تتخلى عن التزاماتها تجاه المقاومة ، وتجاه العلاقة مع الاردن .

ان المحاولة الجديدة لجر المقاومة الى مائدة المفاوضات مع النظام الاردني تأتي هذه المرة في سياق تهيئة الاجواء فعليا لمبادرة اميركية جديدة موعودة لتسوية مع اسرائيل وفق مشروع الملك حسين .

واذا كان النظام الاردني يسعى لمصالحة عربية تساعده على ذلك ، فأنه يريد من استعداده للمفاوضة مع المقاومة أن تعطيه براءه للمصالحة العربية ... وهو بذلك يحقق هدفا مزدوجا ، اذا رفضت المقاومة يتحجج بالرفض للبرهنة على « حسن نيته » تجاه ما يريده من تحسين علاقاته العربية ، واذا قبلت تحت ضغط الحكومات العربية يعمد الى التسويف والمماطلة وعدم الالتزام باتفاقية القاهرة وبذلك يوقع المقاومة في فخ المفاوضات مما سيؤدي الى بلبلة اوضاعها وتمزيق صفوفها ووحدتها .

ان على المقاومة الفلسطينية أن تفوت على الملك حسين هذه الفرصة وان تسقط تكتيكه منذ البداية بفضح المبادرة الاميركية الجديدة التي ينتظرها ، وبالتاكيد على رفض كل محاولة لجر المقاومة الى المشاريع السلمية والاستسلامية .

ان المهمة الرئيسية للمقاومة تجاه عروض الوساطة والمصالحة هي الرفض القاطع للعودة الى اسلوب المفاوضة كما حدث في مؤتمر جدة الذي حاولت بعض الاوساط اليمينية ان تبرره بمختلف التبريرات ، وهي فضح ما يجري امام الجماهير على صعيد الوساطات والمصالحات وتحضير الاجواء لان ينفذ الملك حسين مشروعه الاستسلامي الذي يهدف الى تصفية المقاومة ، وتصفية القضية الفلسطينية ..

خطة التنمية الثلاثية باشراف امريكي

يعقد في عمان يوم ١١ تشرين الثاني مؤتمر لمناقشة خط التنمية الثلاثية . وقد وجهت الحكومة الاردنية الدعوة الى عدد من الدول والمؤسسات الدولية للاشتراك في المؤتمر .

ومن ضمن الذين وجهت لهم الدعوة لحضور المؤتمر : وزير الخارجية الامريكي ، مدير الوكالة الامريكية للتنمية ، الوزير البريطاني للتنمية في ما وراء البحار ووزير الخارجية ووزير المال الفرنسي والالماني الغربي والامين العام للسوق الاوروبية المشتركة .

جولة الاسبوع

من أجل المساهمة في إنجاح مؤتمر العمال الزراعيين

في نطاق التحضير لمؤتمر العمال الزراعيين في لبنان ، اصدرت « لجان العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء في لبنان » البيان الاتي :

ايها العاملات والعمال الزراعيين

ان جماهير العمال الزراعيين في الريف تكدح يوميا لانتاج الثروات الطائلة بينما الريف بعماله وفلاحيه الفقراء غارق في الاهمال والبؤس . الريف في لبنان بلا مدارس ومستشفيات . مياهه منهوبة والكهرباء لم تصل الى العديد من مناطقه .

انتاج الارض يذهب الى جيوب السماسرة في الاسواق الزراعية والى جيوب تجار السماد والمواد الاولية ومالكي الالات الزراعية . انتاج قطعة الارض الصغيرة منهوب من التاجر والاقطاعي . والاراضي الواسعة ملك البكوات القدامى او الجدد يعمل فيها العمال الزراعيون الذين ينتجون الالوف بينما أجورهم لا تكاد تكفي لسد الرمق . ممنوع عليهم تشكيل نقابات تدافع عن مصالحهم وهم محرومون من قانون العمل الذي يحدد ساعات العمل والحد الادنى للاجور وتعويضات طوارىء العمل ، كذلك هم محرومون من التعويضات العائلية والصحية التي اعطتها قوانين الضمان الاجتماعي والصحي لعمال الصناعة .

العمال الزراعيون يعانون من البطالة الموسمية والعاملات الزراعيات يتعرضن لنفس الاستغلال ولكن بحدة اكثر لان اجورهن اقل .

لقد ناضل العمال الزراعيون طوال السنوات الماضية من اجل تغيير كل هذا . فكان نجاح راب عمال الرش في صور وكان الاضراب الشامل لالوف العمال الزراعيين الفلسطينيين على طول الساحل الجنوبي الذي نجح في زيادة الاجور وكانت مشاركة العمال الزراعيين الفعالة في انتفاضات سهل عكار .

ولكن المشاكل الكثيرة ما زالت باقية . والعمال الزراعيون ، بالتحالف مع الفلاحين الفقراء الذين يعانون من نفس العدو (الاقطاعيين والتجار) ، مصممون على انتزاع مطاليبهم التي تشكل الخطوة الاولى نحو تحررهم .

ان لجان العمال الزراعيين في لبنان تدعو جماهير العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء الى المساهمة في انجاح المؤتمرات الفرعية التي ستعقد في كل منطقة ويحضرها مندوبو العمال المنتخبون من كل قرية وتناقش مشاكلهم ومطاليبهم . وهي تدعو العمال الزراعيين الى العمل على انجاح المؤتمر العام للعمال الزراعيين الذي سيتوج هذه المؤتمرات الفرعية والذي يشكل الخطوة الاولى نحو وحدة العمال الزراعيين .

فلنناضل من اجل مؤتمر ديموقراطي ممثل فعلا للعمال الزراعيين في كل لبنان . ان اللجان تدعوكم للمشاركة الفعالة في التحضير لهذه المؤتمرات حتى تاتي ممثلة فعلا لمصالحكم .

ولنناضل من اجل شمول كافة العمال الزراعيين بقانون العمل والضمانات الصحية والاجتماعية .

ونحو نقابة ديموقراطية للعمال الزراعيين في لبنان تدافع عن حقوقهم وتنظم صفوفهم لتنتزع مطاليبهم .

لجان العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء في لبنان

الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي

قوات جيش التحرير والميليشيا تقوم بهجوم شامل

تقرير عسكري صادر عن قوات جيش التحرير الشعبي (اقليم ظفار) :

في المنطقة الشرقية من الاقليم ، خاضت قوات جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية معارك حامية مع قوات العدو والمتمركزة حاليا في عدة اماكن من المنطقة (ناشب ، عارام ، خيصال ، عالام ، الزخر ، الدمر ، جبجات) ، كما قامت بشن العديد من الهجمات الناجحة على هذه المواقع بلغت سبعة عشر عملية هجومية وتصدى لقوات العدو التي تحاول التحرك من مواقعها هذه . ولقد كان ابرزها في ١٤ـ١٠ـ١٩٧٢ عندما قامت قوات جيش التحرير والميليشيا بهجوم شامل على تجمعات الاعداء في مرتفعات الدمر بواسطة الاسلحة الرشاشة ومن مسافات قريبة ولمدة ساعة . وبعد هذا الهجوم قام العدو بالتسلل من هذه المواقع الى بعض المرتفعات القريبة بقصد تجنب هجمات ثوارنا الابطال واثناء ذلك كانت قواتنا قد نصبت الكمائن المدبرة للعدو ، فما ان وقع في كمائننا حتى فاجأته قواتنا بنيرانها الكثيفة من عدة اتجاهات ودارت بين قواتنا وقوات العدو معارك حامية تكبد فيها ثلاثة عشر من افراده بين قتيل وجريح ، من جانبنا استشهد الرفيق محمد احمد حالاف .

وفي ١٧ـ١٠ـ١٩٧٢ تحركت قوات العدو البريطاني وعملائه من مواقعها في عارام الى بعض الاماكن القريبة وكانت قواتنا تراقب تحركاتها ، وعلى الفور تقدمت لصد تقدمها بعملية حركة نار ودارت بين ثوارنا الابطال وقوى الارتزاق والعمالة معارك حامية ولمدة ساعة استنجد العدو خلالها بالطائرات القاذفة ، وقد خسر في هذه المعركة سبعة من افراده .

وفي ٢١ـ١٠ـ١٩٧٢ هاجمت قواتنا تجمعات الاعداء في مرتفعات ناشب بمختلف الاسلحة وذلك في التاسعة صباحا ولقد استدعى العدو طائراته القاذفة لصد هجوم ثوارنا الذي استمر عنيفا على مواقعه ، لاكثر من ساعة ونصف تكبد خلاله ثمانية من افراده بين قتيل وجريح .وكانت خسائرنا استشهاد المناضلة خيار مسعود اجهام واصابة احد الرفاق بجروح طفيفة .

وقبل ظهر نفس اليوم اشتبكت قواتنا مع قوات العدو في مرتفعات ناشب في معركة حامية استمرت لمدة ساعتين ونصف استطاعت قواتنا ان تكبد العدو خسائر فادحة في ارواحه بلغت خمسة عشر ما بين قتيل وجريح ، ولقد استشهد احد ثوارنا الابطال في هذا الاشتباك وهو المناضل سعيد سالم علي .

هذا بالاضافة الى ان هناك العدد من الهجمات والمعارك الاخرى مع قوات العدو في المنطقة الشرقية منذ الثاني والعشرين من الشهر الماضي حتى السابع والعشرين منه تكبد خلالها العدو خسائر جسيمة في معداته وارواحه .

في المنطقة الغربية من اقليم ظفار (صرفيت) واصلت قوات جيش التحرير الشعبي شن هجماتها المتكررة واليومية على مركز العدو البريطاني وعملائه في شمال صرفيت والتي بلغت خلال الثلاثة الايام الاخيرة من اكتوبر الماضي واليوم الاول من نوفمبر ٢١ عملية هجومية ناجحة ، استخدمت خلالها قواتنا مدافع الهاون وقاذفات الصواريخ والاسلحة الرشاشة ، كما قامت مجموعة القناصة بعدة عمليات قنص على مركزه في شمال صرفيت ولقد لحقت بالعدو خسائر جسيمة من جراء ذلك في ارواحه ومواقعه الدفاعية واسلحته. ويعيش العدو في هذه المواقع تحت رحمة ضربات ثوارنا التي تكاد لا تنقطع ، كما يعيش في الخنادق باستمرار .

واما في المر فقد اشتبكت قواتنا مع قوات العدو في كنى شمال المر (نجدا) ، كبدت العدو ستة بين قتيل وجريح .

خسائر العدو الاجمالية خلال هذه العمليات والتي بلغت سبعة وعشرين عملية هجومية وصدامية ما يلي :

١ ـ ٧٤ من افراده ما بين قتيل وجريح .

٢ ـ تدمير ١٧ موقع دفاعي وتدمير موقع جهاز لاسلكي .

أما خسائرنا فثلاثة شهداء وجريح واحد وهم :

١ ـ الشهيد الرفيق محمد احمد حالاف.

٢ ـ الشهيدة الرفيقة خيار مسعود اجهام .

٣ ـ الشهيد الرفيق سعيد سالم علي .

بيان من لجنة عمال المطار

نحن عمال تنظيفات المطار وباقي الورش التابعة للمطار في مديرية الطيران المدني ، قمنا في الماضي بعدة اضرابات . وكنا دائما نعرض مطاليبنا على المسؤولين . وكان المسؤولون يجيبون بالوعود . وحتى اليوم لم يتحقق شيء من هذه الوعود .

واخيرا ، منذ اسابيع ، وعدنا دولة الرئيس صبري حماده ، وزير الاشغال العامة ، وسعادة المدير العام للطيران المدني الاستاذ زهير بيضون بتحقيق مطالبنا الاتية :

١ ـ اعتبار عمال التنظيفات اجراء دائمين لا مياومين ، وزيادة اجورهم ورفع معاش العائلة .

٢ ـ الاستفادة من العطلة الاسبوعية والاعياد والاجازة السنوية.

٣ ـ الاستفادة من المنح المدرسية.

٤ ـ الاعتراف بحق التنظيم النقابي لكافة عمال التنظيفات .

٥ ـ تحسين لباس العمل .

رغم انقضاء اسابيع على هذا الوعد ، لم ينفذ شيء منه ، ولم يحصل شيء يدل على السعي في تنفيذه

اننا نعلن امام الراي العام حقوقنا المشروعة ، حتى لا يقال اننا اجانا فورا الى السلبية .

لجنة عمال المطار

عرائض استنكار للمجزرة

ايدت جماهير العمال الفلسطينيين عمال غندور واستنكرت المجزرة والقمع الذي جوبه به اضرابهم .

وقد وصلتنا عرائض عديدة من :

١ ـ عريضة جماهير العمال الفلسطينيين في معسكر عين الحلوة ، الذين اعلنوا تضامنهم الكامل وتأييدهم لنضال عمال غندور وقد وقعها عشرات العمال في المعسكر .

٢ ـ عريضة عمال بئر حسن التي جاء فيها : « نعلن تضامننا مع رفاقنا في مصنع غندور ومع حركة الطبقة العاملة اللبنانية ، ونستنكر اسلوب القمع الوحشي الذي مورس ويمارس من قبل البورجوازية التجارية ضد الحركة العمالية » ويلي ذلك عشرات التواقيع .

٣ ـ عريضة من عمال مخيم برج البراجنة التي جاء فيها : « ... ان استنكارنا لما حدث من قمع لعمال مصنع غندور ينطلق من ايماننا بالوحدة الثورية لحركة الطبقة العاملة اينما وجدت » . (٨٧ توقيع) .

مسيرة الصحافة اللبنانية من اجل حرية الرأي والحريات العامة

اثارت القنبلة التي القيت على دار النهار استنكار جميع الاوساط الديمقراطية التي اعتبرتها اسلوبا ارهابيا لكبت حرية الرأي والحريات العامة والديمقراطية عموما .. هذا الاسلوب الارهابي لا يقصد منه صحيفة بعينها ، انما يطال الصحافة اللبنانية على مختلف اتجاهاتها ، يقصد منه ضرب المكاسب الديمقراطية التي حققتها الصحافة اللبنانية حين وقفت في وجه كل محاولات خنق الحريات الصحافية وحرية الرأي في لبنان .

وقد قررت نقابتا الصحافة والمحررين القيام بمسيرة من اجل الحريات الصحافية صباح يوم الثلاثاء القادم

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المصيطبي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ـ منطقة العاملية ـ محلة راس النبع ـ بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ـ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان

الكلمة الاولى

بوحدة الطبقة العاملة وقيادتها للحركة الشعبية نصون ونطور الإنتصارات

في تاريخ الصراع بين الطبقات « لحظات انفجار » تشكل القاطرات التي تجر النضال الجماهيري من موقع الى موقع ، مختزلة أشهرا أو حتى سنوات من التقدم البطيء ، أو حتى الركود ، بقفزة سريعة . وخلالها يعاد ترتيب العلاقات بين الطبقات ، ولو مؤقتا ، على نحو جديد ، فتتجلى القوة الجبارة التي يختزنها الشعب وقواه المنتجة. وهذه « اللحظات الانفجارية » تعري أمام أوسع الجماهير المفاصل الرئيسية للنظام الاجتماعي القائم ، وتعيد التذكير ببديهيات غالبا ما ننساها في الاحوال العادية ، وتجيب ببساطة كاملة على عشرات الاسئلة التي تزخر بها المسيرة الجماهيرية ، وتلقي نورا كاشفا على درب النضال .

ان النقمة الجماهيرية العارمة التي فجرتها مجزرة السلطة ضد عاملات وعمال معامل غندور هي واحدة من « لحظات الانفجار » هذه . فماذا ترينا ؟ وماذا تعلمنا ؟

انها تعيد تذكيرنا ، أولا بأول ، بأن لبنان لبنانان ، رغم كل التضليل الطائفي ، لبنان الاقطاع والرأسمالية ولبنان الشعب ، وبأن الدولة ليست دولة جميع اللبنانيين وانما هي دولة الاقطاع والرأسمالية تحمي مصالحهما واستغلالهما لغالبية الشعب بواسطة القمع ، ليس فقط قمع الرصاص ، وانما قمع المؤسسات والقوانين . فالحريات التي يتشدق بها المدافعون عن هذا النظام ما هي ، في نهاية المطاف ، الا حرية طبقة في استعباد سائر الطبقات . فعندما يضرب التجار احتجاجا على المرسوم ١٩٤٣ ، يتمسح الحكام على عتبات غرفة التجارة ، ولا يرتفع صوت واحد ليسأل : هل ان اضراب التجار اضراب شرعي ، وتتراجع السلطة أخيرا ، خاضعة لمشيئتهم . ولكن عندما يضرب عمال وعاملات معامل غندور مطالبين بتطبيق القوانين البرجوازية لا أكثر ولا أقل (زودة الخمسة في المئة ، حق الانتساب للنقابة ، الخ..) ، يتصدى لهم درك الدولة بالرصاص ، بعد أن فشل في كسر اضرابهم ، فيسقط شهيدان وعشرات الجرحى . هذا هو المنطق الفعلي للحريات البرجوازية وهذا هو « أمنها واستقرارها ».

ولقد تعلمت جماهير واسعة خلال الاسبوع الماضي ان الدولة تحمي الاستغلال الرأسمالي بالرصاص ، وان الشعب لا يحقق مطاليبه ، مهما كانت أولية ، الا اذا انتزعها انتزاعا ، الا اذا دفع ثمنها من دمه وتضحياته .

واكتشفت هذه الجماهير أيضا طبيعة الحكم القائم الان ومنحاه العام . اكتشفت حكما يحمل الجماهير الاعباء الاجتماعية والمعاشية للازمات التي يتخبط بها « الاقتصاد الحر » منذ سنوات ، حكما يغلب عليه العجز شبه الكامل عن حل أي من المشكلات الحيوية للجماهير ، لكنه لا يتردد ، في المقابل ، من التصدي لتصاعد حركتها المطلبية بواسطة العصا ، والسيارة المصفحة ، والبندقية وقنابل الغاز . والواقع ان الشعور المتزايد لدى أوساط واسعة من العمال والفلاحين والكسبة والمنتجين والباعة الصغار والمثقفين والطلاب بعجز الحكم عن حل أي من مشكلاتهم الرئيسية هو الذي سمح لمجزرة غندور بأن تفجر تلك النقمة الجماهيرية العارمة التي عبرت عن نفسها بسلسلة واسعة النطاق من التحركات الجماهيرية كان تتويجها في تظاهرة الاحزاب والاضراب العام . وبدت المعارضة الرسمية، بعد اتساع النقمة وانفجارها ، معارضة من مثل طينة الحكم ، وبمثل عجزه وغربته عن قضايا الشعب وهمومه ، تتلخص كل تضيتها في منافسة الحكم على الكراسي والمغانم .

الحقيقة الثانية التي بينتها أحداث الاسبوع الماضي هي قوة الطبقة العاملة اللبنانية ، وتزايد وزنها ضمن الحركة الوطنية والشعبية . فلاول مرة منذ ربع قرن ، تفرض الطبقة العاملة على قياداتها النقابية استخدام سلاح الاضراب العام (الذي حرمت منه خلال معركة الضمان الصحي في شباط وأيار ١٩٧٢) وتتحول فعلا الى مركز التفاف سائر طبقات الشعب الكادحة وطليعة لنضالها . ان هذا الموقع الجديد الذي تسير الطبقة العاملة بخطى ثابتة نحو احتلاله هو التعبير الفعلي عن الالتقاء العميق بين مصالحها ومصالح سائر طبقات الشعب الكادحة . فهي ليست فقط الطبقة الاكثر تعرضا لاثار أزمات النظام الاقتصادية (البطالة . انخفاض مستوى المعيشة . الهجرة . الخ ...) وانما هي أيضا الطبقة التي تحتاج ، في نضالها اليومي لمنع تدهور أوضاعها المعيشية ، الى التنظيم والى أوسع الحريات . من هنا فهي المناضل الطليعي من أجل الخبز والديمقراطية . ولقد جاء الالتفاف الجماهيري الواسع حول الطبقة العاملة ، خلال الايام الماضية ، ليقدم البرهان الاكيد على صحة المقولة التي نرددها بلا كلل من أن انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية في لبنان مرهون بتبوء الطبقة العاملة قيادة الفلاحين والقطاعات الدنيا من البرجوازية الصغيرة .

وتزايد وزن الطبقة العاملة بشكل عام ضمن الحركة الوطنية والشعبية هو التعبير عن تزايد وزن البروليتاريا الصناعية ضمنها . فقد جاء اضراب عاملات وعمال معامل غندور ليلقي ضوءا كاشفا على واقع هذا القطاع الرائد من الطبقة العاملة . اذا كانت الحركة العمالية والنقابية قد أحرزت منذ عام ١٩٤٦ عدة مكاسب على صعيد قوانين العمل والاجور والضمانات ، وارتكزت الى هذه المكاسب لتطورها وتضاعفها ، فان معظم هذه المكاسب ظلت محصورة بعمال ومستخدمي قطاع التجارة والخدمات والمصالح المستقلة ، وهم الفئة المسيطرة حاليا على الحركة النقابية . أما البروليتاريا الصناعية، فما تزال محرومة من معظم هذه المكاسب . ويأتي اضراب عمال معامل غندور الاخير ضمن سياق تحرك عمال الوحدات الصناعية الكبرى والمتوسطة (قصارجيان ، المعدنية الخفيفة ، جبر للبسكوت ، سليب كونفورت ...) من أجل نيل وتثبيت هذه المكاسب : تطبيق قوانين العمل ، نيل حق الانتساب للنقابات والعمل النقابي ، الدوام القانوني ، دفع الحد الادنى للاجور والزودات المقرة رسميا ، التسجيل في وزارة العمل والافادة من الضمانات الاجتماعية ومنع أرباب العمل من الالتفاف عليها وتصفيتها .

غير ان « اللحظات الانفجارية » لا يقتصر مفعولها على التذكير ببديهيات منسية والاجابة على الاسئلة الحيوية . بل انها تخرق ميزان القوى الطبقي القائم ، وتجر النضال الجماهيري من موقع الى موقع ، وتستنبط اشكال ووسائل نضال جديدة ومتقدمة . من هنا ، لم يكن انتصار عمال معامل غندور انتصارا خاصا بهم ، بل هو انتصار للطبقة العاملة اللبنانية بأسرها . فقد رفع ارهاب أرباب العمل والوكلاء عن كاهل العمال ، وأثبت لطبقة عاملة مسحوقة بانها قادرة ، بتضامنها وتنظيمها ، على انتزاع مطاليبها ، واعاد الاعتبار لاشكال نضالية هامة (التظاهرة العمالية ، التجمعات والخطابات ، البيانات ، التنظيم القاعدي واللجان المنتخبة من العمال والمسؤولة تجاههم) . ولقد خرجت الطبقة العاملة من المعركة شاعرة بانها هي ، وليس أرباب العمل ، السلطة الفعلية في المصانع ، القادرة على شلها وشل مرافق البلاد بأسرها ، مدركة لامكان انتزاع المكاسب بالوحدة والتضامن والتنظيم وايجاد وسائل العمل الملائمة . وان أي اضراب يقوم بعد الان ـ وسوف يفجر انتصار عمال معامل غندور عدة اضرابات وتحركات عمالية في الاشهر القادمة ـ بات بوسعه الانطلاق من الموقع الجديد المتقدم الذي بلغته مسيرة الطبقة العاملة . هذا هو الخرق الفعلي لركود وتعثر الشهور الماضية . وهذا هو الرد الحاسم على كل تردد وخوف .

والاهم من ذلك كله ان المجزرة ، وما تكشفت عنه من صلة عضوية بين أرباب العمل والسلطة القمعية ، دفعت وسوف تدفع المزيد من العمال الى الالتزام السياسي ، الى ادراك ان تغيير السلطة السياسية القائمة هو الشرط الذي لا غنى عنه لاي تحسن فعلي في أوضاع الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ـ التزام سياسي لا بد وأن يكون تحت راية الماركسية ـ اللينينية ، ايديولوجية الطبقة العاملة المناضلة من أجل تغيير العالم والغاء استغلال الانسان للانسان .

غير اننا في تأكيدنا على كافة المكاسب التي أحرزتها الطبقة العاملة والحركة الشعبية ، لا نتناسى ان « لحظة الانفجار » التي شهدها لبنان خلال الايام الماضية قد حركت وضعا راكدا ، وجرت قيادات امتهنت حتى الان الخمول والتواطؤ أو حتى العداء لمصالح العمال ، وادخلت الى المعترك فئات اجتماعية ومهنية متفاوتة ليس من رابط فعلي يربطها . فلكي لا يتحول الانفجار الى مجرد فورة سرعان ما تخمد ، ومن اجل ترسيخ المكاسب والانتصارات وتطويرها ، لا بد من توافر عدة شروط أهمها :

١ ـ النضال من أجل حريات الجماهير الديمقراطية ، وعلى رأسها الغاء المادة ٥٠ من قانون العمل (الصرف الكيفي) وتثبيت شرعية الاضراب ، وحق العمل النقابي ، وافشال مشروع قانون الاحزاب الرجعي ... فبدون تحقيق هذا الحد الادنى من الحريات ، يبقى أي انتصار يحققه العمال والحركة الشعبية معرضا للنسف من أساسه .. واذا كانت الطبقة العاملة قد نجحت في اجبار قياداتها النقابية على اعلان الاضراب العام ليوم واحد دعما لعمال معامل غندور واستنكارا للمجزرة ، ولمست بالتجربة فاعلية هذا السلاح الجبار الذي تملكه ، فحري بها أن تلجأ اليه مجددا لانتزاع هذه الحقوق الاولية .

٢ ـ تجديد وتوحيد الحركة النقابية على أسس ديمقراطية . ويكون ذلك بتنظيم عمال الصناعة ـ النواة الصلبة لوحدة الطبقة العاملة ـ وقلب ميزان القوى داخل الحركة النقابية والعمالية عامة لصالحهم ، وبناء الوحدة القاعدية للطبقة العاملة ، وتطهير صفوفها من عملاء أرباب العمل والدولة وفلول اليمين الرجعي ، وانتقال قيادتها ليد العناصر الديمقراطية والتقدمية المناضلة .

٣ ـ ان بناء الوحدة الفعلية للطبقة العاملة ، وتمتين تحالفها مع الفلاحين والفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة ، وتسلمها التدريجي لقيادة الحركة الوطنية والشعبية وتوحيدها للنضالات الوطنية والاقتصادية والديمقراطية ، كل هذه مرهونة بتحقيق وحدتها السياسية حول حزبها البروليتاري الثوري ، المدافع الامين عن مصالحها والمناضل الصلب من أجل انتزاعها. بالتنظيم النقابي والحزبي ، وبتشديد النضال وتنويع أساليبه ، نصون ونرسخ مكاسب الطبقة العاملة والحركة الشعبية .

هكذا نكون أوفياء للامانة التي سلمنا اياها شهداء مجزرة الشياح . وهكذا نخطو خطوات جديدة على الطريق التي شقها يوسف العطار بدمه !

تحية الى شهيد الطبقة العاملة اللبنانية يوسف العطار

على درب مسيرتنا المبتدئة فقدنا شهيدين . سقط علي الفليطي برصاص عصابات الاجهزة على طريق الكحالة ـ اذار ١٩٧٠ ـ وهو يؤدي واجبه في صفوف المقاومة الفلسطينية .

ويوم السبت الماضي ، سقط العامل يوسف العطار برصاص درك الراسماليين والتجار على أبواب معامل غندور . شهيدان في قضية واحدة . قضية نضال جماهير لبنان ضد السلطة الاقطاعية ـ الرأسمالية التابعة للاستعمار الجديد ، سلطة النهب والاستغلال والتخاذل امام العدو الاسرائيلي .

مرتكبو المجزرة ، ستقول الجماهير كلمتها فيهم ، وتقذف بهم الى حيث يستحقون ـ مزبلة التاريخ .

أما أنت يا يوسف ، فارقد هنيئا في قلب الطبقة العاملة الفسيح . فهي ستثأر لك . لا كما يثأرون هم . وانما كما الطبقة العاملة وحدها تجيد الثأر ـ بتكنيس الطفيليين واللصوص ومصاصي دم الشعب وبناء صرح الاشتراكية .

المجد والخلود لك ، يا رفيقنا الشهيد . وعهدا علينا أن نواصل المسيرة ، بعزم أشد ، على الدرب التي فرشتها بدمك .

منظمة العمل الشيوعي في لبنان

إضراب عمال وعاملات معامل غندور :

إنتصار هام بوسائل نضال جماهيرية



● ان المسيرة الطويلة لنضال العمال والعاملات في معامل غندور تؤكد بصورة قاطعة صحة الحقيقة القائلة بأنه مهما تأخر تطور وعي العمال لعلاقات الاستغلال التي يخضعون لها فلا بد لهذا الوعي من ان ينمو في النهاية عبر قفزات غالبا ما تتسم بسمة العنف ... والاضراب الاخير في معامل غندور لم يكن اول هذه القفزات ولن يكون آخرها .

تعود قصة معامل غندور الى سنة ١٨٦٠ . ولقد سجل العدد ١٦ من « نضال العمال — صوت اللجان العمالية » بدايتها حين ذكر بان الاخوة غندور ورثوا عن جدهم محترفا صغيرا كان قد اسسه عام ١٨٦٠ . وكان هذا الاخير ضريرا ، ومن عادته قبل ان يدفع لعامل ما اجرته ان يتحسس وجهه فاذا وجده يتصبب عرقا دفع له واذا وجده باردا أو ناشفا كان نصيبه الحسم ، واذا تكرر منه ذلك يعاقبه جسديا كالجلد بالكرباج .. واخيرا يصرفه من العمل .

— عن جدهم ورث الاخوة غندور ، بالاضافة الى ملكية البناء والالات وكل ادوات الانتاج ، العقلية الحرفية المطابقة لنوع المعمل وحجمه في مراحل تاسيسه الاولى . وهي عقلية تبيح استعباد العمال والتحكم بهم وامتلاكهم بالاضافة الى استغلال جهدهم . ولقد حافظ الاخوة غندور على هذه العقلية في علاقاتهم بالعمال رغم التقدم الذي عرفه محترفهم بحيث تحول الى وحدة انتاجية ضخمة تتألف من ثلاثة معامل كبيرة مجهزة باحدث الالات ، متعددة الفروع والاقسام يعمل فيها ما يزيد عن ١٥٠٠ عامل وعاملة وتغطي منتوجاتها ، على تنوعها ، بالاضافة الى السوق اللبناني جزءا من الاسواق العربية ... هكذا كانت معامل غندور تنمو وتتضخم في اطار علاقات حرفية مختلفة .

— ومن جهتهم ورث العمال عن اسلافهم الحقد على علاقات الاستعباد والتحكم وراكموه طويلا . وقد تجسد هذا الحقد خلال السنوات الاخيرة باشكال متعددة متفاوتة : من تذمرات ماتت لحظة ولادتها ، الى اضرابات جزئية في قسم او فرع ، الى مشاريع اضراب عام تنتهي كل مرة بمأساة تتمثل في طرد مئات العمال كما حصل بنتيجة التحرك السابق للاضراب الاخير ... هكذا قطعت مسيرة العمال شوطا طويلا من النضالات الجزئية كانت تعجز عن خرق اطار العلاقات الحرفية المتخلفة . ومن هذه المسيرة الطويلة استمد الاضراب الاخير حدته وصلابته .

لقد كانت اسباب الاضراب متعددة تشير اليها طبيعة المطالب التي رفعها المضربون ، بينما كان يفصح عن الحدة نوع السلوك النضالي الذي رد به العمال على تعنت الادارة والذي فرضوه على كافة الاطراف المعنية خلال ايام الاضراب الثلاثة عشر .

المطالب

كما يحصل عادة في اول كل شهر ، قبض العمال اجورهم وانصرفوا الى بيوتهم ليسددوا ما عليهم من ديون . لكنهم حين دققوا في ما قبضوه وجدوا انه لا يتضمن زيادة الـ ٥٪ التي اقرها مجلس الوزراء كبدل لغلاء المعيشة.

وفورا ساد التذمر كل العمال والعاملات ، وكان اول المبادرين الى التحرك عمال معمل الطيونة الذين تجمعوا امام باب المعمل صباح يوم الجمعة ٣—١١—٧٢ وبعثوا بلجنة منهم الى الادارة تسأل عن زيادة الـ ٥٪ ، فما كان من احد الاخوة غندور الا ان طردها شاتما اعضاءها وكل العمال ممتلئا ثقة بانهم سوف يدخلون الى المعمل بمجرد رؤيته وتحت تأثير هيبته . الا ان الحسابات لم تصح هذه المرة . فاعلن العمال الاضراب واخذوا يرددون مطلبهم بصوت عال .

واجتمعت لجنة الاضراب فورا لتدرس خطة سيره مبتدئة بتحديد المطالب . فاضافت الى مطلب زيادة الـ ٥٪ وتطبيق رفع الحد الادنى للاجور من ١٨٥ الى ٢٠٥ ل.ل. المطالب التالية : ١ — اشراف العمال على صندوق الحسومات التي تقتطع من اجورهم كعقوبات بغية الاستفادة بها جماعيا كما تنص المادة ٧١ من قانون العمل بدل ان تذهب الى جيوب الاخوة غندور ، ٢ — الافادة من الضمانات الاجتماعية ، ٣ — توفير اللوازم الصحية كغرف الملابس والاكل وغيرها والتوقف عن اهانة العمال ومنع الوكلاء من دخول حمامات العاملات والامتناع عن تفتيش العمال .

وبعد انضمام عمال معمل الشويفات الى الاضراب ادرج مطلبان اخران : تغيير الدوام ودفع اجور النقل الى المعمل . كل ذلك بالاضافة الى المطلبين الاساسيين : وقف الصرف الكيفي وحق الانتساب الى النقابة .

يتضح من المطالب المذكورة انما ترد بصورة اساسية على :

١ — عجز الاجور الفعلية عن تلبية الحاجات الضرورية للعيش بينما تتفاقم حالة الغلاء بصورة مضطردة نتيجة لتلاعب وتحكم التجار بالاسعار ، ونتيجة محاولات الرأسماليين تحميل الطبقات الشعبية وخاصة جماهير الشغيلة نتائج كل الازمات بهدف الاحتفاظ بأعلى مستوى من الربح .

٢ — حالة الارهاب التي يمارسها ارباب العمل داخل المصانع والتي تجد سندها وقاعدتها في المادة ٥٠ من قانون العمل التي تسمح بالصرف الكيفي في كل لحظة .

وكلا الامرين يؤكدان ان الاستغلال والقمع اللذين تتعرض لهما جماهير الشغيلة من انقاص للاجور وارهاب داخل المعامل يستندان في الاساس الى السلطة التي تحمي من ناحية تحكم التجار بالاسعار وما ينتج عنه من غلاء فاحش ، وتستعمل من ناحية ثانية سلاح القمع اما بواسطة التشريعات (كالمادة ٥٠ من قانون العمل) واما بالمواجهة الدموية المباشرة لمختلف النضالات الشعبية ، من عمالية وطلابية .. الخ .

وسائل التحرك

منذ لحظته الاولى بدأ الاضراب عنيفا . لم يفاوض العمال الادارة بصورة مسبقة ، بل توقفوا عن العمل وبعثوا بلجنة تعرض على الادارة مطالبهم . ولما رفضت الاستجابة لها اعلنوا الاضراب . وقد اعتمدوا هذه الطريقة لمعرفتهم الطويلة بمدى صلافة الادارة . ثم اجتمعت لجنة الاضراب فورا واصدرت بيانا وزعته على العمال والعاملات يحمل مطالبهم ، وباشرت جهدها لتوسيع الاضراب بحيث يشمل معملي الشويفات والكرتون . وفي اليوم التالي اضرب عمال معمل الكرتون لمدة ساعة ادخلهم الدرك بعدها الى العمل بالقوة . اما عمال معمل الشويفات فقد شاركوا في الاضراب حتى نهايته وشكلوا لجنة موحدة مع عمال معمل الطيونة عاودت الاتصال بالادارة . لكن هذه الاخيرة رفضت تلبية اي مطلب واستطاعت ان تحدث شرخا في اللجنة من خلال ادخال ثلاثة من اعضائها مع بعض العمال الى المعمل بالاضافة الى الميكانيكيين والوكلاء والسواقين الذين لم يتوقفوا عن العمل اساسا . لكن محاولة الادارة احداث تفرقة طائفية بين العمال والعاملات فشلت وتضامن الجميع على اختلاف طوائفهم منذ اليوم الاول للاضراب .

وردا على تعنت الادارة قرر العمال المواجهة . وادركت لجنة الاضراب ان تماسك العمال هو السلاح الرئيسي في وجه رب العمل . لذا كانت تتصل يوميا بالعمال والعاملات المتواجدين في مناطق سكن واحدة ، وتوزع عليهم البيانات التي تشرح تطورات الاضراب وخطة التحرك لليوم التالي . وخلال تجمع العمال في ساحة المعمل كان يجري استعمال كل وسائل الدعاية الجماهيرية من الميكروفون الى اليافطة الى البيان لتوضيح كل المسائل المتعلقة بالاضراب . وقد ساهمت هذه الوتيرة العالية من التعبئة اليومية في افشال محاولات الادارة احداث انقسام بين العمال وفي تماسك صفوفهم مما جعلهم قادرين على التصدي المباشر لها بقصد انتزاع مطالبهم منها .

النقابة ... والوزارة

ماذا كان موقف النقابة من ذلك كله ؟

لقد حاولت التهرب من المواجهة بحجة ان العمال غير منتسبين لها . لكن العمال ساروا بمظاهرة انطلقت من امام المعمل في الشياح نحو مركز الاتحاد العمالي العام فالاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين وصولا الى مركز النقابة حيث انتسب اليها بصورة جماعية ما يزيد عن ٢٠٠ عامل وعاملة . هكذا فرض العمال على النقابة ان تدخل المفاوضات مع وزارة الشؤون الى جانبهم . وكان موقف هذه الاخيرة صارخا في تواطئه مع ادارة غندور . فامتنعت خلال الايام الاولى عن اجراء المفاوضات بانتظار ان يتفسخ الاضراب . الا انه امام صمود العمال واصرارهم عقدت جلسة للمفاوضات لم يتنازل الاخوة غندور لحضورها كي لا يجلسوا مع العمال ، فارسلوا محاميهم الذي لم يتمكن رغم كل المحاولات من طمس مطالب العمال. وفي النهاية اتصل موظفو الوزارة بغندور في المعمل ليطلعوه على مراحل المفاوضات فاجاب بعنجهية انه لا يتنازل عن حقه في طرد اي عامل ! هكذا فشلت المفاوضات ولم تفعل الوزارة شيئا بل تركت العمال وشأنهم .

المجزرة

وصباح السبت ١١—١١—٧٢ طلعت الصحف ببيان صادر عن غندور يطالب فيه الدولة بالتدخل لكسر الاضراب . وبالفعل كان حضور الدرك في ذلك اليوم كثيفا وعنيفا . وبدأوا باعتقال بعض العمال واهانتهم امام رفاقهم ، واخذوا يضربونهم باعقاب البنادق بقصد اجبارهم على استئناف العمل . فما كان من العمال الا ان قطعوا الطريق العام واحرقوا الدواليب وعطلوا مرور السيارات وشلوا فعالية الدرك . لكن هؤلاء انتقلوا الى طور جديد من القمع فبدأوا باطلاق الرصاص على العمال ووقعت المجزرة ليسقط بنتيجتها شهيدان وعشرات الجرحى بالاضافة الى ٣٥ معتقلا ومعتقلة جرى نقلهم الى المخافر المجاورة . وتحولت الساحة الى ساحة حرب بين عمال عزل يستعينون بالحجارة والبسالة وبين قوة تملك البنادق والمصفحات وتطلق الرصاص بلا حساب .

وبدأت مبادرات التضامن مع عمال غندور تتوالى من الاحزاب والنقابات ومختلف الهيئات الشعبية حتى عمت لبنان من اقصاه الى اقصاه .

اساليب العمل الجماهيرية

تميز الاضراب بقفزة هامة على صعيد اساليب العمل الجماهيري التي رافقته :

١ — المظاهرات العمالية الحاشدة التي توقفت في الاربعينات اعاد اليها عمال وعاملات غندور الاعتبار وفرضوها كاسلوب للنضال العمالي .

٢ — الاضراب العام ، كسلاح كانت الحركة النقابية تهدد به دائما وتتراجع عن استعماله دائما ، اعيد الاعتبار اليه ايضا وظهرت فعاليته كوسيلة هامة من وسائل تحقيق المطالب العامة للطبقة العاملة .

٣ — البيان والمهرجان الخطابي والميكروفون واليافطة ، كلها وسائل تعبئة عامة اكتسبت مضمونا جماهيريا خصبا خلال الاضراب الاخير وجرى استعمالها بطريقة ساعدت على تعبئة العمال طيلة فترة الاضراب بفعالية نادرة .

المكاسب

— شكل اعتماد اساليب العمل الجماهيري المذكورة وظهور فعاليتها الاكيدة امام مجمل الطبقة العاملة اهم مكاسب الاضراب ، وهو أمر يتجاوز في مداه عمال معمل واحد ليشمل كل عمال المعامل المتوسطة والكبيرة .

— دفع اضراب عمال وعاملات غندور نضال الطبقة العاملة ، الصناعية بصورة خاصة ، شوطا واسعا نحو فرض تطبيق القوانين العمالية لصالحها والتحول الى قوة مؤثرة داخل الحركة النقابية وفي البلاد بصورة عامة .

— كذلك حقق الاضراب مكسبا هاما بفتح باب الانتساب الى العمل النقابي أمام عمال القطاعات الصناعية الذين كان الخوف من الصرف الكيفي يجعل النقابات موصدة في وجوههم عمليا . من هنا فان اضراب غندور ، بالطريقة التي حقق فيها اهدافه اي من خلال اجبار الحركة النقابية على التدخل بفعالية بعد المجزرة ، قد أتى يرفع وعي باقي عمال الصناعة لاهمية التنظيم النقابي ودوره في انتزاع الحقوق المهدورة .

— ومن خلال مسيرة الاضراب تعاظم وعي العمال لحقيقة الموقع الفعلي للدولة ، اجهزتها الادارية وسلطتها السياسية ، بصفتها وكيلة المصالح الراسمالية وادارة تكريس الاستغلال والقمع .

والى هذه المكاسب العامة تضاف بالطبع مكاسب عمال غندور انفسهم الذين حققوا ، بونيرة نضالهم العالية ، معظم المطالب التي رفعوها . فقد اعترفت الادارة بحق العمال في صندوق الحسومات ووافقت على تخصيص مبلغ ١٢ ل.ل كاجور نقل الى الشويفات وعدم زيادة دوام العمل الاسبوعي عن ٤٨ ساعة واعطاء الفرصة السنوية بما فيها يومي الاحد والكف عن اهانة العمال والعاملات وتفتيشهم. كما وافقت على تمتعهم بالضمانات الاجتماعية وعلى المطلب الهام الذي صمدوا عنده طويلا وهو عدم طرد اي عامل الا بموافقة اللجنة المشكلة من الاتحادات النقابية ووزارة الشؤون ، بالاضافة الى مطلبي زيادة الـ ٥٪ ورفع الحد الادنى للاجر من ١٨٥ الى ٢٠٥ ل.ل ودفع اجرة ٣ ايام من مدة الاضراب الذي استغرق ثمانية ايام (وهذا هو النقص الاساسي في المكاسب) .

ولا تظهر الاهمية البالغة لهذه المكاسب الا اذا نظرنا اليها من زاوية الدور الحاسم الذي لعبه الاضراب اصلا في كسر اطار العلاقة الخاصة ذات المضمون الحرفي الاستبدادي الموروث التي كانت ادارة غندور تفرضها على عمالها وعاملاتها . لقد حصل انقلاب في هذه العلاقة اعاد للطرف العمالي اهميته ودوره وقدرته على المبادرة . وعلى قاعدة العلاقات الجديدة التي فرضها العمال داخل المعمل بصمودهم وبدماء شهدائهم وجرحاهم ، سيستمر نضال عمال وعاملات غندور بزخم اقوى من اجل تحقيق كامل مطالبهم واهداف الطبقة العاملة اللبنانية .

تضامن العمال والعاملات أساس وحدة الطبقة العاملة

شهادة عاملة عن يوم المجزرة

● جنبا الى جنب وقفت العاملة مع العامل في اضراب معامل غندور ، ومثله تظاهرت واعتقلت وتلقت الرصاص . لا بل كانت في الطليعة واستبسلت . رائعات كن عاملات غندور ، في حماسهن ونشاطهن وتضحياتهن وصمودهن . رائعات كن ، وهن يواصلن المسيرة التي بدأتها شهيدة الطبقة العاملة النسائية — وردة بطرس ابراهيم — رائعات كن ، وهن يكملن رسالتها . فالى عاملات معامل غندور تحية اكبار وحب . وفيما يلي شهادة احداهن عن يوم المجزرة :

في صباح السبت ١١ تشرين الثاني وقفنا باكرا أمام المعمل . لاحظنا ان عدد الدرك اكثر من العادة وسيارات « الجيب » تحيطنا من كل النواحي . بدأنا نقنع العمال القليلين الذين كانوا يدخلون الى العمل بأن يقفوا معنا ، واقتنع البعض منهم . ثم افترشنا ، نحن البنات ، الارض أمام سيارات التوزيع للحؤول دون خروجها . فجأة تدخل الدرك : قبضوا على بعض رفاقنا ورفيقاتنا وادخلوهم بالقوة الى ساحة المعمل حيث ضربوهم وشتموهم أمام أعيننا . فهمنا ساعتئذ ان خطة الدرك هي كسر الاضراب بأي شكل من الاشكال . تذكرنا مظاهرات ٢٣ نيسان الشعبية ومظاهرات الطلاب وقطعنا الطريق بالاحجار وحرقنا الدواليب على مفرق سينما دنيا وأمام المعمل ، بعدما ارتفع الدخان الكثيف وتوقف السير عدنا وتجمعنا أمام بوابة المعمل . منعنا الدرك من الاقتراب وهددونا بالبنادق . شاهدنا رفاقنا من داخل المعمل يركضون الى الباب ليخرجوا والدرك يردونهم باعقاب البنادق الى الاقسام . بدأنا نهتف في وجه الدرك : « اذهبوا الى الجنوب — خاينين في لصرفند — أسود في وجه العمال — نحن لسنا اسرائيل » . فاذا بالدرك يصعدون الى سطح المعمل ويرمون أول قنبلة مسيلة للدموع ، انفجرت في صفوف العمال وبدأ الهجوم المسلح علينا . في البداية ، من شدة دهشتنا ، تفرقنا وتراجعنا وتساقط عدد من العاملات في « المعجقة » . ثم بدأنا نرد الهجوم بكل ما نجده وبمساعدة الاهالي : ساعدنا عمال بناء في ورشة قريبة ، أحضروا لنا كومات من الحجارة في « القفف » . أما أصحاب دكاكين الخضرة فوضعوا تحت تصرفنا صناديق البندورة والتفاح والبرتقال والحامض . راشقنا بالاحجار والفواكه لكن كان دفاعنا هزيلا جدا في وجه الرصاص والقنابل المسيلة للدموع . فما لبث أن تساقط الجرحى من عمال وعاملات واستشهد يوسف عطار . ركض العمال وهم يصرخون بالفاجعة الكبيرة . التقطت عاملة قنبلة مسيلة للدموع ورمتها على الدرك قبل أن تنفجر . استبسلت العاملات بالدفاع عن رفاقنا العمال : عندما يقبض الدرك على أحد العمال كنا نهجم عليهم لكي نسمح لرفيقنا بالهروب . استمرت المجزرة ونكاد نعمى من شدة الالم في أعيننا بسبب القنابل المسيلة للدموع . وبعد ساعة تقريبا كنا مجموعة من ١٠ عاملات نحاول اسعاف اثنتين من رفيقاتنا انهارتا ، عندما أحاط بنا الدرك ومعهم ضابطين حاملين مسدسات . فهددونا بالرشاشات والمسدسات وجمعونا على بعضنا البعض باعقاب البنادق في احدى الزوايا .

وقف اثنان منهم وبنادقهم مصوبة نحونا ليمنعونا من الهرب بينما الاخرون يطلقون الرصاص على اخواننا العمال . ثم أحضروا « جيب » وكذبوا علينا قائلين انهم سياخذوننا الى منازلنا . أركبونا « الجيب » وهم يعذبوننا وأحدهم كان في يده كرباج ضربنا فيه داخل الجيب . سارت فينا السيارة تحت الرصاص والقنابل وهي تقفز من جانب الى جانب بين الاحجار والدواليب حتى المخفر. عندما وصلنا الى المخفر ، رمونا باحتقار شديد في النظارة ، وكان الضرب والصفع وشد الشعر والاهانة من نصيب كل واحدة منا . وبعد قليل التحق بنا عدد من العاملات وقليلا من العمال . كنا ٣٠ شخصا تقريبا في غرفة لا تتسع لاكثر من ١٠ أشخاص ، معتمة، تفوح منها روائح كريهة وتفترشها حصيرة قذرة . والدرك يشنون علينا حرب أعصاب من خلال نافذة حديدية : هددونا بالحبس المؤبد وحقروا نضالنا الباسل وحركتنا المطلبية قائلين : « الذي يضرب ويعمل مشاغبات ، هكذا ينتهي » ، ثم بدأوا معزوفة « الايدي الغريبة » و « العناصر المندسة »، ثم أخذوا يشتموننا ويهينوننا . وبعد ٥ ساعات نقلونا على دفعات الى بعبدا بعد أن أخذوا أسماءنا . وفي الطريق تكررت المعزوفة المعروفة عن « المحرضين » وكأننا ١٥٠٠ عامل وعاملة ليس لدينا أي مطلب محق ، بل نحن ضحايا بعض المخربين . في بعبدا وضعونا في غرفة أوسع ، والعمال في غرفة اخرى . بعد « التدفيش » والتهويل ، تركونا . أخذنا راحتنا وتمددنا على الحصيرة بينما في غرفة قريبة كان أحد العمال المصابين يصرخ من الالم . طلبوا منا دفع ثمن « السندويشات » الحقيرة التي قدموها لنا فصرخنا كلنا صرخة واحدة : « لو عندنا مال ما كنا عملنا اضراب — اطلبوا الفلوس من غندور أو من الحكومة ، على كل حال : الجيبة واحدة ».

ثم تشجعنا وبدأنا نجيب على الاهانات : « اننا هنا في وقفة عز وشرف ولسنا لصوصا أو مجرمين — اننا نطالب بحقنا واذا تريدون ضربنا من أجل ذلك فاننا نعتز بذلك ولا يهمنا العذاب » . بدأنا نمزح ونغني لكي نرفع معنوياتنا . فقلنا الزجل والعتابا والميجانا حتى سمع أصواتنا كل السجناء . كنا نقول في البداية « هذه آخرتنا ؟ » ثم فهمنا أن هذه « الاخرة » ليست الا أول الطريق . كنا حوالي عشرين بنتا مع بضعة شباب . وتصرفنا بالشجاعة المتوقعة منا . ونحن مستعدات لمتابعة طريق النضال مهما كانت الصعوبات والتضحيات ، ولن يقف في وجهنا أحد ، لا غندور ولا دولته !

الاضراب العام :
مسيرات عمالية تنفذ الاضراب

● **لبت جماهير الشغيلة والمستخدمين نداء الاتحاد** العمالي العام والاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، فعبرت عن استنكارها للمجزرة بتنفيذ الاضراب العام بمشاركة ما لا يقل عن ربع مليون عامل ومستخدم .

منذ الساعات الاولى ليوم الثلاثاء الفائت، كانت الحركة مشلولة كليا في مرافق البلد ومؤسساته الحيوية: المرفأ ، النقل الخارجي، مصالح الكهرباء والمياه والنقل المشترك وسكة الحديد ، والريجي ، والضمان الاجتماعي ، ومصلحة الليطاني ، وقطاع النفط ، والمصارف والمدارس والجامعات . وبلغت نسبة الاضراب في المصانع أكثر من تسعين في المئة . بينما كان تنفيذ الاضراب جزئيا في بعض الاسواق التجارية المركزية والملاهي والمقاهي والمطاعم .

وأبرز ما تبين من خلال الاضراب أمران . الاول : ان الجماهير لم تكتف بالبقاء في بيوتها والامتناع عن العمل ، بل خرجت الى الشارع ، في مظاهرات عديدة ، تعلن سخطها على المجزرة وتأييدها لنضال عمال غندور . والثاني ان عددا كبيرا من أرباب الاعمال الصناعيين وأصحاب المحترفات الصغيرة والمتوسطة حاولوا تخريب الاضراب العام ، فتدخلت المسيرات العمالية واللجان النقابية ولجان الاضراب لتجبرهم على الاقفال .

■ في قطاعي النسيج والميكانيك ، طافت لجان نقابية على المعامل تدعو العمال للانضمام الى الاضراب . وقد استجابت الغالبية الساحقة منهم . وخرجت مسيرة كبرى من عمال « قصارجيان » للحديد والمعدنية الخفيفة في تظاهرة استنكار وشجب . وفي قطاع الغذاء ، تولت « لجنة عاملات وعمال معامل غندور » دعوة العمال الى الاضراب ، فلبى معظمهم النداء . وكانت بعض المصانع (« جبر » مثلا) قد اقفلت طوعا . كذلك أسهمت النقابة و « اللجان العمالية » ووفود من الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في اقفال مصانع الاحذية ومحترفاتها الكثيرة في المنطقة الصناعية ببرج حمود . وقد وزعت آلاف النسخ من « نضال العمال » صوت « اللجان العمالية » ، تتصدرها صورة يوسف العطار ، شهيد الطبقة العاملة و « اللجان العمالية » . وكانت تتلقفها الايدي ، وتسهم في حسم أمر المترددين في الانضمام الى الاضراب .

■ في المنطقة الجنوبية من برج حمود ، بدأ العمال يتجمعون أمام بوابة معمل « سليب كونفورت » (للمفروشات) وقد علق عليها يافطة تعلن « اضراب عام استنكارا لمجزرة غندور » . وأخذوا يهتفون ضد سلطة الرأسماليين والتجار ، ويعلنون تأييدهم لنضال وصمود عمال غندور ، ويحيون شهداء الطبقة العاملة . ثم انضمت اليهم مسيرة لعمال مصنع « باكول » (للبطاريات) وساروا جميعا في مسيرة من عدة مئات طافت المنطقة كلها ، فاتجهت أولا الى مشاغل الحدادة والميكانيك الصغيرة تدعو عمالها لوقف العمل والانضمام الى زملائهم ، وبعدها الى الدباغات التي رفض أصحابها التقيد بقرار الاتحاد العمالي العام . فدخلتها المسيرة وأخذ عمالها يخرجون الواحد تلو الاخر ، حتى اضطرت الى الاقفال . وبعد أن طافت المسيرة في المنطقة ، عادت الى أمام مصنع « سليب كونفورت » ثم تفرقت .

■ في المنطقة الصناعية بالمكلس — تل الزعتر ، أضربت كافة المصانع ، وخاصة الكبيرة منها : « ضو » ، « سنيورا » ، « السبتي » ، « اونيكو » ، « ريجنسي » و « شكلتس » .

وسارت مظاهرة من عمال وأهالي المنطقة تدعو عمال المحترفات الصغيرة والمتوسطة الى المساهمة في الاضراب ، تشجع المترددين من العمال ، الخائفين من ثأر وارهاب أرباب العمل ، وتجبر أرباب العمل المتعنتين على اقفال معاملهم ، ولكن دون أن تقع حادثة واحدة مخلة بالامن .

■ وفي برج البراجنة ، تجمع ما يزيد عن ٨٠٠ من العمال والطلاب والاهالي في ساحة « جمال عبد الناصر » ، صباح الثلاثاء ، وخرجوا في مظاهرة عاصفة ، طافت أحياء البرج ، وكانت الحوانيت الصغيرة تقفل تضامنا مع العمال وشجبا لمجزرة السلطة . وانتهت المسيرة في المنطقة العمالية — الرمل العالي — حيث القى أحد مناضلي منظمة العمل الشيوعي خطابا حيا فيه وحدة الحركة الشعبية في وجه قمع السلطة ، ثم تفرقت المسيرة .

■ هذا وقد عمت الاضرابات والتظاهرات أنحاء لبنان . فمنذ صباح الثلاثاء بقيت متاجر صيدا ومصانعها مقفلة اقفالا شاملا . وأخذت وفود العمال والطلاب والاهالي تتجمع في ساحة المصلبية وظهر المسير في البلدة القديمة، ثم سارت في تظاهرة تزيد عن ٤٠٠٠ ، تصدرها ممثلو الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية . وعند تقاطع شارعي الاوقاف والشاكرية ، توقفت التظاهرة والقى حسيب عبد الجواد كلمة باسم اتحاد نقابات الجنوب شرح فيها أوضاع عمال غندور ودعا الى توحيد نضال عمال لبنان مع نضال فلاحي عكار لمحاربة الاحتكار والاقطاع . وهتف المتظاهرون : « يا للعار . يا للعار . قولوا لصاحب السيكار ، وين كانت شرطة غندور ، لما هجموا عالمطار ».

وفي صور والنبطية وبنت جبيل وملحقاتها، تعطلت الدراسة في المدارس والعمل في المعامل ، واغلقت المتاجر والمؤسسات أبوابها وسارت تظاهرات احتجاج . وفي مشغرة (البقاع الغربي) سارت تظاهرة عمالية وطلابية ضمت أكثر من ٥٠٠ مواطن استنكارا للمجزرة ودعما لنضال عمال غندور .

هكذا أضرب لبنان تضامنا مع عمال غندور. أضرب ليقول ان الرصاصات التي أطلقت الى صدور عمال وعاملات غندور ، انما هي مصوبة لصدر الطبقة العاملة اللبنانية كلها . أضرب معلنا سخطه الكامل على دولة البلطجية والقبضايات ، خدام الاقطاعيين والرأسماليين والتجار ، وتصميمه على مواصلة النضال من أجل الخبز والحرية والكرامة .

الاضراب « مدرسة حرب » — يقول لينين . لقد خرجت جماهير الطبقة العاملة من اضراب ١٣ تشرين الثاني أشد عزما وتصميما على محاربة أعدائها : رأس المال وسلطته الاقطاعية — الطائفية . وتعلمت ان وحدتها شرط أساسي لانتزاع مطالبها وحقوقها المشروعة .

أربعة أيام من التحركات الجماهيرية الحاشدة دعما لنضال الطبقة العاملة

● **اربعة ايام دخلت تاريخ الطبقة العاملة ولبنان باسره . أربعة** أيام من البطولة والغضب والتضامن الرائع عاشتها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية . أربعة أيام من التحركات الجماهيرية لم تشهد البلاد مثيلا لها في اتساعها وزخمها . فما أن تواترت الانباء الاولى للمجزرة حتى تفجرت بؤر من السخط والغضب ، أخذت تتلاقى وتتسع ، لتتحول الى سيل جارف يهدر بعشرات الالاف رفضه وادانته للسلطة القمعية، خادمة التجار والرأسماليين ، ويعبر عن تضامنه مع عمال غندور بشتى الاشكال . لم يكن عمال غندور وحدهم لحظة واحدة . فقد التف حولهم حزام جماهيري متسع باستمرار عبر عن وحدة مصالح الشعب ووحدة قضاياه ومصيره .

يوم السبت ظهراً، خرجت أول تظاهرة في الشياح عند سماع أول أنباء المجزرة . وعقد لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اجتماعا قرر فيه التظاهر استنكارا للمجزرة ودعما لعمال غندور بعد ظهر الاثنين .

وتوالت خلال يوم الاحد التجمعات والتظاهرات . شيع حوالي الف مواطن في الشياح جنازة المواطنة الشهيدة ، فاطمة الخواجة . وبعد الظهر ، توالت التظاهرات في ضواحي بيروت ، وبخاصة مناطقها العمالية كحي السلم وتل الزعتر — الدكوانة . وانتزعت الطبقة العاملة اول انتصاراتها باتخاذ الاتحاد العمالي العام قراره باعلان الاضراب العام يوم الثلاثاء (راجع تفاصيله في الصفحة التالية) . وانهالت البرقيات من الاتحادات العمالية العالمية والعربية، والهيئات المهنية والشعبية ، والمثقفين والنوادي والطلاب . وكلها تلتقي عند ادانة سلطة القمع ، الممعنة في عدائها لمطالب الشعب الحيوية ، وتحية شهداء الطبقة العاملة ، والمطالبة بمعاقبة المسؤولين عن المجزرة واطلاق سراح العمال المعتقلين .

وصباح الاثنين ، نفذت طرابلس اضرابها تنفيذا شاملا تلبية لدعوة اتحاد نقابات الشمال والاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. وعمت الاضرابات والتظاهرات الطلابية أرجاء البلاد ، من حلبا في عكار الى بنت جبيل ، مرورا ببيروت ، ومن بعقلين في الشوف الى اقاصي البقاع ، لتتحول الى اضراب طلابي شامل يوم الثلاثاء .

وفوجيء المواطنون صباح الاثنين بتصميم السلطة القمعية على تصعيد الازمة ، اذ اعلنت تكليف الجيش بحفظ الامن ، وذكرت بضرورة الترخيص للتظاهرة . التقى ممثلو الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية وأعلنوا تصميم الحركة الشعبية على المضي بالتظاهرة، مؤكدين على طابعها السلمي . وتقرر تقديم علم وخبر بشأنها الى وزارة الداخلية ، فتراجعت السلطة ، واكتفت بارسال قوة شرطة رمزية لمواكبة التظاهرة .

وفي الخامسة من بعد ظهر الاثنين ، انطلقت تظاهرة الـ ٢٥ الف غاضب من ساحة ٢٣ نيسان في الحرج ، يتقدمها ممثلو الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية والنواب الوطنيون . وعلى رأسها موكب عمالي كبير في طليعته عاملات وعمال غندور يرفعون صورة شهيد الطبقة العاملة ، يوسف علي العطار ، وضم الموكب عمالا من معامل جبر والمعدنية الخفيفة ، ووفدا عن عمال طرابلس، وعمال وفلاحي سهل عكار . وكانت اليافطات تحيي الشهيد يوسف العطار ، وتندد بسلطة القمع ، وتطالب بصون الحريات ، وتعدد مطالب الشعب الحيوية ، وتحيي زحف الجماهير الشعبية بقيادة الطبقة العاملة ، وتجدد العزم على مواصلة النضال من أجل الخبز والحرية والكرامة . وردد المتظاهرون عاليا وطويلا هذا الهتاف :

من قهري ومن جوعي
بدي اعمل شيوعي
شيوعي بين العمال
بناضل ضد الاستغلال
شيوعي بين الطلاب
بدي شغل وبدي كتاب
شيوعي مثل العطار
مشعل ع درب الثوار .

واخترقت التظاهرة البسطة فساحة رياض الصلح الى ان وصلت الى ساحة النجمة والبرلمان ، حيث تلا السيد كمال جنبلاط بيانا اعدته الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية .

المقاومة

٢- المقاومة الفلسطينية وقضية الجبهة الوطنية المتحدة
الاممية الشيوعية وسياسة الجبهات الشعبية المعادية للفاشية

في تقريره الذي ألقاه جورجي ديمتروف في المؤتمر السابع للاممية الشيوعية في جلسته المنعقدة في ٢ آب ١٩٣٥ خاطب ديمتروف أعضاء المؤتمر قائلا :
« عندما أصبحت القومية — الاشتراكية في المانيا حركة جماهيرية متعاظمة ، كان ثمة رفاق ممن اعتبروا حكومة بروينخ حكومة دكتاتورية فاشية ، وكانوا يصرحون بخيلاء : اذا زحف الرايخ الثالث الهتلري يوما ما ، فلن يمتد زحفه اكثر من متر ونصف تحت الارض ، أما فوقها ، فستقوم السلطة العمالية الظافرة » .

● **لقد أفصح ديمتروف ، المنظر الفذ والمدافع اللدود عن الجبهة الوطنية** المتحدة ، هنا وفي مجالات اخرى عن أحد ابرز حلقات الضعف في سياسة الاممية الشيوعية تجاه مسالة الجبهة الموحدة ، والعلاقات التكتيكية للاحزاب الشيوعية في الفترة الواقعة بين مؤتمري الاممية السادس والسابع بالتحديد . فبالرغم من القرارات الصائبة ، التي اتخذتها مؤتمرات الاممية الشيوعية السابقة للمؤتمر السابع، فان مجرى السياسة العملية والعلاقة التكتيكية للاحزاب الشيوعية آنذاك قد أخفقتا بتفاوت في تحديد مصادر الخطر الحقيقية في الظرف الدولي المتغير في توازنات قواه على الصعيدين الوطني — المحلي والعالمي ، على كل من حركة الطبقة العاملة الموزعة الولاءات من جهة والحركة الديمقراطية — البرجوازية التي مثلتها سياسة الاحزاب الاشتراكية — الديمقرطية المساومة من جهة اخرى ، حيث اعتبرت أحزاب الاممية الشيوعية هذه المساومة ، الاشتراكية — الديمقراطية من حيث قيمتها الايديولوجية والعملية مرادفة للانحراف باتجاه الفاشية. صحيح ان السياسة الانشقاقية والمساومة التي سلكها القادة الانتهازيون واليمينيون في الاحزاب الاشتراكية — الديمقراطية قد عادت ، حيث طبقت في النقابات والتنظيمات الجماهيرية المهنية ، بافدح الاضرار على الحركة العمالية والحركة الديمقراطية الثورية ايضا ، اذ بلغ حد مساومة هؤلاء القادة غايته في تنظيم التعاون الطبقي المباشر في مؤسسات وأجهزة الدولة على حساب جموع الشغيلة . غير ان الحديث عن تماثل الاشتراكية الديمقراطية والفاشية لم يكن يستند الى قاعدة نظرية صحيحة ، وقاعدة مادية ملموسة لجموع الشغيلة المنضوية تحت راية الاشتراكية — الديمقراطية الانتهازية اكثر من انضوائها تحت راية الاحزاب الشيوعية ، التي منيت عام ١٩٢٣ وبعده باكثر من هزيمة في اكثر من بلد ، لانها لم تدقق جيدا بتوازنات القوى المحتملة في فترة « الاستقرار » النسبي للسوق الرأسمالية بعد ١٩٢٤ واثارها على اضعاف توجه قطاعات جماهيرية نحو الفاشية. ان سياسة جلد الثورة كي تتحرك بتسارع الى الامام ، والتي سار عليها بعض القادة الشيوعيين الالمان ، وأمثال من لم يثبتوا في موقع سياسي نضالي محدد كزينوفييف وبوخارين ، وفهمهم الجامد لمسالة الازمات الدورية المتجددة للاقتصاد الرأسمالي قادت ، رغم ان الاممية الشيوعية في مؤتمرها الثاني ١٩٢٠ قد اكدت ان قدوم عصر « ديمقراطي سلمي » آمر ليس متوقعا ومحتملا فحسب بل وممكن ايضا . ومن هنا فان خطأ قد آرتكب بالتاكيد من اكثر من حزب شيوعي في مسالة « التحالف المرحلي » والعلاقة التكتيكية مع الاشتراكية — الديمقراطية التي اعتبرت رديفا للفاشية .

العلاقة بين التكتيك الثوري واستراتيجية الثورة العالمية

وقد وقفت اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية شبه عاجزة عن مواجهة اختلال موازين العلاقة بين التكتيك الثوري واستراتيجية الثورة الاشتراكية لاكثر من سبب ، ابرزها الصراعات المتواصلة مع التكتلات الانشقاقية المخربة والوسطية بقيادة تروتسكي،بوخارين،زينوفييف واخرين رغم اختلاف مواقع هؤلاء ، والانشغال الكامل بانهاء مرحلة « السياسة الاقتصادية الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي، ١٩٢٩ ، هذا الجديدة ، والانتقال الى مرحلة البناء الى جانب الوعي المتاخر بحقيقة الازمة العامة للدورات الاقتصادية الرأسمالية . لا شك ان بوادر تدارك العامل الاخير قد بدات في المؤتمر الخامس للاممية الشيوعية ١٩٢٤ ، غير انها في الممارسة العملية قلما قلصت درجة التوتر العالي المشوب بالعداء الصارم للاشتراكية الديمقراطية المتساوقة مع البرجوازية . وجاءت الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ لتدفع بالعلاقات بين الاحزاب الشيوعية من ناحية والاشتراكية — الديمقراطية من ناحية اخرى ، الى حدود العداء القصوى نظرا لنهج الاحزاب الاشتراكية — الديمقراطية المستسلم للقوى البرجوازية والمنظر لامكانية النظام الرأسمالي على تجاوز مشاكله الداخلية رغم بوادر ودلالات الازمة الاقتصادية .

غير ان التغير المتسارع لموازين القوى على الصعيدين الوطني — المحلي والدولي — الاوروبي ايضا وتوجه قطاعات جماهيرية للاحزاب الفاشية ، بل ونجاح هذه القوى في الوصول الى السلطة وضعا الحركة الشيوعية العالمية أمام مهامها الجسيمة والعظيمة في الدفاع لا فقط عن الطبقة العاملة الاوروبية بل وجميع الشعوب المعادية للفاشية والحرب . فالازمة الاقتصادية جاءت في المرحلة الاولى مستجيبة للوزن السياسي لليسار الثوري في كل من فرنسا واسبانيا ، حيث كان الحزب الشيوعي الفرنسي اكثر استجابة من غيره لحاجات تخفيف درجات التوتر مع الاشتراكية — الديمقراطية من ناحية ، وحيث كانت فرنسا بتقاليدها الديمقراطية — البرجوازية التي جاءت بها الثورات البرجوازية في وقت مبكر ، خلافا لالمانيا وايطاليا ، أرضا غير خصبة لحركة فاشية جماهيرية الطابع . وفي اسبانيا ، فقد استفاد التجمع الجمهوري ، الذي اعتبر انذاك جبهة عمل موحد بين مختلف الفرق اليسارية والديمقراطية — الجمهورية ، من الازمة الاقتصادية للاطاحة بالحكومة العسكرية التي تراسها منذ ١٩٢٣ الجنرال بريمو دي ريفيرا ولاسقاط الملكية تحت ضغط العمال والمثقفين والفئات الاجتماعية الوسطى في ١٢ نيسان ١٩٣١ .

من جهة اخرى ، فقد عزز صعود الحزب النازي للسلطة في المانيا مواقع القوى الفاشية والحكومات العسكرية الديكتاتورية في بلغاريا، بولندا ، ايطاليا ، البرتغال وفيما بعد في اسبانيا ايضا . وكان استلام هذا الحزب للسلطة وعدوانيته الشرسة في الداخل وتسارع توجهه للصناعات الحربية اعدادا لمد عدوانيته الى خارج حدود المانيا المقرة في مؤتمر فرساي، اشارة خطر بالغة الدلالة لا في نمط التعامل مع الرايخ الثالث ، بل وبالدرجة الاولى لاكتشاف نقاط اللقاء والتقاطع في سياسة كل من أحزاب الاممية الشيوعية والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية وبقية القوى الديمقراطية المعادية للفاشية والحرب . وبالضرورة كان أمام الاممية الشيوعية واحزابها الثورية مهام جديدة ملحة بدأت حركة الواقع تطرحها بمضمون جديد مبرزة خطأ الخلط بين المضمون الايديولوجي والعملي الموضوعي لسياسة اشتراكية — ديمقراطية مساومة وقائمة على تعاون طبقي مع البرجوازية ومعادية موضوعيا لمصالح جموع الشغيلة ، التي ادعت قيادة الاشتراكية — الديمقراطية طويلا انها تمثلها ، وسياسة سلطة قمعية تشكل عبارة الفئات البرجوازية الاكثر رجعية وعدوانية لاعادة ترميم وتكوين سلطتها السياسية والاقتصادية المهددة بالازمة. ان هذا لا يعني ان احدا من قادة الاممية الشيوعية وأحزابها لم يعر هذه المسالة اهتماما خاصا . كلا ، فقد كان هنالك اكثر من قائد بروليتاري فذ مثل جورجي ديمتروف ، قائد الطبقة العمالية البلغارية ، وأرنست تيلمان ، قائد الطبقة العاملة الالمانية المتمرسة عبر انتصاراتها وهزائمها ايضا واخرون استطاعوا في وقت مبكر تحديد الفواصل بين الاشتراكية — الديمقراطية ، والتي مثلت الجناح الديمقراطي للمجتمع البرجوازي ولا زالت تمثله موضوعيا رغم هشاشة ديمقراطيتها ، والقومية — الاشتراكية — الفاشية التي تمثل الد اعداء الديمقراطية وحتى في أحقر أشكالها وأكثر مضامينها انحطاطا ، حيث لا تستطيع ان تعيش الا على انقاض لا الحركة العمالية فحسب بل وعلى انقاض الحريات الديمقراطية البرجوازية ايضا .

المؤتمر السابع والجبهة الوطنية المتحدة

ومن هنا جاء المؤتمر السابع للاممية الشيوعية بعد سلسلة من المراجعات لتجربة السنوات الماضية من التوتر الشديد في العلاقة مع الاحزاب الاشتراكية — الديمقراطية الانتهازية ، ليضع على جدول أعماله ضرورة اقامة الجبهة الوطنية المتحدة لمجابهة المد الرجعي الفاشي . واعطى المؤتمر تفويضا كاملا للجنة التنفيذية للاممية الشيوعية لتحديد نمط العلاقة الجديدة مع الاحزاب الاشتراكية — الديمقراطية وبقية القوى الديمقراطية المعادية للفاشية والحرب . وتوجهت اللجنة التنفيذية للكومينترن بدعوة أممية أمستردام الاشتراكية — الديمقراطية لاقامة الجبهة الموحدة القادرة على صهر جموع الشغيلة في بوتقة النضال من أجل دحر الفاشية والقضاء عليها : « ان المؤتمر السابع للاممية الشيوعية كلف اللجنة التنفيذية بان تتوجه الى قيادة الاممية العمالية

استنتاجات هامة في مسألة التحالفات

الاشتراكية (الاشتراكية — الديمقراطية — س. ش) باقتراح لتحقيق وحدة العمل للبروليتاريا العالمية . ومن المعلوم لديكم ان لجنتكم التنفيذية قد قررت دراسة مقررات المؤتمر السابع للكومينترن بامعان ، قبل الادلاء برايها في وحدة العمل . ولكي نهيء لكم مثل هذه الامكانية ، أردنا في هذه الاثناء ان نتقدم بمقترحات ملموسة لبدء التفاوض حول هذه المسالة . غير ان توتر الوضع الدولي وخطر اندلاع حرب امبريالية بلغا حدا لا يجوز معه اضاعة ولو ساعة من الوقت » .

ورغم هذا النداء والمحاولات العديدة التي بذلتها الاممية الشيوعية من أجل برنامج عمل مشترك ، معاد للفاشية والحرب ، مع احزاب الاشتراكية — الديمقراطية ، فان هذه الاخيرة وبسبب نهجها السياسي الوسطي والمساوم كانت ترفض ، على الرغم من تصاعد ارهاب الفاشية وعدوانيتها ، الاستجابة لضرورات النضال المشترك من أجل الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والحريات الديمقراطية المصادرة بالكامل . وعبرت سياسة رفض النضال المشترك ضد الفاشية لدى هذه الاحزاب عن نفسها في اكثر من بلد ، كالمانيا وايطاليا وبلغاريا وغيرها ، على الرغم من تعرضها للقمع المادي المباشر .

ان سياسة الاحزاب الاشتراكية — الديمقراطية على الصعيد الوطني — المحلي حيال مسألة « الجبهات الشعبية المعادية للفاشية » والجبهات الوطنية المتحدة عكست نفسها ايضا على صعيد العلاقة بين الاممية الشيوعية من جهة وأممية امستردام (الاشتراكية — الديمقراطية) من جهة ثانية ، وأثبتت في المواجهة الدولية مع القوى الفاشية على الارض الاسبانية انها قادرة اكثر من غيرها من « الفرق الاشتراكية » البرجوازية الصغيرة والمغامرة على المساومة وايجاد المخارج التراجعية . لقد استعادت الرجعية الاسبانية المدعومة من الكنيسة الكاثوليكية والبرجوازية الكبيرة سيطرتها على اسبانيا في نوفمبر ١٩٣٣ ، مستفيدة من اخطاء عمل الفوضويين والسنديكاليين الى مقاطعة الانتخابات . غير ان الطبقة العاملة الاسبانية التي أدركت ابعاد الانحراف واخطاره ، والتي ادركت ذلك ايضا عبر تجربتها الثورية المهزومة ١٩٣٤ ، اخذت تضغط وباندفاع باتجاه وحدة الاحزاب والمنظمات اليسارية والديمقراطية في « جبهة شعبية معادية للفاشية » قادرة على انتزاع السلطة من المعسكر الرجعي القائم على تحالف « الجبهة الوطنية الاسبانية » والملكيين وكبار الملاك . وقاد ضغط الحركة الجماهيرية الشعبية الى بناء « الجبهة الشعبية » في شباط ١٩٣٦ ، وخاضت الطبقة العاملة معركتها السياسية والانتخابية مع المعسكر الرجعي بنجاح . وبدعم وتشجيع الفاشية الاوروبية استولى الجيش على السلطة في ١٧ تموز ١٩٣٦ ، حيث اندلعت نيران الحرب الاهلية التي تحولت فيما بعد الى مواجهة بين « الجبهة الشعبية الاسبانية » مدعومة بقوى الثورة العالمية من ناحية والفاشية الاوروبية التي سارعت الى التدخل العسكري من ناحية أخرى . وهنا ايضا جددت الاممية الشيوعية والدولة السوفياتية نداءاتها للاشتراكية — الديمقراطية لتنسيق الجهود والطاقات في جبهة عمل موحدة لصد ودحر عدوانية الفاشية قبل ان تستفحل . وفي فرنسا حيث تسيطر « الجبهة الشعبية » المدعومة من الشيوعيين على السلطة ، بدأ العمال الفرنسيون يطالبون حكومة « الجبهة الشعبية » لتقديم العون المادي والسياسي للجمهوريين الاسبانيين ، الذين يخوضون معارك الدفاع عن مصالح الشغيلة وعموم الحركة الشعبية ببسالة . غير ان حكومة « الجبهة الشعبية » بزعامة ليون بلوم ترددت كثيرا في تقديم هذا الدعم خوفا من الخوض في حرب جديدة مع المانيا من ناحية ورضوخا لانذار بريطاني وجهه رئيس حكومة المحافظين ، بالدوين ، الذي كانت الفاشية بالنسبة لحكومته أقل خطرا من انتصار الجبهة الشعبية الاسبانية .

واذا كانت الحكومات البرجوازية قد أجبرت على التراجع عن سياسة التدخل في روسيا السوفياتية ، وعلى التراجع عن ارسال « المتطوعين » والمساعدات الحربية للحرس الابيض المعادي للثورة تحت ضغط العمال وتضامنهم مع الدولة السوفياتية ، رغم ان ذلك لم يكن في حساب قادة الحركة الاشتراكية — الديمقراطية ، فان التضامن العمالي مع قوى الثورة الاسبانية ، الذي لم يرق الى درجة جبهة العمل الموحدة المعادية للفاشية ، تركت الدولة السوفياتية والاممية الشيوعية بالدرجة الاولى تعبا بهذه المهمة . فالى جانب المشاركة الفعيلة في النضال المسلح ضد الغزو الفاشي لاسبانيا ، والامداد العسكري لقوى الثورة الاسبانية ، طالبت الاممية الشيوعية والدولة السوفياتية الدول الاوروبية الديمقراطية — البرجوازية بوضع حد لسياسة المعتدين الالمان والايطاليين ونددت بسياسة عدم التدخل من اجل « الذود عن قضية السلم بالقبضة المسلحة » . كما جاء العدوان الفاشي الايطالي على الحبشة ليؤكد الطبيعة المساومة والانتهازية للاشتراكية الديمقراطية وليؤكد ايضا ان عبء مقاومة الفاشية الاكبر يقع على عاتق الاممية الشيوعية والدولة السوفياتية ، التي سارعت خلافا للدول الاخرى المنتمية لعصبة الامم انذاك الى تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا ، كما ينص عليها ميثاق عصبة الامم .

استنتاجات في مسألة التحالفات

ان هذا الاستعراض الموجز للعلاقة بين أحزاب الاممية الشيوعية وأحزاب أممية أمستردام الاشتراكية — الديمقراطية ، التي كانت مرشحة ، بحكم صلتها الطبقية العمالية وتراثها النضالي الطويل مع تفاوتاته ، لتشكيل جبهة العمل الموحد ، أو ما أسمته الاممية الشيوعية بالجبهة الشعبية المعادية للفاشية ، توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات الهامة في مسألة التحالفات :

● ان الجبهة الموحدة لا تعني في التطبيق العملي ، التخلي أو التراجع عن القضايا التنظيمية المبدئية ، والتي تقود اذا هي اعتمدت على محو الصفة والشخصية الحزبية لاطراف الجبهة ، والتمايز التنظيمي الضروري كشرط لكل لقاء جبهوي لا يفرض نفسه بفضل الافكار والنظريات « المبدئية الانعزالية » والتي هي في التحليل الاخير ليست اكثر من تعبير ايديولوجي عن عجز سياسي أمام صعوبات قيادة الجماهير في مجرى النضال المباشر ، بل ان هذا التمايز يجب ان يظهر بوضوح في سياسة الدفاع عن مصالح الجماهير من موقع النضال المشترك مع الحلفاء على قاعدة برنامج سياسي مشترك ملموس ومستجيب لمصالح الجماهير هذه. ومن هنا فان « سياسة جلد الثورة » كي تتقدم الى الامام من ناحية و « سياسة العمل الجبهوي الموسمي » التي تمليها الحاجة الحزبية من ناحية اخرى ، وجهان لعملة واحدة تستمد جذورها الفكرية من « المبدئية الانعزالية » . ومثل هذه السياسة أعجز من أن تحافظ على الصفة والشخصية الحزبية وتقود بالضرورة ، كما كان حال بعض الفرق والاتجاهات « اليسارية » الانعزالية الى اندثار هذه الشخصية .

● ان الطرف الاكثر ثورية والاكثر تمثيلا لمصالح الجماهير مطالب اكثر من غيره بتحديد الاعداء الاساسيين لا في سياق مراجعة العلاقة التاريخية فقط ، بل في سياق التعامل مع الواقع السياسي ، الاجتماعي — الاقتصادي المتجدد والمتغير سواء بعلاقاته الداخلية وتوازنات قواه وتعبيراتها السلطوية أم بعلاقاته المؤثرة والمتاثرة بهذا الواقع بالدرجة الاولى . ان وعي هذه المهمة أمر بالغ الدلالة في واقع غير ساكن ، بل واقع تحدد حركته الدائمة طبيعة التناقض ودرجة التوتر بين اقطابه المتناقضة . ومن هنا، فان عدم التدقيق في الواقع السياسي، الاجتماعي — الاقتصادي غير القدري في حركته، وانكار امكانية تجاوز الرأسمالية في مرحلة ما لازمتها بافتراض ديمومة الازمة وعدم امكانية مرحلة استقلال نسبي يقود الى غياب الحدود الفاصلة بين المهام الراهنة وتلك الاستراتيجية ومن ثم الى اعتماد نهج سياسي ينظر الى المعسكر الرجعي بمقياس حركة التاريخ بواسطة عدسة محدبة تحجب عن المعسكر الثوري ببعد انعكاساتها امكانية التدقيق الجدي في التناقضات السياسية والاجتماعية في المجتمع وفي معسكر الخصوم السياسيين والطبقيين أيضا . واستمرار هذا النهج السياسي يقود بالضرورة الى تغليب الطابع الثانوي في التناقض في مرحلة تاريخية معينة على التناقض الاساسي الصارخ، الامر الذي تخطئه اكثر من تجربة ثورية أوروبية وغير أوروبية .

● ان الجبهة الموحدة لا تنجز على قاعدة من العلاقات السياسية بين الفصائل المرشحة كاطراف متحالفة في هذه الجبهة ، بل لا بد لانجازها وتقدمها واستمرارها من قاعدة استناد بابعادها المادية الاقتصادية والاجتماعية. فالطبقة العاملة وعموم الشغيلة بوجه عام وبصرف النظر عن علاقتها السياسية التنظيمية، سواء بحزب شيوعي أم بمنظمة اشتراكية — ديمقراطية أم بمنظمة قيادتها خاضعة لنفوذ اتجاهات نقابات مسيحية لها مصالح مشتركة تقليدية ، كزيادة الاجور وتحسين شروط وفرص العمل ، وتقليص ساعات العمل ... الخ ، وأخرى « طارئة » يحددها الظرف السياسي — التاريخي ، كمعارضة ومحاربة الفاشية وسلطة ديكتاتورية الاحتكار، ومعارضة الحروب العدوانية ومعارك الحفاظ على الحريات الديمقراطية ... الخ . وللحفاظ على هذه المصالح ، التقليدية منها و « الطارئة » ينبغي على القوى الثورية الصاعدة تاريخيا وفي طليعتها الحزب الشيوعي احراز القيادة والمبادرة في معارك الطبقة العاملة ، كي تستطيع ان تعطي للعلاقات السياسية مع الفصائل المرشحة كاطراف متحالفة في الجبهة الموحدة قاعدتها المادية بثقلها السياسي القادر على شل تذبذب القوى المساومة وجرها تحت ضغط القاعدة الجماهيرية الى التحالف وقبول شروط هذا التحالف بما يخدم استراتيجية ومصالح هذه القوى الصاعدة تاريخيا . ومن هنا فان رفض احزاب أممية امستردام — الاشتراكية — الديمقراطية للنداءات المتكررة، التي وجهتها اللجنة التنفيذية للاممية الشوعية بصدد «الجبهة الشعبية المعادية للفاشية» ليس مرده مقدرة هذه الاحزاب الفائقة على المساومة الانتهازية فقط وفي ضعف الضغط القاعدي الجماهيري وخاصة في أوساط العمال المنضوين تحت راية الاشتراكيين — الديمقراطيين أيضا.

● من الخطا اعتبار اللقاء بين أحزاب سياسية انجازا متقدما لجبهة شعبية أو جبهة وطنية متحدة الا اذا كانت هذه الاحزاب تمثل في سياساتها مصالح عموم الطبقات والفئات الاجتماعية التي تقف ، وبدرجات متفاوتة بالضرورة ، في الخندق المعادي للجبهة المعادية. أما عندما يكون الامر غير ذلك ، فلا بد من تسمية هذه الجبهة باسمها الحقيقي كجبهة عمل موحد لهذه الاحزاب . ولما كان الهدف الاستراتيجي للاحزاب الشيوعية غير متطابق مع الاهداف المرحلية لاهداف التحالف الاخرى، الامر الذي يترتب عليه تعرض السياسة العامة لجبهة الاحزاب لهزات متباينة في ضعفها حينا وعنفها حينا آخر ، فلا بد من توفير ضمانات كابحة لمثل هذه الهزات في فترة انجاز مهام الاهداف المرحلية وتعزيز هذه الضمانات من اجل استمرارية نضال القوى الصاعدة تاريخيا عندما تعتقد القوى الاخرى انها وصلت أهدافها في احدى مراحل نضال جبهة عمل هذه الاحزاب ، اي انه لا بد من تطوير هذا النمط من التحالف الى درجة ارقى تتيح للجماهير الغفيرة فرص المشاركة في جميع مراحل النضال عبر منظمات جماهيرية نقابية ومهنية طابعها العام ديمقراطي ومستجيب للمهام النضالية لكل مرحلة من مراحل النضال . ان مثل هذه السياسة المستندة الى برنامج عمل مشترك لاطراف التحالف الجبهوي كفيلة بوضع حد للسياسة الانقسامية والمساومة من ناحية وبشحذ وتصليب درجة التزام جموع العمال وعموم الشغيلة وحلفائهم ودفعهم الى المزيد من المشاركة في تعميق وتطوير انتصارات التحالف المؤقت مع الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى . وهذا يشترط بدوره حزبا شيوعيا متمرسا في معارك الطبقة العاملة ، ويحسب حسابا جديا للمستوى الفعلي لوعي الجماهير الطبقي ولدرجة ثوريتهم ويوجه خطوة خطوة عملية انتقال الجماهير الواسعة المنظمة في منظمات جماهيرية ديمقراطية باتجاه مواقف الشيوعية .

أمام هذه المعضلات وقف المؤتمر السابع للاممية الشيوعية مراجعا سياسة الاحزاب الشيوعية في نهج التحالفات ، الذي سارت عليه منذ انتهاء المؤتمر السادس للاممية . وقد اعتمد هذا المؤتمر تقرير الرفيق جورجي ديمتروف واطروحاته حول الجبهة الوطنية المتحدة كوثيقة تاريخية تحدد الخط العام للمراجعة ولسياسة الاحزاب الشيوعية حيال هذه المسالة .

وشخص ديمتروف سياسة الاحزاب الشيوعية في هذا الصدد في الفترة بين المؤتمر السادس والمؤتمر السابع للاممية قائلا : « لقد شنت الاحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية نضالا مثمرا ، بعد المؤتمر السادس للكومينترن ، ضد الاتجاه الانتهازي السائر نحو التكيف وفق ظروف الاستقرار الرأسمالي وضد عدوى الاوهام الاصلاحية والشرعية . وقد طهرت أحزابنا صفوفها من شتى أصناف الانتهازيين ، معززة بذلك وحدتها وقدرتها الكفاحية البولشفية. وشنت نضالا أقل نجاحا ضد الانعزالية وفي غالب الاحيان لم تشن

البقية على الصفحة (١٠)

الأرض المحتلة

على هامش المناقشات الدائرة بين المسؤولين الإسرائيليين

سياسة إسرائيل تجاه الأراضي المحتلة





● تحدد طبيعة الصهيونية كحركة استعمارية توسعية الاسس الاساسية لسياسة اسرائيل تجاه الاراضي الجديدة التي احتلتها خلال حرب حزيران ١٩٦٧ .

حتمت أهداف الحركة الصهيونية (قيام دولة يهودية على ارض فلسطين ...) وكذلك استراتيجية الامبريالية في المنطقة العربية ان ياخذ الاستعمار الصهيوني طابعا استيطانيا — اجلائيا. فلم تهدف الصهيونية استغلال الشعب الفلسطيني وخلق طبقة من المستوطنين البرجوازيين بل سعت الى سلب وسائل الانتاج نفسها واجلاء الشعب العربي الفلسطيني عن ارضه ليتسنى لها خلق مجتمع استعماري متكامل التكوين الطبقي . وكان لا بد للحركة الصهيونية ، في هذه الحالة وفي ظل الاوضاع المادية والسياسية والديموغرافية القائمة في المنطقة — من اعتماد سياسة « خلق الوقائع » وفرضها عسكريا وسياسيا واقتصاديا على المنطقة العربية . وما زالت سياسة فرض الامر الواقع هذه تشكل حجر الزاوية في الاستراتيجية الصهيونية حتى يومنا هذا .

ادى الاحتلال الاسرائيلي الاخير الى بلع اراضي عربية جديدة واسعة بدون أن ينجح في اجلاء وتهجير اغلبية سكان هذه المناطق العرب ، وبهذا تكون اسرائيل قد اضافت الى الاقلية العربية القديمة مليون عربي جديد . ومن هنا تحتم على اسرائيل وضع مخطط متشعب الجوانب لهضم هذه الاراضي الجديدة بدون أن يؤدي هذا الى تغير تركيب اسرائيل العنصري بسبب وجود اقلية عربية كبيرة داخلها وبهذا تحافظ اسرائيل على طابعها التوسعي بدون أن تعرض نفسها الى « الخطر الديموغرافي » الذي يرى فيه بعض الساسة الاسرائيليين ما يهدد نقاءها العنصري . ولهذا بدأت اسرائيل في ترتيب أوضاع المناطق المحتلة بشكل يحقق لها أهدافها الرئيسية ويهيئها للحياة المستمرة مع أقلية عربية كبيرة تبقى داخل حدودها وتكون مرتبطة بها ارتباطا اساسيا .

ان ترتيب مثل هذه الاوضاع يتم بشكل عام بنفس الاسلوب الصهيوني القديم الا وهو « خلق الحقائق » وفرضها — بالتنسيق مع الامبريالية العالمية ومساهمة الرجعية العربية — على الوجود العربي — فمن الطبيعي اذن أن تنظر اسرائيل الى المناطق المحتلة كمدخل الى فرض شروطها على المنطقة العربية . ومن هنا يمكن حصر العناصر الرئيسية التي يعتمد عليها المخطط الاسرائيلي تجاه المناطق المحتلة على الشكل التالي :

١ — ربط اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي :

قطعت اسرائيل شوطا كبيرا في تحويل اقتصاد المناطق المحتلة الى اقتصاد تبعي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي بشكل فعال واضح. ويتضح هذا من الجدول التالي الذي يبين مجرى التجارة الخارجية للمناطق المحتلة مقدرة بملايين الليرات الاسرائيلية :

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١ (أرقام غير نهائية)
مجمل الواردات	٦٢ر٦	٢٣٦ر٠	٢٩٨ر٦	٣٣١ر٨	٣٤٣ر٨
(أ) من اسرائيل	٤٧ر٠	١٧٨ر٨	٢٣٦ر٠	٢٧٤ر٥	٢٦١ر٢
(ب) من الاردن	٠ر٨	١٨ر١	٢٤ر٩	١٢ر٩	١٣ر٩
(ج) من بلدان أخري	١٤ر٨	٣٩ر١	٣٧ر٧	٤٤ر٤	٦٨ر٧
مجمل الصادرات	٤٣ر٦	١١٧ر٨	١٣٧ر٧	١٤٨ر٨	٢١٧ر٦
(أ) الى اسرائيل	٦ر٥	٤٧ر٢	٤٦ر٧	٦٣ر٧	٨٠ر٣
(ب) الى الاردن	٢٤ر٦	٥٤ر٣	٦٩ر٠	٦٠ر٢	٨٠ر٧
(ج) الى بلدان اخرى	٢ر٥	١٦ر٣	٢٢ر٠	٢٤ر٩	٥٦ر٦

(المصدر : احصاءات اسرائيل الرسمية) .

يتجلى الوضع التبعي الكولونيالي للمناطق المحتلة (١٩٦٧) من اعتماد هذه الاساسي على الصادرات الاسرائيلية والتي شكلت سنة ١٩٧٠ ٨٢ ٪ من مجمل واردات المناطق المحتلة. ونجد أيضا ان العجز الذي تعانيه المناطق المحتلة في ميزانها التجاري تجاه اسرائيل قد ازداد من ١٣٢ مليون ليرة عام ١٩٦٨ الى ٢١١ مليون ليرة عام ١٩٧٠ ، وتنعكس الطبيعة الكولونيالية للعلاقة بين المناطق المحتلة واسرائيل ايضا في محتوى ونوعية هذه العلاقات التجارية القائمة. فالمناطق المحتلة تصدر الى اسرائيل منتوجات زراعية او صناعية خفيفة وتستورد المناطق المحتلة منتوجات صناعية اسرائيلية . ويبين الجدول التالي ان قيمة الصادرات الاسرائيلية الصناعية الى المناطق المحتلة قد تضاعفت في فترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧١ :

واردات المناطق المحتلة من المنتوجات الصناعية (بملايين الليرات الاسرائيلية)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
من اسرائيل	٣٧ر٠	١٢٨ر٧	١٩٧ر١	٢١٦ر٤	٢١٢ر٨
من الاردن	—	٤ر٨	٧ر٩	٧ر٧	٨ر٩
من بلدان أخرى	٧ر٤	١٥ر٤	١٠ر٩	١٣ر٢	٢٩ر٥

وبالمقابل فقد طرات تغيرات ذات ملامح واضحة على صادرات المناطق المحتلة من المنتوجات الصناعية ، كما يبين الجدول التالي :

صادرات المناطق المحتلة من المنتوجات الصناعية (بملايين الليرات الاسرائيلية)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الى اسرائيل	—	٣١ر٥	٣٦ر٩	٤٩ر٥	٦٦ر٤
الى الاردن	٢٢ر٩	٢٨ر٠	٣٩ر٣	٢٨ر٦	٥١ر١
الى بلدان اخرى	٢ر٠	٠ر٩	١ر٣	١ر٤	٢ر٠

ويبرز الوجه الآخر من هذه العلاقة والتي تم بموجبها تضاعف الصادرات الصناعية من المناطق المحتلة في فترة لا تتراوح أربع سنوات (١٩٦٨ — ١٩٧١) في تدني الواردات الزراعية من الاردن الى اقل من النصف في نفس الفترة (من ١٣ر٣ مليون ليرة في سنة ١٩٦٨ الى ٥ر٠ ملايين ليرة سنة ١٩٧١) . وترتبط هذه التبعية الاقتصادية التي تقوم اسرائيل بتطويرها تحت شعار « التكامل والتنسيق الاقتصادي » وشعار « تنمية المناطق المدارة » ارتباطا وثيقا بسياسة « الجسور المفتوحة » التي حرصت اسرائيل ومنذ البداية على انتهاجها كحلقة بسياسة « الجسور المفتوحة » التي حرصت الامر الواقع والسلم الاسرائيلي على المنطقة العربية . فبينما يتقلص حجم واردات الضفة الغربية الزراعية والصناعية من الضفة الشرقية يتزايد وبشكل متسارع حجم صادرات المناطق المحتلة الى الضفة الشرقية والمنطقة العربية . وحتى يتضح وبشكل أوفى مغزى هذه التحولات في العلاقات بين الضفتين ينبغي ان ناخذ بعين الاعتبار أن قسما من هذه المنتوجات المصدرة ينتجها القطاع الصناعي الذي تقوم اسرائيل بتنميته وتوسيعه عن طريق الاستثمارات الاسرائيلية الفردية التي تضمنها الحكومة الاسرائيلية ضد أخطار الحرب والمصادرة والتخريب التي انشاتها عن طريق عقود العمل الوسطية لانتاج مصنوعات لحساب مؤسسات صناعية اسرائيلية تقدم لها المواد الخام وشبه الجاهزة وخاصة في صناعات الاثاث والملبوسات الجاهزة والبلاستيك ومواد البناء . هذا عدا عن صناعة الخدمات (كمؤسسات اصلاح السيارات) التي تشجعها اسرائيل في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي .

سياسة الجسور المفتوحة

ان عملية النهب التي تقوم بها اسرائيل تنحصر شكليا فقط في المناطق المحتلة . ويتضح هذا ان تمعنا في الوسائل التي يسد بها العجز المتزايد في الميزان التجاري للمناطق المحتلة لصالح اسرائيل . يسد هذا العجز — والذي تجاوز ٦٧ مليون ليرة سنة ١٩٧١ — بشكل أساسي فائض التصدير الى المنطقة العربية شرقي نهر الاردن ، والمعونات المالية التي يقدمها الفلسطينيون في الخارج الى ذويهم في المناطق المحتلة ، وقد وصلت هذه الى مبلغ ١١٣ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٩ . هذا بالاضافة الى ما دفعه ويدفعه الحكم الهاشمي من معاشات ورواتب الى موظفيه الرسميين في الضفة الغربية ، وما ينفقه العرب عند زيارتهم للمناطق المحتلة . ان حجم هذا الجسر البشري اخذ في الاتساع بشكل سريع اذ ارتفع عدد الزوار العرب للمناطق المحتلة — حسب برنامج اسرائيل للزيارات الصيفية — من ١٦ر٠٠٠ زائر سنة ١٩٦٨ الى ٥٠ر٠٠٠ زائر سنة ١٩٧٠ ، والى ١٠٦ر٠٠٠ زائر صيف ١٩٧١ انفقوا فيها ١٥ مليون ليرة اسرائيلية (هاآرتس ١٤—١١—١٩٧١) ووصل هذا العدد الى ١٥٢ر٠٠٠ في الصيف الاخير .

من الواضح اذن ان سياسة الجسور المفتوحة — ويجب أن لا ننسى ان هذه تفترض موافقة السلطات الاردنية وتعاونها — تخدم بشكل فعال الاقتصاد الاسرائيلي وتشكل حسب اعترافات اسرائيل انجازا هاما للسياسة الاسرائيلية في المنطقة . ان سياسة الجسور المفتوحة تخدم — في ظروف السيطرة الاسرائيلية الاحتكارية على اقتصاد الاراضي المحتلة — مخطط العدو الصهيوني الرامي الى غزو الاسواق العربية عبر جسور نهر الاردن. لقد أصبح هذا واضحا من تصريحات قادة اسرائيل : ففي مقال كتبه آبا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلي في صحيفة « هاآرتس » (٢—٦—١٩٧٢) أعلن ، في معرض تصديه للوضع السياسي الراهن للصراع العربي — الاسرائيلي بعد مرور خمس سنوات من حرب حزيران ١٩٦٧ : « ان انجازات تلك الفترة هي الصمود في خطوط وقف القتال دون ضغط دولي شديد وتضاؤل فرص الحرب والحل المفروض ،

سياسة الجسور المفتوحة بين الأردن واسرائيل وموقف البورجوازية الفلسطينية منها ..

وتوسيع آفاق الاتصال والتقارب والتعاون بين اسرائيل والجماهير العربية عن طريق الجسور والحدود المفتوحة واستمرار ازدهار اسرائيل ونموها ... » !

ان هذا هو نفس الموقع الذي ينطلق منه دايان في سياسة « الدمج » التي دعا اليها منذ بداية مراحل الاحتلال وهي سياسة فرض الوجود الصهيوني الموسع على المنطقة العربية والتغلغل الاسرائيلي في اقتصاد الوطن العربي . ولهذا فهو يرى « ان المرور الحر على جسور الاردن هو نموذج لجزء من التسويات السلمية التي تتطلع اليها اسرائيل في المستقبل . وان الخطوات نحو السلام تكتسب مغزاها بالانتقال الحر مثل عبور الجسور ، وبعمل العمال العرب في اسرائيل وما شابه ذلك ... » . (« دافار » ٢٢-٦-١٩٧١) .

ولهذا فان اسرائيل اخذت تسير بخطوات حثيثة — وخاصة بعد ضرب تسير بخطوات حثيثة — وخاصة بعد ضرب المقاومة وتصفية وجودها العلني في الاردن — نحو تثبيت الاحتلال وترتيبه بشكل ياخذ ، بحكم حركة التنقل والتجارة المنتظمة ، وضعا اعتياديا تقل مع مرور الزمن الحساسية الوطنية تجاهه . ان التسهيلات المتواصلة للتنقل بين الاردن واسرائيل وتخفيف قيود السفر على عرب المناطق المحتلة تخدم — عدا المكتسبات المعنوية والاعلامية التي تجنيها اسرائيل من بهر الزائر العربي العادي بـ « تقدمها » و « ديمقراطيتها » ازاء احساس هذا الزائر بتخلف مجتمعه — سياسة فرض السلم الاسرائيلي على الامة العربية .

ان استجابة حكومة الاردن لطلب السلطات الاسرائيلية في تنشيط حركة المرور على جسور نهر الاردن وموافقتها على دخول السياح الاجانب من اسرائيل والعودة من الطريق نفسها وقيام السلطات الاسرائيلية مؤخرا بالسماح لسكان الضفة الغربية بعبور الجسور الى الضفة الشرقية بواسطة الهويات الصادرة عن سلطات الاحتلال ودون الحاجة الى تصاريح خاصة من الحكم العسكري ، يتم ضمن سياق سياسة فرض الامر الواقع على الانظمة العربية . فالزيارات الصيفية كما يقول العميد شلومو غازيت — المسؤول الصهيوني عن تنسيق الاعمال في المناطق المحتلة — « هي فقط احدى العوامل في اطار حركة ضخمة لنقل الاشخاص والبضائع بين اسرائيل والمناطق من جهة والعالم العربي من جهة اخرى » (اذاعة اسرائيل ١٤-١٠-١٩٧٢) .

والواقع ان السلطات الاسرائيلية قد قطعت في هذا شوطا كبيرا اذ قامت وتقوم بانشاء شبكة طرق حديثة تربط هذه المناطق باسرائيل ، ونجحت في تحويل معظم تجارة هذه المناطق نحو اسرائيل وقللت من اعتمادها على الاسواق العربية في حين زادت من صادراتها الى هذه الاسواق . وفي نفس الوقت حوّل المتربول الاسرائيلي المناطق المحتلة الى سوق . وقامت اسرائيل كذلك بتحويل الزراعة في هذه المناطق نحو المنتجات الزراعية اللازمة لتغذية احتياجات اسرائيل من مواد اولية زراعية واحتياجاتها التصديرية للاسواق الاوروبية (القطن والسمسم والشمندر على سبيل المثال) ... فانخفضت مساحات الاراضي التي تنتج محصولات تعتمد على التصدير للبلاد العربية أو تنتج محصولات منافسة للمنتجات الاسرائيلية (القثائيات مثلا) ، كما قامت اسرائيل بقطع أشجار الحمضيات وخاصة في منطقة قلقيلية وبرش السموم على المزارع التي تريد الاستيلاء عليها لاغراض استيطانية . علاوة على ذلك شجعت الحكومة أصحاب رؤوس الاموال على تاسيس معامل لهم في الضفة الغربية بالمشاركة مع الرأسماليين الفلسطينيين بسبب رخص اليد العاملة العربية من جهة ونقص الايدي العاملة اليهودية في بعض المرافق من جهة ثانية .

ان هذا الوضع الكولونيالي الجديد للضفة الغربية وقطاع غزة لا يقصد منه استغلال المصادر الطبيعية والايدي العاملة في المناطق المحتلة فقط بل يرمي الى ما هو أبعد من ذلك بكثير ألا وهو تحويل الاراضي المحتلة والضفة الغربية بشكل خاص الى مستعمرة وسيطة ، تساعد على ربط جزء من الاقتصاد العربي المتخلف بالاقتصاد الاسرائيلي المتقدم ، تشكل محطة مرور للبضائع الاسرائيلية . وبالفعل فان السياسة الاسرائيلية قد أدت الى تفريغ المناطق المستعمرة من جزء كبير من الايدي العاملة عن طريق توفير فرص العمل لهم داخل المتربول الاسرائيلي وبأجور مرتفعة نسبيا مما أدى الى تدني الانتاج الزراعي وخاصة في الضفة الغربية نتيجة نقص اليد العاملة من جهة وبسبب تقليص رقعة الارض الزراعية نتيجة الاستيلاء العسكري على هذه الاراضي وتحويلها الى مستوطنات ومستعمرات صهيونية من جهة أخرى . وفي نفس الوقت تقوم اسرائيل بالعمل لتحويل اقتصاد المناطق الى اقتصاد خدمات قادر على لعب دور الوسيط بين اسرائيل والمنطقة العربية : وتتوقع دراسة قام بها بعض الباحثين الاسرائيليين العاملين لحساب مؤسسة « راند » الامريكية وبتمويل من صندوق فورد بأن يصل عدد العاملين من المناطق المحتلة في قطاع الخدمات الى ٦٨٫٠ ألفا سنة ١٩٧٣ والى ٩٢٫٠ الفا من مجمل القوة العاملة لهاتين السنتين على سنة ١٩٧٨ ، أي ما يعادل ٢٥٫٩٪ و ٢٨٫٣٪ التوالي . وترتفع هذه النسبة الى ٣٧ ٪ والى ٤٢ ٪ على التوالي ان استثنينا العاملين داخل اسرائيل من عرب المناطق . وتبرز أهمية هذا القطاع الذي تنميه اسرائيل اذا قارنا هذه الارقام بالعدد الذي « تتوقعه » دراسة « الراند » لمجمل العاملين في قطاع الزراعة : تتوقع هذه أن لا يزيد هذا الرقم عن ٧٠ ألفا سنة ١٩٧٣ وعن ٧٦ ألفا سنة ١٩٧٨ أو ما يعادل ٢٦٫٦٪ ، و ٢٣٫٤٪ من مجموع القوة العاملة في هاتين السنتين على التوالي . هذا في حين تتوقع الدراسة ان تبقى نسبة العاملين في الصناعة سنة ١٩٧٨ نفس ما كانت عليه سنة ١٩٦٨ (حوالي ١٣٪ فقط) .

ان تنمية قطاع خدمات واسع في المناطق المحتلة واعتماد سياسة « الجسور المفتوحة » مع المنطقة العربية يكشف خطورة الوضع الذي تخطط له اسرائيل . فربط اكثر من ربع القوة العاملة في المناطق المحتلة بقطاع الخدمات وخاصة الخدمات غير الاساسية (كالسياحة) يخلق وضعا طبقيا يجعل فئات من هذه الشريحة الاجتماعية تستفيد من استمرار الاحتلال وتكريس الاقتصاد الكولونيالي في المناطق المحتلة، كما تستفيد الطبقة البرجوازية الفلسطينية وكبار التجار من سياسة « الجسور المفتوحة » .

البقية في العدد القادم

بقية موضوع الجبهة الوطنية المتحدة

مثل هذا النضال اطلاقا . ان الانعزالية لم تعد تظهر في اشكال بدائية سافرة ، كما كانت تظهر في السنوات الاولى لقيام الاممية الشيوعية ، انما أخذت تعرقل تطور السياسة الجماهيرية البولشفية » . ويضيف ديمتروف قائلا : « ان الانعزالية ، الانعزالية المزهوة بذاتها ، كما شخصناها في مسودة القرار ، تعرقل في الوقت الراهن ، قبل كل شيء نضالنا لتحقيق الجبهة الموحدة » .

ان سياسة محاربة الانعزالية هذه ، كانت في احد جوانبها نقدا غير معلن للموقف السابق المعلن من الاشتراكية الديمقراطية ، التي وضعها اكثر من حزب شيوعي ، الحزب الشيوعي الالماني مثلا ، في مصاف القوى الفاشية ، اي الاعداء الاساسيين للطبقة العاملة . وفي مجال تجديد العلاقة مع الاشتراكية — الديمقراطية خاطب ديمتروف المؤتمر قائلا : « اننا مع الوحدة السياسية للطبقة العاملة ! ولذلك فاننا على استعداد للتعاون اوثق التعاون مع جميع الاشتراكيين — الديمقراطيين الذين يساندون الجبهة الموحدة.. ولكن بما اننا مع الوحدة ، فسنناضل بحزم ضد كل الديماغوجيين « اليساريين » الذين يسعون الى اتخاذ خيبة أمل العمال الاشتراكيين الديمقراطيين ، وسيلة الى تشكيل أحزاب أو أمميات اشتراكية جديدة ، موجهة ضد الحركة الشيوعية ، فتعمق على هذا النحو الانشقاق في صفوف الطبقة العاملة » .

ان هذا الموقف الذي حدده جورجي ديمتروف، نال موافقة المؤتمر ، الذي اتخذ توصية للجنة التنفيذية تفوضها الدخول في مباحثات مع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية لبناء « الجبهات الشعبية المعادية للفاشية ». ولقطع الطريق على مزايدات « المعارضة اليسارية » داخل الاممية الشيوعية وخارجها ايضا ، فقد تحدى المؤتمر السابع على لسان القائد الفذ ديمتروف جميع أصحاب النظريات السياسية الضيقة الافق ، التي لم تكن قد استوعبت بعد التحولات الجذرية الطارئة على موازين القوى العالمية من جهة وعلى الحركة العمالية من جهة أخرى ايضا . وخاطب ديمتروف بخصوص الجبهة الموحدة قائلا : « قد يوجد من ذوي الحكمة من يرى في ذلك كله ارتدادا عن مواقعنا المبدئية وانحرافا الى اليمين ، عن خط البولشفية . لكن ثم ماذا ! ان الناس في بلادنا بلغاريا ، يقولون : « ان الدجاجة الجائعة تحلم بالشعير » . فليفكر الدجاج السياسي كما يشاء » .

وبهذا وضع المؤتمر السابع حجر الاساس للعلاقة المباشرة واللغة المشتركة ايضا مع أوسع القطاعات الجماهيرية المعنية بالنضال من أجل صد الهجوم الفاشي على الطبقة العاملة والحريات الديمقراطية البرجوازية أيضا ، كما عدل نهج اقامة « الجبهة البروليتارية المتحدة » دون ان يلغي ضرورتها، وذلك بتوسيع اطار هذا التحالف ، كي يستطيع استيعاب جميع القوى الاشتراكية والديمقراطية المعادية للفاشية في جبهة وطنية متحدة .

وجاءت قرارات المؤتمر السابع للاممية الشيوعية مستجيبة ليس لضرورات النضال ضد الفاشية على الصعيد الوطني — المحلي للبلدان التي تسيطر عليها انظمة حكم فاشية فقط ، بل ومستجيبة لضرورات تجنيد جميع الشعوب المحبة للسلام والمعادية للفاشية والحرب .

ولهذا فان الهجوم الهتلري على الاتحاد السوفياتي ، دولة العمال والفلاحين ، في ٢٢ حزيران ١٩٤١ لم يات رغم الحرب الخاطفة مفاجئا لاي من الاحزاب الشيوعية . ففي ٢٤ حزيران ١٩٤١ ، اي بعد يومين فقط من الهجوم الفاشي على الاتحاد السوفياتي اصدر المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري قرار اعلان الكفاح والمقاومة الشعبية المسلحة . وأعقبت الاحزاب الشيوعية الاخرى هذا القرار التاريخي لحزب شيوعي صغير تمرس قادته بالنضال من اجل انتصار الثورة الاشتراكية بخطوات سياسية وحدوية لتنظيم المقاومة العالمية للفاشية ، فقامت الجبهة الوطنية المتحدة في بلغاريا ١٩٤٢ ، جبهة التحرير الوطنية اليوغسلافية ١٩٤١ ، الجبهة الوطنية في فرنسا ، لجنة جبهة التحرير الوطنية في ايطاليا، الجبهة الوطنية الديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا ، جبهة الاستقلال الوطني هنغاريا ١٩٤٤ ، الجبهة الوطنية في المانيا ١٩٤٤ ، الجبهة الوطنية — تشيكوسلوفاكيا ١٩٤٥ ، كما تشكلت قوات الانصار المسلحة في أكثر من بلد كالبانيا واليونان وغيرها .

● ● ●

وبفضل سياسة الجبهات الوطنية قادت الاحزاب الشيوعية في اكثر من بلد أوروبي واسيوي من جهة والدور التاريخي العظيم للجيش الاحمر السوفياتي ، الذي خاض معارك الدفاع عن قضية الحرية والسلم بالقبضة المسلحة تحطمت الفاشية العدوانية وفتح التاريخ صفحاته لانتصارات حركات التحرير في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة .

سامي شاهين

في العدد القادم
حركات التحرير في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة وقضايا الوحدة الوطنية .

اسئلة "الحرية" الى عبد الفتاح إسماعيل

الموقف من الوحدة مع الشمال

تجربة التنظيم السياسي والعلاقة مع القوى الديمقراطية الأخرى



اليمن الديمقراطية

● هذا هو الجزء الثاني والاخير من الاسئلة التي وجهتها « الحرية » الى عبد الفتاح اسماعيل الامين العام للجنة المركزية للجبهة القومية حول التطورات السياسية الجارية في اليمن الديموقراطية .

٣ — الحرية :

ما هو موقفكم من النظام القائم في الشمال ، ومن الوحدة اليمنية ؟

□ عبد الفتاح اسماعيل :

اذا كنا نعتبر الثورة في اليمن الديمقراطي جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية ومن حركر الثورة العالمية بقواها الرئيسية الثلاث (المعسكر الاشتراكي ، حركة الطبقة العاملة العالمية ، واحزابها الطليعية وحركة التحرر الوطني العالمية) .. فمن باب أولى لا بد ان يكون ارتباطنا اكثر وثوقا بقضية وحدة الارض اليمنية والشعب اليمني ، باعتبارها منطلقا حقيقيا ، علميا وعمليا للاسهام الجدي في النضال الدؤوب ، سواء من اجل تحقيق التحرر الوطني الكامل والتقدم الاجتماعي والوحدة على النطاق العربي او في سبيل الاسهام بدحر الامبريالية وتحقيق الانتصار النهائي لاهداف الاشتراكية والتقدم والسلم على الصعيد العالمي .

لكن ما نود ان نوضحه بجلاء هنا ، هو ان مفهومنا لمسالة الوحدة لا يمكن ان يكون نفس مفهوم القوى الفاشية في اوروبا ، الذي ارتكز على اساس من التمييز العنصري والتعصب الشوفيني ، كما لا يمكن ان يلتقي مع المفهوم الرجعي السائد لدى بعض الاوساط العربية — الرجعية واليمينية على وجه التحديد — والذي يدعو الى الوحدة على اساس اللقاء السياسي الدستوري الفوقي للانظمة العربية الراهنة بمعزل عن الجماهير العربية العريضة وقواها الطليعية ، وبصرف النظر عن تناقضاتها الواضحة ، وعن المحتوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يميز كلا منها عن الاخر .

والحال فان مفهومنا للوحدة العربية ، يختلف ، بل ويتناقض كلية مع كلا المفهومين السابقين ، شكلا ومضمونا ، اذ انه مفهوم قائم على تاكيد ضرورة وحدة قوى التحرر والتقدم العربية في جبهة تقدمية ، تحت لواء برنامج واضح يحدد طبيعة العلاقة فيما بينها، والاهداف القريبة والبعيدة لنضالها الدائم ضد قوى الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وعلى اساس ديمقراطي يكفل التجسيد الصادق للمصالح المادية والروحية لاوسع جماهير الامة العربية فقرا وكدحا .

وانطلاقا من نفس هذا المفهوم ننظر الى قضية الوحدة اليمنية ، ذلك لان ايماننا العميق بوحدة الشعب اليمني ليس مجرد شعار للاستهلاك ، ولكنه موقف مبدئي واضح ، ينبع من تقدير علمي صحيح لطبيعة الاحداث والتطورات التي مر بها الشعب اليمني على مر التاريخ وللواقع الموضوعي الراهن في آن واحد .. وينبع كذلك من الاحساس بالمصالح المتداخلة ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا ، التي لا تنفصل، وتشكل مصيرا واحدا للشعب اليمني في عموم الاقليم هو الوحدة .

على هذا الاساس لا يمكن ان نتصور وحدة الشعب اليمني رداء فضفاضا تستفيد منه القوى التي لفظها شعبنا والتي كانت جزءا من ركائز الاستعمار والاستعمار الجديد ، وما زالت طرفا اساسيا من تكوينات الرجعية المحلية .

واذا اردنا ان نوضح هذه المسالة بالوقائع فبامكاننا الاشارة بوضوح الى بعض النماذج من ممارسات مثل تلك القوى في الشطر الجنوبي .

فاليمن — كما هو معروف — قطر عربي ، جرى تقسيمه الى قسمين من قبل الاستعمار البريطاني والاحتلال العثماني ، بتواطؤ من العهد الامامي الرجعي المباد . لكن الاستعمار البريطاني لم يكتف بتكريس هذا التقسيم المحدود وانما تعداه الى العمل على توسيع شقة التجزئة ، الى حد اصبح معه الشطر الجنوبي نفسه مقسما الى ٢٣ سلطنة وامارة ومشيخة . وكان السلاطين ، والامراء والمشائخ ، يمتلك كل منهم المنطقة التي يحكمها ، بكل ما عليها من بشر وحيوانات ويتصرف بها كما يريد تحت الحماية العسكرية البريطانية .

ولم يكن بمقدور الثورة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ان تحقق وحدة الشطر الجنوبي اذا ما ظل السلاطين والامراء والاقطاعيون على رأس تلك الولايات .. ذلك لان هؤلاء، بحكم مصالحهم وامتيازاتهم الخاصة وبحكم الذهنية الاقطاعية المتخلفة التي تسيطر على مجمل جوانب حياتهم ، لم يكونوا ليقبلوا بوحدة كل تلك السلطنات والامارات في ظل نظام وطني ديمقراطي مركزي موحد . ولكن اوسع جماهير الشعب اليمني في الشطر الجنوبي من الاقليم كان من مصلحتها انهاء تلك التجزئة واقامة نظام مركزي ديمقراطي موحد .. وذلك لم يتم الا بعد ان تمكنت الثورة ليس فقط من طرد الاستعمار واجلاء القاعدة العسكرية التي كانت مركزا للقيادة البريطانية في الشرق الاوسط ، وانما — بالاضافة الى ذلك من توجيه ضربة حاسمة لكل السلاطين والامراء والاقطاعيين وتجريدهم عن كل مواقعهم ومصالحهم . وهذه الحالة — التي كانت قائمة في الشطر الجنوبي قبل انتصار الثورة وتحقيق الاستقلال الوطني — يمكنها ان تنطبق على الشمال اليمني في الظروف الراهنة .. فالجماهير الشعبية في عموم الاقليم ترى ان مصلحتها الوحدة ، والعمل السريع من اجل اقامة اليمن الديمقراطي الموحد .. لانها بذلك تستطيع ان تجند كافة طاقاتها المادية والبشرية في سبيل التحرر الوطني الجذري وانجاز المهام المباشرة للثورة الوطنية الديمقراطية التي تضع اليمن بشطريه على عتبة التحول الاشتراكي ، وبالمقابل يبدو جليا ان الشطر الشمالي ، لا يزال حتى الان يعاني من نفس الاوضاع وعوامل التجزئة التي كان يعاني منها الشطر الجنوبي .. حيث ما زال كل شيخ او اقطاعي ، يمتلك مناطق شاسعة بكل ما عليها من بشر وحيوانات ولا يجمع هؤلاء اي رابط مركزي ، اللهم الا صندوق الميزانية التي تعتمد لهم ويصرفونها على مختلف مظاهر البذخ من ناحية ولتجنيد وتسليح رجال القبائل الذين يعتمد عليهم كل شيخ من المشائخ لحماية مركزه ونفوذه من ناحية اخرى .

امام هذا الوضع لا شك في ان ثورة ٢٦ سبتمبر ممثلة بقواها الوطنية والديمقراطية تستطيع ان تناضل من اجل انهاء الاقطاعيات الخاصة التي تضعف الحكم في العاصمة صنعاء ، وفي سبيل تثبيت نظام وطني مركزي موحد ، ينتج عنه قيام سلطة وطنية ديمقراطية مركزية تفسح المجال واسعا امام النضال المتواصل للشعب اليمني في سبيل استعادة وحدته ووحدة ارضه وبناء المجتمع الجديد المجتمع اليمني الديمقراطي الموحد .

بهذا الفهم نستطيع القول بان الكثير من المشاكل القائمة حاليا هي نتاج طبيعي للتمايز القائم بين اهداف ومنطلقات النظامين السائدين في كل من صنعاء وعدن ، وللتباين الواضح بين الاجراءات — المتعاكسة احيانا — التي تتخذ في هذا الشطر او ذاك وفي مختلف الميادين والمجالات ، وكذلك لاختلاف النظرة الى مسالة الوحدة اليمنية استراتيجيا .

فنحن نرى — كما اكد برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية — : ان « استراتيجية الثورة اليمنية مرتبطة عضويا ودون انفصام بوحدة ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ اكتوبر ، كوحدة تتوج وحدة الارض والشعب اليمني ، وبالتالي وحدة مصالحه المشتركة .. وكذلك مرتبطة بوحدة الاداة على صعيد الاقليم كله ... لكي تتمكن من تحقيق الاهداف الاستراتيجية التاريخية لشعبنا اليمني .

« ان الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة جدليا على امتداد طول وعرض الساحة اليمنية ، وان هذا الترابط الجدلي مرتبط بترابط جدلي اخر ، يتمثل بطبيعة المصالح المتناقضة والمتضادة للقوى الطبقية والسياسية في الاقليم .

« ان اعداء الشعب اليمني لا يمكن فصلهم في الشمال عن الجنوب ولا يمكن فصلهم في الجنوب عن الشمال .. وكذلك فان القوى صاحبة المصلحة في التطور والتقدم اليمني لا يمكن هي الاخرى فصلها في الجنوب عن الشمال والعكس » .

كما نرى ان المخاطر التي تتعرض لها ثورتا ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر من جراء مؤامرات الامبريالية الامريكية والرجعية السعودية ، تشكل كما جاء في البرنامج « احدى العوائق الكبرى التي تقف امام انطلاق أرادة الشعب اليمني كله وبالتالي فان النضال المشترك في سبيل حماية ثورة ٢٦ سبتمبر وكذلك النضال في سبيل ترسيخ ثورة ١٤ اكتوبر ، وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .. كل ذلك يشكل انطلاقة كبرى تضع الثورة في الاقليم كله على عتبة تحولات اجتماعية عميقة ، تمكن من تحقيق الاهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية » .

- تأميم المساكن وضروراته في هذه المرحلة
- الانتفاضات الفلاحية وأهميتها السياسية

اما بصدد العلاقات التي يجب ان تسود بين النظامين في الشمال والجنوب فبامكاننا ان نتخذ من موقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في علاقتها مع كوريا الجنوبية ، مثالا يستفاد منه ، فعلى الرغم من الخلاف الكبير بين النظامين ، في كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية — نرى ان جمهورية كوريا الديمقراطية قد تقدمت بمشروع مقترح لوحدة كوريا يجعلنا ندرك بان تحقيق الوحدة الكبرى في كوريا امر ممكن ، اذا ترك للشعب الكوري في الشمال والجنوب حق تقرير مصيره بنفسه بمعزل عن القوى الامبريالية والرجعية التي ما زالت تهيمن على كوريا الجنوبية وتدفع بتوتر الموقف نحو تفجير حرب بين شمال كوريا وجنوبها .

من هنا فاذا كانت الوحدة اليمنية الفورية طموحا مشروعا لجماهير الشعب اليمني ، فمن ناحيتنا ، نحن نمتلك الاستعداد الكامل لتحقيقها ، خاصة اذا استطاع النظام في الشمال اليمني ان يثبت سلطته المركزية ، وينهي الاقطاعيات القبلية التي تمتلك ميزانيتها الخاصة وجيشها الخاص ، والتي تبدو كانها مستقلة في تسيير امورها الخاصة ، اما اذا كانت هذه المسالة غير ممكنة حاليا ، فلا يمكن ان نتيح الفرصة للقوى الامبريالية والرجعية السعودية في شبه الجزيرة ، التي تحاول تعميق الصراع وتصعيد التوتر باتجاه خلق حالة حرب تضر بمصلحة الشعب اليمني وبالتالي بالعلاقات التي يجب ان تتطور باستمرار لما فيه خدمة اهداف ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر ، ولتحقيق وحدة الارض والشعب في الاقليم اليمني شمالا وجنوبا .

٤ — الحرية :

بعد سبعة اشهر من المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية ، تطرح الاسئلة التالية :

اولا : كيف تسير تجربة التنظيم السياسي ، ايديولوجيا ، سياسيا ، وتنظيميا ، ؟

ثانيا : كيف تحدث العلاقة بين التنظيمات النقابية والجماهيرية وبين التنظيم السياسي ؟

ثالثا : كيف تبدو تجربة العلاقة مع القوى الديمقراطية الاخرى .. البعث ، اتحاد الشبيبة الديمقراطية ، الناصريون ، المستقلون ؟

رابعا : ما هي العلاقة بين التنظيم السياسي واجهزة الدولة ، وكيف يلعب التنظيم السياسي — ومعه المنظمات الجماهيرية — دوره في رقابة جهاز الدولة ، وبالتحديد ما هو تكوين ودور لجان الرقابة العمالية في هذا المجال ؟

□ عبد الفتاح اسماعيل :

لا شك في ان المؤتمر الوطني العام الخامس ، قد شكل منعطفا تاريخيا كبيرا امام نضال شعبنا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وشكل ايضا تتويجا للانتصارات التي احرزتها الثورة في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وخاصة تلك التحولات التي تمس الواقع الطبقي والاجتماعي لشعبنا ، مثل اجراءات التاميم وقانون الاصلاح الزراعي ، التي احدثت تحولا نوعيا لمصلحة القوى الطبقية الجديدة ، صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة .

ومجمل وثائق المؤتمر العام الخامس قد اكدت على طبيعة مجرى ثورتنا والخط الذي تنتهجه في كافة المجالات .. فقد اوضح برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية مسار التجربة التي يقودها التنظيم السياسي ، كما حدد بوضوح مهام الثورة الوطنية — الديمقراطية .

وواضح ان الطريق الذي حدده برنامج التنظيم السياسي لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، هو طريق التحولات الثورية الجذرية ، في التحرر الوطني الجذري المعاكس للتطور الرأسمالي .. طريق البناء الاقتصادي المستقل عن عجلة الرأسمالية العالمية ، البناء القائم على ضرورة خلق اقتصاد وطني انتاجي صناعي وزراعي ، يشكل القاعدة المادية والتكنيكية لتكوين الظروف الموضوعية والذاتية للتحول الاشتراكي اللاحق .

ومن ناحية اخرى حدد البرنامج طبيعة المهام المباشرة للثورة الوطنية الديمقراطية ، سواء فيما يتعلق بالعمل السياسي او بمسالة السلطة او التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

كما نستطيع ان نقول بان المؤتمر العام الخامس قد حدد بوضوح النهج الايديولوجي والسياسي للتنظيم السياسي — الجبهة القومية ، وطبيعة المهام المباشرة التي ينبغي ان ينجزها في هذا المجال .. وفي هذا الجانب فان الطبقة العاملة وكل الكادحين ، يزداد دورهم القيادي ، في انجاز مهام المرحلة الراهنة للثورة، وفي تطوير العمل السياسي ، باتجاه خلق حزب طليعي يقود الجبهة القومية في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وفي تحقيق التحولات الاجتماعية التي تمهد الطريق للبناء الاشتراكي .

كما ان المؤتمر قد خرج ايضا باقرار نظام داخلي للتنظيم السياسي — الجبهة القومية — يحدد العلاقات التنظيمية داخل صفوف التنظيم ، نظرا لما يتحمله التنظيم السياسي من مسؤوليات كبرى في قيادة الجماهير نحو اهدافها المرحلية والتاريخية . فنحن ندرك ان العمل الحزبي المنظم والمتطور داخل صفوف التنظيم السياسي يأتي من اولى المهام التي تكتسب اهمية خاصة في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .. وذلك يتطلب تحديد مقاييس تنظيمية واضحة للطليعة التي تقود الثورة الوطنية الديمقراطية ضمن الجبهة العريضة الواسعة المعادية للامبريالية والرجعية والاقطاع في اطار الجبهة القومية .

على هذا الاساس حدد النظام الداخلي طبيعة التنظيم السياسي سواء من حيث البنية الطبقية والموقف الايديولوجي او من حيث العلاقات التنظيمية بين القيادات والقواعد .

فمن حيث الهوية الايديولوجية حدد النظام الداخلي بأن الفكر الاشتراكي العلمي هو النهج الايديولوجي الذي يؤمن ويلتزم به التنظيم السياسي ويمارسه عمليا ، بواسطة برامجه النضالية المتنوعة والمتجددة وفقا لما يتطلبه هذا النهج من تطبيق خلاق على الظروف الموضوعة والذاتية الخاصة بجمهورية اليمن الديمقراطية .

ومن حيث البنية الطبقية للتنظيم السياسي، ارتكز النظام الداخلي في تحديدها على اساس من ان القوى الطبقية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة هي العمال والفلاحون والجنود والمثقفون الثوريون والبرجوازية الصغيرة ، ومن التاكيد على ضرورة مشاركة الرأسمال الوطني في عملية بناء المجتمع .. فاكد بان هذه الطبقات — على الرغم من تناقضاتها الثانوية — تمثل القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة . اما القوى الطبقية المعادية للثورة فهي الاقطاع وشبه الاقطاع والكمبرادورية والعناصر العميلة التي خلفها لنا الاستعمار في العديد من المؤسسات والاجهزة الادارية .

اذن فقد تحددت بوضوح القوى الطبقية المضادة للثورة وكذلك القوى الطبقية التي من مصلحتها التطور والتقدم ، ومن مصلحتها النضال من اجل انجاز المهام والخطوات المحددة في برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية — البرنامج الذي اقره ايضا المؤتمر العام الخامس . وفي نفس الوقت حدد النظام الداخلي المسائل التنظيمية الاساسية ، التي ترتكز على مبادىء « المركزية الديمقراطية » و « القيادة الجماعية » ومبدأ « النقد والنقد الذاتي » كما حدد كيفية تركيب التنظيم السياسي والمسؤوليات الملقاة على اطره المختلفة — قيادات وقواعد — بالاضافة الى حركة الجدل الديمقراطية التي ينبغي ان تسود بين القيادات والقواعد من ناحية ، وبين القواعد والقيادات من ناحية اخرى .

بذلك يمكننا القول ان ما حدده المؤتمر العام الخامس من مهام مباشرة للثورة الوطنية الديمقراطية ، عبر اقرار البرنامج ، ومن علاقات تنظيمية واضحة، عبر النظام الداخلي، يشكل اساس التوجه الايديولوجي والسياسي لتنظيم الجبهة القومية في المرحلة الراهنة .

كما كان امرا طبيعيا — بالاضافة الى البرنامج والنظام الداخلي والتقرير السياسي والقرارات — ان ينتخب المؤتمر العام الخامس قيادة جديدة — اللجنة المركزية — تتولى مسؤولية العمل على نقل تلك الوثائق الى ميدان الترجمة والممارسة العملية .

ونستطيع القول باننا قد بدانا نخطو خطوات على طريق تطبيق النظام الداخلي حيث جرت انتخابات جديدة للاطر القيادية في التنظيم ، من القاعدة الى القمة ، وفي نفس الوقت بدأ التنظيم يمارس نشاطه السياسي في المجالات المختلفة . الا اننا مع ذلك لا زلنا نحاول انجاز الكثير من المهام التي من شأنها ان تؤدي الى تطوير ارقى للعمل السياسي والتنظيمي عبر مسار تجربة الثورة .

صحيح انه ما زالت هناك بعض النواقص والثغرات . ولكن هذه ظواهر طبيعية ترافق كل تجربة ثورية وكل عمل حزبي .. الا ان المبادىء المحددة بوضوح في النظام الداخلي ، وخاصة المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتي ، سوف تكفل خلق انضباط تنظيمي صحيح ، يؤدي الى تقليص تلك النواقص والثغرات والاخطاء ، وبالتالي الى تطور مستمر للعمل السياسي في البلاد ولقيادته المستمرة لكل التحولات والمنجزات الثورية .

ذلك فيما يتعلق بالقسم الاول من السؤال ..

اما فيما يتصل بالقسم الثاني — حول كيفية تحديد العلاقة بين المنظمات الجماهيرية والنقابية وبين التنظيم السياسي — فنحن نعتبر ان التنظيمات النقابية والجماهيرية هي اطر ضرورية واساسية لتجنيد اوسع جماهير الشعب ، واوسع الطبقات والفئات المرتبطة بالثورة عبر ممارستها للنشاط النقابي ، والجماهيري ، وسط مناخ ديمقراطي . وليس في هذا اي تناقض بين المنظمات الجماهيرية والتنظيم السياسي — الجبهة القومية — . فالتنظيم السياسي هو الذي يقود تجربة الثورة ويدير مؤسسات السلطة ، ويتولى عمليا وسياسيا الاشراف على قيادة المنظمات الجماهيرية والنقابية ايضا .. ولكن لهذه المنظمات طابعها الديمقراطي الخاص والمستقل ، حيث تطرح الجماهير من خلالها مطالبها النقابية ، وتعبر عن التفافها — سياسيا — حول الخط العام للثورة .

ولا شك في ان اعضاء التنظيم السياسي — الجبهة القومية — يشكلون الدينامو المحرك لهذه المنظمات من خلال نشاطهم النقابي والسياسي في مختلف مرافق الانتاج والمؤسسات . ومن خلال اكتسابهم لاحترام جماهير المنظمات النقابية، يتمكنون — بواسطة الانتخابات الديمقراطية — من الوصول الى قياداتها .. وبالتالي يستطيعون من خلال تواجدهم في تلك القيادات توجيه نضال الجماهير المؤدي الى تحقيق الاهداف المرسومة لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التنظيم السياسي — الجبهة القومية — والقوى الديمقراطية الاخرى — موضوع السؤال الثالث — نحن نؤكد باستمرار على ضرورة وحدة العمل الوطني — الديمقراطي — ، ونعتبر ان وحدة كافة القوى الديمقراطية والتقدمية في البلاد ، مسالة ضرورية لخلق جبهة داخلية متماسكة صلبة ومتينة ، تتمكن من النهوض بمهام البناء الاقتصادي والاجتماعي ومن الدفاع عن الثورة امام كافة المؤامرات ، في آن واحد .

وتعزيز لهذا التاكيد المبدئي فقد قطعنا شوطا كبيرا في علاقاتنا مع القوى الوطنية — الديمقراطية على اساس ان تتم وحدة العمل الوطني الديمقراطي ضمن اطار الجبهة القومية .. كجبهة واحدة تضم كافة القوى والفصائل الوطنية الديمقراطية : منظمة السلفي للشبيبة ، منظمة حزب البعث ، وكل العناصر الديمقراطية والتقدمية الاخرى .

ولقد قطعنا شوطا كبيرا على طريق الاتفاق المبدئي مع هذه الفصائل ، حول وحدة العمل الوطني — الديمقراطي — وكل ما تبقى امامنا ليس الا بعض المسائل التفصيلية والعملية ، حتى يعلن عن العمل الوطني الموحد بصفة رسمية . لكننا نستطيع القول باننا من الناحية العملية نقف مع تلك الفصائل على ارضية مشتركة . الامر الذي يجعلنا قادرين على تذليل اية صعوبات تفصيلية في سبيل خلق الجبهة الداخلية ، الوطنية الديمقراطية المتماسكة ، ضمن اطار التنظيم السياسي الجبهة القومية .. ويؤكد ذلك مشاركة تلك الفصائل الوطنية في مجلس الوزراء ومجلس الشعب الاعلى .

ولا ريب في ان نجاحنا في توحيد العمل الوطني الديمقراطي سيمكننا من تجنيد كافة الطاقات في سبيل حماية النظام التقدمي ، وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، كما سيمكننا ايضا من لعب دور صادق على صعيد الدعوة الى قيام جبهة عربية تقدمية ، تضم كافة الفصائل والقوى الديمقراطية والتقدمية في الوطن العربي . ذلك لاننا نؤمن بان الجبهة العربية التقدمية، يجب ان تنطلق بالاساس ، من حل صحيح لقضية العمل الوطني الديمقراطي داخل كل قطر عربي ، يكون قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية في كل قطر تتويجا له . وسوف يسهل مثل هذا الحل اقامة الجبهة العربية التقدمية ، كما سيمكن من تذلل الصعوبات التي تعترض طريقها .

اما فيما يتصل بعلاقة التنظيم السياسي باجهزة الدولة — موضوع السؤال الرابع — فان التنظيم السياسي ، كما اشرت سلفا ، هو السلطة السياسية القائدة في البلاد ، وهو الذي يقود كافة المرافق والاجهزة المختلفة للدولة ، ويسيطر عليها .

ولقد كان من ابرز المهام التي انجزها التنظيم السياسي ، في هذا الميدان — اجهزة الدولة — تغيير واقع اجهزة الادارة القديمة التي تركها الاستعمار البريطاني بما يتلاءم مع مهام واهداف مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . فمن المعروف ان اجهزة الدولة القديمة كانت تخدم الاستعمار والاقطاعيين من سلاطين وامراء ومشائخ، وكذلك شبه الاقطاع والكمبرادور وكان من الضروري احداث انقلاب نوعي في اجهزة السلطة ، حتى تنتفي عن هذه الاجهزة صفة تمثيلها لمصالح القوى القديمة ، وتصبح ، بالتالي ، ممثلة لمصالح القوى الجديدة صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ثوريين وبرجوازية صغيرة .

وهكذا تم احداث تغيير جذري في شكل ومضمون اجهزة الادارة شمل تطهيرها من كافة العناصر التي وضعها الاستعمار البريطاني على قمتها .

وكان لا بد — بصفة خاصة — من اجراء تطهير واسع في صفوف الاجهزة العسكرية الجيش والشرطة .. حيث تم تطهيرها من كافة العناصر التقليدية المشبعة بثقافة الاستعمار ، والتي حلت محلها كافة العناصر التي كانت تقاتل في جيش التحرير اثناء النضال المسلح .

ومن ناحية اخرى ، لم نكتف باجراء تغيير على اجهزة الدولة المدنية والعسكرية من هذه الزاوية . بل كان من الضروري اجراء تغيير مماثل في محتوى اجهزة السلطة سواء من حيث قوانينها ولوائحها وانظمة عملها او من حيث طبيعة تركيبها . فقد ورثنا عن الاستعمار قوانين وانظمة ادارية معقدة ، بالاضافة الى تضخم كبير في اجهزة الادارة ، وارتفاع غير عادي في السلم الوظيفي وفي رواتب الموظفين — اذن كان لا بد ان تحدث عملية تغيير في جميع هذه النواحي ، بحيث تتحول القوانين والانظمة واللوائح ، لخدمة القوى ذات المصلحة الحقيقية في الثورة الوطنية الديمقراطية .. فاتجهت الثورة الى تقليص حجم جهاز الدولة المتضخم ، وتخفيض درجات السلم الوظيفي ، بما في ذلك الرواتب التي عمد الاستعمار الى تضخيمها قبل ذهابه ، حتى يترك لنا ازمة مالية واقتصادية صعبة يمارس من خلالها الضغوط على الثورة .

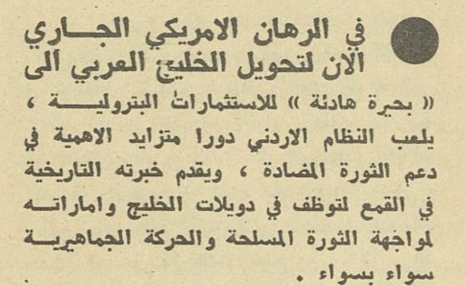
ولكن مراهنة الاستعمار على التركة التي خلفها ، كمدخل لضغوطه على الثورة ، قد باءت بالفشل ، نتيجة لاننا استطعنا بالفعل انهاء التركيب السابق لاجهزة الدولة ، واعادة بنائها من جديد ، بما يتلاءم مع امكانياتنا وظروفنا ومع مصالح القوى الطبقية الجديدة المرتبطة بالثورة واهدافها .

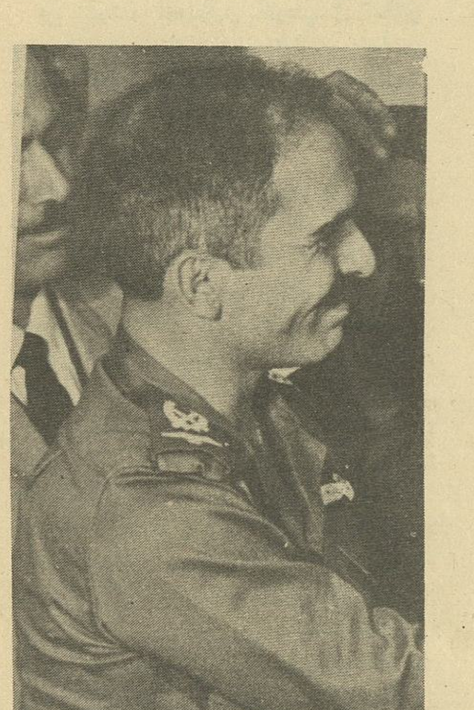
اما بالنسبة لموضوع الرقابة على اجهزة الدولة والمؤسسات الانتاجية فنحن طبعا نعتبر ان التنظيم السياسي هو الذي يخطط ويطبق كل الاجراءات والقرارات في سائر المجالات ، ويوجه كل عمل جماهيري وسياسي . ولكن لا شك ان التنظيم السياسي يعتمد ، في نفس الوقت ، وفي كثير من الاحيان على دور اللجان المختلفة في الدوائر والاجهزة المختلفة الحكومية منها او الاقتصادية . ولهذا الغرض جرى تكوين لجان للرقابة العمالية والفلاحية في العديد من الاجهزة والمؤسسات ، مهمتها مراقبة سير العمل لقطع الطريق على اي تخريب او اسراف او تبذير بممتلكات الشعب . ومن خلال هذه اللجان نستطيع ان نحد الى حد كبير جدا ، من محاولات التخريب الاداري ، وان نقلص من التبذير ، ومن نفقات الاجهزة

البقية على الصفحة (١٥)

الأردن

علاقات الأردن بأمارات وسلطنات الخليج العربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا





في الرهان الامريكي الجاري الآن لتحويل الخليج العربي الى « بحيرة هادئة » للاستثمارات البترولية ، يلعب النظام الاردني دورا متزايد الاهمية في دعم الثورة المضادة ، ويقدم خبرته التاريخية في القمع لتوظف في دويلات الخليج واماراته لمواجهة الثورة المسلحة والحركة الجماهيرية سواء بسواء .

ويشير النبأ المتعلق بمقتل ضابط اردني في معركة « مرباط » التي خاضها مقاتلو الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وسيطروا لمدة ١٧ ساعة على المدينة ، حيث غنموا من بين الاسلحة المختلفة ، مدفعا أردنيا موشوما بشعار النظام « الله ، الوطن ، الملك » الى ان الوجود العسكري الاردني في المنطقة لم يعد مقصورا على المهام الاستشارية وعلى التدريب والاعداد الفني والعسكري ، بل انتقل الى المساهمة الفعالة في العمليات العسكرية الجارية في المنطقة .

ضمن خريطة القوى الرجعية المنهمكة في ترتيب الاوضاع في الخليج العربي ، لصالح استدامة السيطرة الامبريالية في المنطقة تامينا لمصادر النفط (التي باتت هذه الايام موضع عناية اكبر من الولايات المتحدة ، التي تعاني من نقص في مواردها النفطية في مناطق اخرى من العالم) تلتقي اقطار عربية غير متصلة بالخليج مباشرة (كالاردن) بدول رجعية اخرى كايران والسعودية ، لترتيب أوضاع المنطقة في ظل التراجع العربي العام . ويرهن بالاردن اكثر فاكثر مهام تتجاوز وضعه الجغرافي الى مناطق عربية اخرى سواء في الخليج العربي ام في جنوب الجزيرة العربية واليمن .

فما هو مكان الاردن ضمن خريطة القوى الرجعية المنهمكة في ترتيب اوضاع الخليج لصالح الثورة المضادة ، وما هي طبيعة علاقات الاردن بدول الخليج ؟

في جو التراجع العربي هذا ، الذي اعطى انسحاب النظام الاردني من المجابهة امكانية اكبر للتماسك ، ولتشديد القبضة الداخلية ، عادت الامدادات العسكرية الامريكية للتدفق من جديد ، مصحوبة بالهبات المالية والاقتصادية ، التي حددت منذ اللحظة الاولى شروط عودة النظام الاردني المتسارعة لخدمة الامبريالية في المنطقة .

وقد عبرت هذه الشروط عن نفسها ، بقلة المساعدات المالية لتغطية نفقات الدولة وانعاش الحياة الاقتصادية في البلاد ، وبزخم المساعدات العسكرية وتنوعها ، واحتوائها على اسلحة متقدمة برزت في احتفالات عيد الجيش والاستقلال. لقد انعكست هذه الشروط على الاردن بالشكل التالي : ازدياد الازمة الاقتصادية ، وركود الحياة الاقتصادية لدى قطاعات واسعة في البلاد ، وازدياد تسريحات المؤسسات الاقتصادية والخاصة والدولة للعمال والموظفين ، واتساع جيش العاطلين عن العمل ، بذات الوقت الذي كانت فيه ابواب اسلحة الجيش والامن العام تفتح على مصراعيها للمواطنين داعية للانتساب اليها باغراءات وتسهيلات معيشية وصحية عالية وبرواتب توازي ان لم تفق اعلى المرتبات المدفوعة في البلاد العربية قاطبة .

توظيف خبرات الاردن القمعية

وهكذا فان النظام الاردني ، كي يعوض اموال المساعدات العربية المقطوعة عنه ، (ليبيا ، الكويت) في ظل افلاس اقتصادي وركود الحياة الاقتصادية وشيوع البطالة ، كان مهيئا موضوعيا ليوظف خبراته القمعية المكتسبة عبر تاريخ طويل في دول الخليج واماراته وفي مسقط وعمان وفي مواجهة اليمن الديمقراطية ، وذلك مقابل المساعدات الامبريالية التي تقدم حصص كبيرة منها على شكل مساعدات عسكرية وقروض لتغطية نفقات التسلح ونفقات زيادة قوات اسلحة الجيش ، ومقابل المساعدات والهبات المقدمة من المملكة السعودية وعدد من دول الامارات وسلطنة مسقط وعمان : ففي عام ١٩٧١ كانت حصة المساعدات المالية العربية في الموازنة الاردنية ١٧،٩٥١،٦٣٣ دينار اردني مقدمة بشكل اساسي من المملكة السعودية ومن ابو ظبي ومسقط وعمان .

وفي عام ١٩٧٢ كانت القروض المقدمة للاردن قد بلغت ١٣،٣٣٩،٠٠٠ مقدمة من الولايات المتحدة والمانيا الغربية ومؤسسات دولية اخرى ومن السعودية والكويت وقدمت الولايات المتحدة مساعدة مالية اخرى قدرت في الموازنة الاردنية بـ ٢١،٤٢٥،٠٠٠ دينار أردني .

ان حصة الانفاق العسكري (الجاري) على القوات المسلحة والامن العام بلغت في الموازنة الاردنية للعام الحالي ٤٣،٩٧٥،٠٠٠ دينار ، وهي تفوق كامل الواردات المحلية بنحو أربع ملايين دينار أردني ، كما أن هناك ١٠ ملايين ونصف المليون دينار اردني قد رصدت لتسديد التزامات قروض عسكرية . اي ان مجموع الانفاق العسكري لهذا العام في الاردن قد بلغ ٥٣،٩٤٨،٠٠٠ دينار اردني اي ٤٤٪ من الموازنة الاردنية . وبزيادة ١٦،١٪ من المخصصات العسكرية لعام ١٩٧١ .

ان مثل هذا الزخم التسليحي والعددي للقوات المسلحة الاردنية ، وهذا الانفاق على التسليح ، لا يمكن ان يخطىء هدفه احد، لا سيما في ظل استماتة النظام في البحث عن تسوية مع اسرائيل ، واستحالة عودة النظام الاردني الى خطوط « المجابهة » ، الا في حالة استكمال تحول هذه الخطوط الى المفاوضات المباشرة .

العلاقة مع السعودية

في ظل التوجهات التي تحكم النظام الاردني ضمن المنظومة الرجعية في المنطقة يمكن ان نلاحظ الملامح التالية :

— على الصعيد الاردني الداخلي ، يجري شق عشرات الطرق ذات الطبيعة الاستراتيجية والتي تصل شمال البلاد بجنوبه ، اي بالسعودية ، سواء كان ذلك عبر مد السكك الحديدية الممولة من المانيا الغربية ، ام في شق الطرق البرية ، ام في بناء مطار كبير في العقبة ، والتحسينات التي تجري على هذا الميناء . ومن المعلوم ان مثل هذه الشبكة من المواصلات تخدم الاغراض الامبريالية الاستراتيجية بعيدة المدى ، حتى عندما تاخذ مبررا اقتصاديا .

— على صعيد الصلات الاردنية — السعودية فان المساعدات المالية السعودية التي بلغت هذا العام حوالي ١٦ مليون دينار ، هي المساعدة المالية العربية الاساسية المقدمة للاردن . وهي تقدم رغم ان النظام قد تخلى عن الاستعداد للمجابهة مع اسرائيل بصدد الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . أي أن هذه المساعدة فقدت مبررها الواهي ، لتاخذ شكلها الحقيقي كمساعدة لدعم النظام ، واستمرار بقائه كحلقة من حلقات الثورة المضادة في المنطقة . ان العلاقات الاردنية — السعودية التي تخللتها تاريخيا جفوات وتناقضات من طبيعة ذاتية ، لم تعرف يوما المتانة والوفاق الذي تعيشه اليوم . وهذا يعود الى ان البلدين تنتظمهما أهداف موضوعية وتنسيق تمليه مصالح النظامين بالترابط مع الامبريالية . فقد تعددت الزيارات الرسمية بين البلدين على اعلى المستويات ، كما ان القوات السعودية ما زالت ترابط في الاردن ، ومنذ مدة شهدت مناورات عسكرية بالاسلحة الحية ، شهدها مسؤولون من البلدين ... ولعل ابرز تطور في العلاقات وخاصة في المستوى العسكري الاعلان في عمان عن اتفاق للتعاون العسكري بين الاردن والسعودية اثناء زيارة رئيس الاركان السعودي لعمان (١٠—٨—١٩٧٢) . وهذا الاتفاق يعطي فرص اوسع لتعاون الجيشين في خدمة مخططات الامبريالية في المنطقة وينسق تعاونهما على اعلى المستويات .

ومع ايران

— اما على صعيد العلاقات الاردنية —

الايرانية ، فان زيارة الملك حسين لا يران ، وقضاءه عشرة ايام برفقة الشاه على بحر قزوين ظلت غامضة ومحاطة بالظلال حتى بدات تتسرب نتائجها مؤخرا . فقد اعلن في عمان (١٢–٨–١٩٧٢) عن استعداد ايراني للاسهام في تمويل عدد من المشاريع الاردنية ، ومنها التنقيب على البترول في الاردن . وتقديم قروض للاردن . ومن جهة ثانية تسربت انباء عن مساعي الملك حسين في طهران لعقد مؤتمر قمة لدول الخليج يضم ايران ، لاقامة تحالف اقليمي ذي طابع ديني لمجابهة الثورة في الخليج (الاسبوع العربي ٢٨–٨–١٩٧٢)

•• وفي سلطنة عمان

– خلال السنتين الماضيتين تطورت صلات الاردن بالخليج تطورا جذريا . وتكاد علاقات الاردن الدبلوماسية والسياسية تغطي مجمل الامارات والدويلات الفسيفسائية . وتتنوع هذه العلاقات لتشمل مختلف الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والفنية . كما تتشابك المهام السياسية والعسكرية للاردن في الخليج بشكل لا يمكن ان تفوت دلالته :

١ – يتولى اعمال السفير الاردني في سلطنة عمان الفريق محمد خليل عبد الدايم رئيس هيئة الاركان الاردني اثناء مجزرة ايلول ١٩٧٠ واحد اقطاب غرفة عمليات النظام ضد المقاومة في الاردن .

٢ – مزجت زيارات المسؤولين في الخليج للاردن بين الاهداف السياسية والعسكرية ويكاد يكون لجولات هؤلاء المسؤولين في المناورات بالذخيرة الحية ، صفة الطابع المميز لمثل هذه الزيارات :

● زيارة السلطان قابوس في اواخر حزيران الماضي مصحوبا بوفد من وزير الدولة للشؤون الخارجية وعدد من المستشارين العسكريين . والتي تخللتها مشاهدة عرض جوي ، وجولة في مركز تدريب الدروع ، مدرسة سلاح المدفعية ، مدرسة المشاة ، مشاهدة تمرين عسكري للقوات الخاصة وانزال المظليين ، ومناورة حية بالذخيرة الحية لسلاح المدفعية .

● زيارة وزير دفاع ابو ظبي بدعوة من رئيس الاركان الاردني (اواخر كانون الثاني ١٩٧٢) .

● زيارة القائد العام لقوات قطر لعمان (٢٢ تموز ١٩٧٢) .

● زيارة ولي عهد البحرين (اواخر اب ١٩٧٢) .

● زيارة نائب قائد قوة دفاع البحرين (٢٤–٥–١٩٧٢) .

وهذه الزيارات ، من مسؤولين لهم مهمات عسكرية مباشرة ام غير مباشرة ، شملت جولات واسعة لعدد من اسلحة الجيش الاردني والامن العام والمخابرات العامة .

٣ – يحتل عدد من كبار الضباط الاردنيين مهام استشارية في عدد من دول الخليج وعمان او يحل هؤلاء محل ضباط بريطانيين في محاولة مسرحية « لتعريب » القوات في هذه الامارات على الطريقة الاردنية . لقد نشرت اخبار تؤكد وصول بعثة عسكرية أردنية تضم عددا من كبار ضباط الجيش الاردنيين ، وذكرت اسماء اثنين من رؤساء الاركان الاردنيين السابقين : عامر خماش ومشهور حديثة كانوا على رأسها (٢٣ تشرين الاول ١٩٧٢) .

ان التواجد العسكري الاردني في الخليج يزداد بوتيرة سريعة في هذه الايام . ويتجلى بوضوح اكبر في سلطنة عمان ، حيث لهذا التواجد مبررات راهنة وهي قمع الثورة المسلحة في ظفار وغيرها .

وقد نقلت وكالة اليونايتد برس في رسالة لها من عمان (٤–٧–١٩٧٢) على لسان الملك « انه سوف يرسل قريبا بعثة عسكرية اردنية تضم قطاعات من الجيش والطيران الى سلطنة عمان لمقاتلة الثوار » .. وصرحت مصادر الجيش الاردني في عمان بأن الاستعدادات تجري لتشكيل هذه البعثة التي يمكن ان تقلل حاجة السلطان قابوس الى وجود قوات بريطانية .. ويقول مراقبون ان معنى قرار الملك حسين هو ان يتوارى دور القوات البريطانية في ضرب الثوار لتحل مكانها قوات اردنية .. وجدير بالذكر ان للاردن بعثة عسكرية كبيرة من السلاح الجوي في منطقة ابو ظبي لتدريب قواتها على استخدام طائرات الهوكر هنتر البريطانية . وتضيف الوكالة ان المراقبين البريطانيين يتوقعون « ان تخدم هذه البعثة كمركز تكتيكي في مساندة سلطنة عمان في العمليات ضد الثوار » . واشارت الوكالة الى ان الكولونيل هيو اولدمان المشرف البريطاني على قوات الدفاع في سلطنة عمان قد قام اخيرا بزيارة الاردن حيث توصل الى اتفاق حول تسهيلات تدريب الضباط العمانيين في الاردن .

واستنادا الى معلومات مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج ، وقتل ضابط اردني والاستيلاء على المدفع الاردني وهو الحادث المشار اليه انفا ، فان بوسعنا القول ، ان المساعدة الاردنية العسكرية تتجه نحو الازدياد ، وتشير المعلومات الى ان هذه المساعدة تتركز في سلاح المدفعية وفي الطيران .

وفي أبو ظبي

ويلي الوجود العسكري الاردني في سلطنة عمان بالاهمية الوجود الاردني في آبو ظبي ، حيث هناك بعثة عسكرية تدريبية وخاصة في مجال الطيران . وكان مقتل الطيار الاردني عبدالله جويبر أثناء احدى التدريبات في سماء أبو ظبي ، قد أشار الى هذا الوجود العسكري .

وبصورة عامة ، ففي معظم دول الخليج ، وخاصة ابو ظبي ، البحرين ، قطر ، توجد بعثات عسكرية اردنية وخبراء للتدريب في القوات المسلحة وفي الامن العام . كما ان الكليات العسكرية الاردنية وعددا من الاسلحة يدرب قوات أو أ فرادا من دول الامارات في الخليج .

وحاليا يجري صرف اعداد من الضباط والفنيين من الجيش ، حيث يتاح اعادة تجنيدهم في قوات دول الامارات ، ومؤخرا صرف ١٥ ضابطا أردنيا من سلاح الطيران ينتظر ان يوظفوا في خدمة الثورة المضادة في الخليج .

ان المشروع الذي قدمته الحكومة الاردنية الى مجلس الامة ، بتعديل قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة ، يلغي احدى المواد التي تتعلق باعادة الضباط للقيام بوظائف مدنية او عسكرية او بوليسية خارج وحدات القوات المسلحة الاردنية او لدى أية حكومة أخرى ، ليحل محلها مادة أخرى تعطي الحكومة صلاحيات جديدة اوسع مما كانت تتمتع به سابقا . اذ ينص القانون السابق على ان مدة الاعارة للضباط خارج القوات المسلحة لا تتجاوز سنتين بينما التعديل يعطي مجلس الوزراء ، حق تمديد الاعارة للمدة التي يراها مناسبة . كما يعطي القانون وزير الدفاع حق ممارسة صلاحيات رئيس الوزراء بهذا الشان .

(« الرأي » الاردنية ١٩٧٢/٦/١٢)

وقد جرى اقرار هذا التعديل في مجلس النواب في جلسة شهدت هجوما حادا على جمهورية اليمن الديمقراطية ، كما جاء متوافقا مع تعيين الفريق محمد خليل عبد الدايم « سفيرا » في سلطنة عمان . ولاتاحة فرص اكبر امام ارسال الخبراء العسكريين والضباط والطيارين الى دول الخليج العربي .

ان التواجد الاردني في الخليج لاغراض الثورة المضادة والقمع الجماهيري ، لا يقتصر على المساهمة العسكرية الاردنية . انه يتسع ليشمل مهام فنية اخرى تتخذ صيغة مدنية صرفة ، ولكنها تصب في ذات الطاحون ، اي في تعزيز مواقع الثورة المضادة والرجعية :

– اعارة او تسهيل استخدام عشرات الفنيين في الادارة والاعلام والاقتصاد . اعارة فهد ابو العثم مدير المطبوعات والنشر الاردني السابق ، كمستشار لحكومة قطر ، اعارة محمود الشريف كمدير اعلام حكومة قطر ، اعارة عشرة قضاة ومحامين لوزارة العدل في دولة الامارات العربية . اعارة امين ابو الشعر مستشارا لحكومة عمان ، اعارة مصورين واذاعيين وخبراء اعلام لتلفزيون ابو ظبي وانتاج افلام دعائية ، بالاضافة الى تسهيل التعاقد مع عشرات المعلمين والمعلمات للعمل في الخليج .

– يقابل هذه الخدمات المدنية والعسكرية ، مساعدات مالية يقدمها عدد من دول الامارات للاردن ، كما تقابل بتسهيل الصادرات الاردنية اليها ..

من العرض السريع السابق نلاحظ ان مصالح قوى الثورة المضادة والرجعية العربية باتت اكثر ارتباطا ، وتبادلها الدعم لم يعد مقصورا على الاشكال السياسية ، وانما اصبح يشمل اسهاما عسكريا واقتصاديا متزايدا ، كما ان شروط استمرار السيطرة الامبريالية على المنطقة تتضمن مزيدا من التعاون ، وتعميم الخبرات ، لذلك فان الدعم الامبريالي للاردن يوظف لمصالحها في مناطقها الاخرى ، ويجعل من هذه الوظيفة موردا اقتصاديا للنظام الاردني . كما يحل جزءا من اشكالات النظام الاقتصادية عن طريق دول الخليج والسعودية .

مفاوضات فيتنام

العمل الدبلوماسي الثوري وميزان القوى في الميدان

ما زالت الاتفاقية التي تم عقدها في المحادثات السرية في باريس (تشرين اول) بين مستشار نيكسون كيسنغر وممثل جمهورية فيتنام الديمقراطية ، المفاوض ايضا باسم الحكومة الثورية المؤقتة ، (ح.ث.م.) تنتظر ان تبرم وأن توضع موضع التنفيذ من قبل الحكومة الاميركية .

● **ان نشر الاتفاقية من قبل هانوي في أواخر ت١ ، يظهر بوضوح رغبة** الشعب الفيتنامي في السلام ، هذا الشعب الذي يقاتل منذ عقدين في سبيل استقلاله وسيادته الوطنية في وجه المستعمرين الفرنسيين ومن ثم في وجه العدوان الامبريالي الاميركي ، وهو قد بات الان بعد جهود وتضحيات عظيمة على ابواب النصر والحرية .

وقد عبر الشعب الفيتنامي باستمرار عن رغبته في وضع حد للحرب العدوانية واحلال سلام لا يتناقض مع مصالحه في الاستقلال ، وحق تقرير المصير للشعب في الجنوب والتوحيد التدريجي للبلاد .

برزت هذه الرغبة في فرض مفاوضات السلام في باريس عام ١٩٦٨ ، وفي مشروع السلام من سبع نقاط التي تقدمت به ح.ث.م. في تموز ٧١ ، في التوضيحين المتعلقين بالمشروع في شباط ٧٢ ، وفي تصريح ح.ث.م. بتاريخ ١١ ايلول الماضي ، ومؤخرا في النقاط التسع التي تقدم بها لي دوك ثو في ٨ ت١ الى محادثات السلام السرية في باريس ، والتي قبل بها الطرف الاميركي . ولكن الشعب الفيتنامي ، كان على يقين ، من انه لن يتمكن من فرض السلام وطرد المعتدين الاميركيين الا والسلاح في أيديه وبتوسيعه للحرب الشعبية وتفكيك أوضاع الحكم العميل في الجنوب سياسيا وعسكريا . فقد كانت المشاريع ومقترحات السلام التي تقدم بها تعكس باستمرار ميزان القوى الفعلي ، استراتيجيا وتكتيكيا ، بين القوى الشعبية والثورية من جهة ، والمعتدين وعملائهم من جهة اخرى ، مما سمح له بان يحتفظ بزمام المبادرة .

وانطلاقا من امتلاكهم لزمام المبادرة على المستويات العسكرية والسياسية والدبلوماسية وغرضهم للمفاوضات أو تشجيعهم لها من موقع قوة ، كان يمكن للثوار ان يظهروا مرونة تكتيكية من اجل التعجيل بمسيرة السلام ، الذي سوف يضع حدا للتدخل الاميركي ويوقف دعمهم للحكم العميل ويعطي النضال السلمي بين القوى السياسية المختلفة مداه الكامل .

واتفاقيات السلام المقدمة في ت١ ، والتي ما زال نيكسون يرفض ابرامها وتنفيذها (على الرغم من موافقته عليها في رسائله الى فام فان دونغ بتاريخ ٢٠–١٠/٢٢) ، تتضمن بخطوطها العامة :

وقف اطلاق النار في الجنوب ووقف عمليات القصف وزرع الالغام في موانىء فيتنام الديمقراطية ، الانسحاب الكامل للقوات الاميركية والخبراء العسكريين والقوات « الحليفة » من كوريا الجنوبية وغيرها من القوات المرتزقة ، التي يستخدمها الاميركيون .

وذلك في غضون شهرين ، ومن ثم يتم الافراج عن المعتقلين لدى الجانبين .

وفي اطار المرحلة الاولى من اجراءات السلام ، يعترف الطرف الاميركي للشعب الفيتنامي في الجنوب بحق تقرير المصير وبالتالي بخطوط الحل السياسي الذي تتضمنه المرحلة الثانية من الاجراءات .

وفي هذه المرحلة الثانية ، التي تمتد على ٣ اشهر ، يقوم الطرفان الفيتناميان الجنوبيان (ح.ث.م. وحكومة سايغون) بمشاورات ، دون اي تدخل خارجي ، من اجل حل المسائل الداخلية والعسكرية والادارية المطروحة ، في الوقت الذي يتم فيه تشكيل « مجلس وطني للمصالحة والتفاهم » من ثلاثة اطراف ، يتولى تنظيم انتخابات عامة حرة وديمقراطية ، ودفع ح.ث.م. وحكومة سايغون الى تنفيذ بنود الاتفاقية . وينشىء المجلس الوطني مجالس مشابهة في المستويات الدنيا .

وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة رقابة دولية والدعوة لمؤتمر دولي ، وتعترف بمبدأ التوحيد السلمي لفيتنام وباحترام الحقوق القومية لشعوب كمبوديا ولاوس وعدم التدخل في أوضاعها الداخلية من قبل الاطراف المتصارعة .

وقد قدمت هانوي و ح.ث.م. عددا من التنازلات بالمقارنة مع مشروع السلام من ٧ نقاط (تموز ٧١) وتصريحات شباط ٧٢ وحتى تصريحات ايلول الاخيرة . وهي تتعلق خاصة بروزنامة خطوات السلام : فوقف اطلاق النار (أي التسوية « العسكرية ») يسبق التسوية السياسية ، بينما كانت هذه وكل خطوات التنفيذ تسبق وقف اطلاق النار في المقترحات السابقة . كذلك اظهرت هانوي و ح.ث.م. مرونة في مجال آخر :

فبينما كانت تطالب (تموز ٧١ – شباط ٧٢) باقالة ثيو وحل الاجهزة القمعية لادارته كي تتمكن القوى الثلاث في الجنوب (ح.ث.م ، القوى اليمينية الموالية للاميركيين ، القوى المحايدة) من الالتقاء في جو الديمقراطية وتشكيل حكومة ائتلاف وطني تتولى الاعداد لانتخابات حرة ، نصت الاتفاقية الاخيرة (وقبلها حتى ، لم يتطرق تصريح ١١ ايلول لضرورة استقالة ثيو) على ان تلتقي السلطتان القائمتان في الجنوب (ح.ث.م. وحكومة ثيو) لاقامة مجلس تنضم اليه القوى المحايدة ويعمل على التحضير للانتخابات .

واخيرا قبل الثوار مبدأ تشكيل لجنة رقابة دولية والدعوة لمؤتمر دولي لضمان تنفيذ اتفاقية السلام هذه ، وهي خطوة لم تكن واردة لديهم من قبل .

كيف نفسر هذه التنازلات بينما وضع الثوار افضل بكثير عما كان عليه في بداية العام ؟ التفسير يكمن بالضبط في رجحان كفة المعسكر الثوري على اثر الانتصارات الحاسمة للحملة الاخيرة : ضرب برنامج « الفتنمة » سياسيا وعسكريا ، السيطرة التامة على الارياف ، قدرة للثوار ، معترف بها ، على السير بالحملة بوتيرتها الراهنة مدة لا تقل عن عامين ، العزلة السياسية الخانقة لثيو (فهناك ٢٠٠ الف سجين سياسي) وانهيار معنويات جيشه ومن بقي حوله من السياسيين ، مما يتيح لهانوي و ح.ث.م. ، من موقع القوة هذا ، ان تضع حدا للحرب وذلك في الامد القريب . فالانتصارات السياسية للثوار ، الى جانب استحقاق الوعد الذي قطعه نيكسون على نفسه منذ ٤ سنوات في حملة انتخابات ١٩٦٨ ، والذي كان مضطرا لاتخاذ خطوة ما في صدده عشية الانتخابات الاخيرة .

هذه العوامل كلها كانت تجعل لتحقيق التسوية امكانات جدية في ظروف انتصار الثوار وقرب موعد انتخابات الرئاسة الاميركية .

ولا يمكن لهذه التنازلات التكتيكية ، في ظل الوضع السياسي والعسكري القائم في جنوبي فيتنام ، ان تشكل اي عائق امام استمرار النضال السياسي لصالح القوى الشعبية والوطنية وتنظيم انتخابات ديمقراطية . بل هي تعبر عن اردة الثوار المعلنة في الابقاء على « منفذ مفتوح أمام العدو » واخراج الاميركيين من فيتنام ولو على سجاد احمر !

ان مناورات نيكسون لتاخير ابرام الاتفاقية (لبضع اسابيع كما يقول روجرز) ووضعها موضع التنفيذ ، ومحاولة تعديل بعض بنودها بحجة تحركات واعتراضات عميلة (والناطق باسمه ايضا !) لا تخدع احدا : فالشعب الفيتنامي والشعوب الاخرى تعلم حق العلم ان الادارة الاميركية ، خادمة المصالح الامبريالية ، لن تتراجع امام ممارسة اي خدعة ، وانها لا تتورع عن ضرب عرض الحائط بالاتفاقية واسس العلاقات الدبلوماسية وحتى ، بارادة شعب بلادها الذي اعلن تاييده لاتفاقية السلام .

كما ان الامدادات التي يبعث بها نيكسون عن طريق الجو لتعزيز حكومة ثيو بالطائرات ومختلف التجهيزات وتمكينها من الصمود بعد وقف اطلاق النار ، لن تغير في النهاية المحتومة لحرب فيتنام : فقد أظهر الثوار والشعب الفيتنامي كله تصميمهم على تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية وقدرتهم واستعدادهم لمتابعة الحرب الشعبية واذا ما رفض المعتدي مخرج « السجاد الاحمر » المفتوح امامه .

بقية موضوع اليمن الديمقراطية

الادارية الى درجة كبيرة .

ولا شك في ان لجان الرقابة ، من خلال توجيهات التنظيم السياسي والخط العام الذي يرسمه لها ، تبذل جهودا جيدة وايجابية في ضبط سير العمل وزيادة الانتاج ، وفي الحفاظ على ممتلكات الشعب .

٥ – الحرية :

ما هو السياق الطبقي والاقتصادي الذي جاءت تأميمات المساكن الاخيرة ضمنه .. وهل كان هذا الاجراء ضروريا في هذه المرحلة ؟

□ عبد الفتاح اسماعيل :

نستطيع القول باننا قد استهدفنا من قانون التاميمات الاخيرة الذي طال المساكن ، فئات طبقية معينة ، هي في الحقيقة فئات معادية للثورة . ذلك لان قانون تاميم المساكن استهدف في الاساس المستوزرين السابقين في عهد الاستعمار البريطاني ، وكذلك السلاطين والامراء والحكام وكبار التجار الذين هربوا اموالهم الى الخارج وتركوا البلاد .. لهذا السبب فان ذلك القانون يعتبر اجراء طبقيا ضد قوى طبقية معادية للثورة ولمصلحة القوى الطبقية التي ظلت محرومة من المساكن الصحية ، ومن ابسط وسائل الحياة السكنية المريحة .

وفي نفس الوقت فان هذا الاجراء لم يات ليؤمن للمئات من المحرومين من المساكن ، السكن الملائم فحسب وانما جاء ايضا ليدر مردودا ماليا تم التخطيط للاستفادة منه في انشاء مشاريع الاسكان الشعبية ، من اجل نقل الجماهير البائسة التي تعيش في منازل حقيرة من اكواخ الصفيح الى مساكن جديدة ، عبر تلك المشاريع التي ستعمل حكومة الثورة على اقامتها ، والتي سيجري تمويلها اصلا من دخل المساكن المؤممة .

ولقد تم تشكيل لجان للاسكان في كل حي من الاحياء ، اضافة الى لجان للرقابة حتى نتمكن من تنفيذ القانون بطريقة صحيحة ، وباقل قدر ممكن من النواقص والثغرات ، لكي يشكل امكانية كبيرة لتطوير الحياة السكنية للجماهير ، ولايجاد مساكن شعبية جديدة .

٦ – الحرية :

الانتفاضات الفلاحية الاخيرة .. ماذا كان هدفها ؟

□ عبد الفتاح اسماعيل :

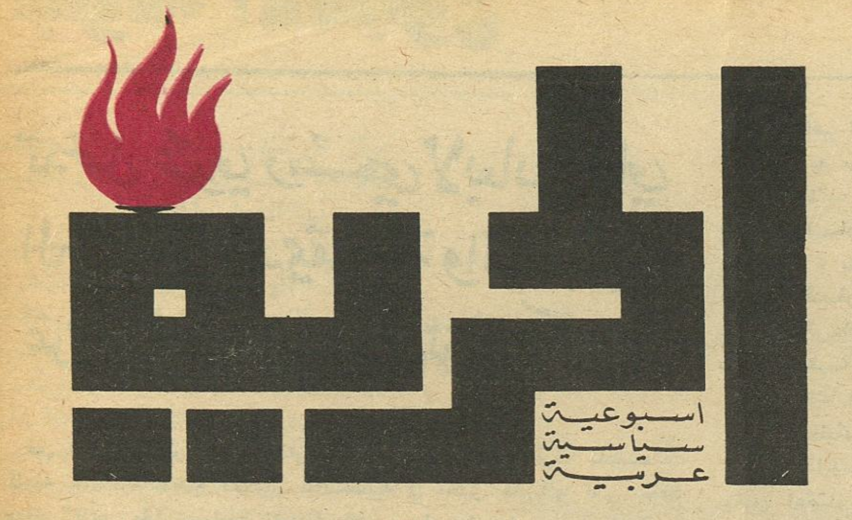
بالنسبة للانتفاضات الفلاحية التي قام باعدادها وتنظيمها التنظيم السياسي – الجبهة القومية – هي – بصفة عامة – عبارة عن اسلوب جديد لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي . فنحن لم نعتمد على الاساليب التقليدية – الكلاسيكية في تنفيذ القانون (بان تاتي السلطة وادواتها « الجيش والشرطة » للقيام بعملية انتزاع الارض من الاقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين) . بل كان لا بد للفلاحين الفقراء والفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين (الذين كانوا يعانون من اضطهاد واستغلال السلاطين والامراء والاسر الاقطاعية) من ان يشاركوا بدور فعال واساسي في عملية انتزاع الارض والمحافظة عليها .. ذلك كان السبب لتفكيرنا الجديد في ان يقوم التنظيم السياسي بعملية تنظيم مبادرات وانتفاضات الفلاحين لاستعادة حقوقهم المشروعة من الاقطاع .. لكي يوجد فاصل نهائي بين الفلاحين (الفقراء والمعدمين والمتوسطين) وبين الاقطاعيين من ناحية ، ولكي يتمكن الفلاحون ، من ناحية اخرى ليس فقط من انتزاع الارض واستثمارها ضمن التعاونيات التي شكلت اثناء الانتفاضات والمبادرات الفلاحية ، وانما لكي يحملوا السلاح للدفاع عنها .

ولا شك في ان الهدف من تلك الانتفاضات والمبادرات هو اقتصادي – اجتماعي في الاساس . (تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وحل مسالة الارض حلا صحيحا) .. لاننا نفهم الاقتصاد على انه السياسة في التحليل الاخير . وكما هو الحال بالنسبة لاهمية تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الاقتصادية عبر الانتفاضات والمبادرات اهمية سياسية ايضا . وتكمن هذه الاهمية السياسية في خلق حالة ثورية جديدة ، ووعي سياسي جديد بين صفوف الفلاحين ، يؤدي الى تحقيق ارتباط وثيق لاوسع جماهير الريف بمبادىء واهداف الثورة ، والى تنمية روح الاستعداد لديها للدفاع عنها ، حينما تشعر هذه الجماهير – عن وعي – بانها مستفيدة من اجراءات الثورة وان هذه الاجراءات جاءت لمصلحتها .

ولا شك في ان الانتفاضات والمبادرات الفلاحية الاخيرة وخاصة في المحافظتين الخامسة والرابعة قد جاءت بعد اعداد وتنظيم وتهيئة اكثر من الانتفاضات السابقة لها ، مما جعل النواقص والثغرات فيها اقل مما في الانتفاضات التي سبقتها . وقد خلقت هذه الانتفاضات حالة جديدة بين صفوف جماهير الفلاحين في المحافظتين الرابعة والخامسة ساعدت على ايجاد وعي طبقي جديد ، مناقض لمصالح كبار الملاك والاقطاعيين المستغلين وثقافتهم .

وبطبيعة الحال فان كل هذا يهدف في الاخير الى دفع الفلاحين نحو تحقيق نهوض كبير جدا في عملية الانتاج ، وفي زيادة الانتاج بما يعود على الريف بالتطور .

ولا شك في ان الحالة السياسية التي تنتج عن هذه المبادرات والانتفاضات المنظمة ، لها ايضا اهمية قصوى من حيث الحالة الثورية الجديدة التي تخلقها في صفوف الريف باسره ، والتي تمكن الثورة من تجنيد عشرات الالاف من الفلاحين الى جانبها لتطوير الزراعة بشكل عام .. وللدفاع عن الثورة من كل المؤامرات.



بيروت - ٢٧/١١/١٩٧٢ - العدد ٥٩٧ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً AL- HOURRIAH - N° 597 - 27/11/1972 -

المهمات المطروحة أمام « المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية »

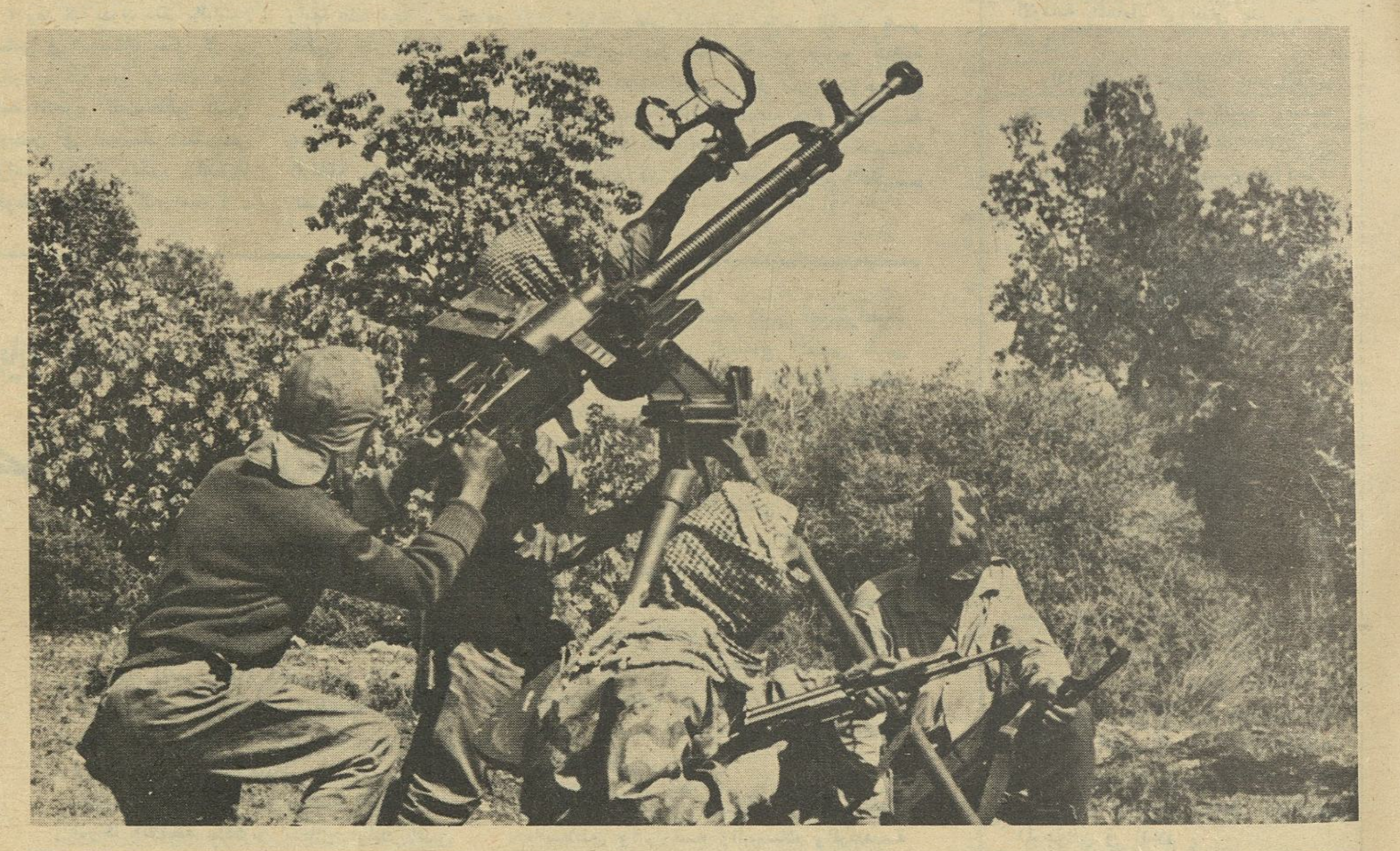
انطلقت فكرة المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية الذي يبدأ اعماله اليوم في بيروت من اللقاء الذي تم في القاهرة خلال نيسان الماضي — على هامش المؤتمر الشعبي الفلسطيني — بين عدد من الأطراف الوطنية والتقدمية العربية التي شاركت في المؤتمر المذكور ردا على مشروع المملكة العربية المتحدة التصفوي .

ومنذ انطلاق الفكرة حتى اليوم جرت سلسلة اعمال تحضيرية انتهت الى تحديد المدخل السياسي العام للمؤتمر الذي تبلور في مشروع برنامج سياسي اعدته اللجنة التحضيرية لطرحه في المؤتمر .

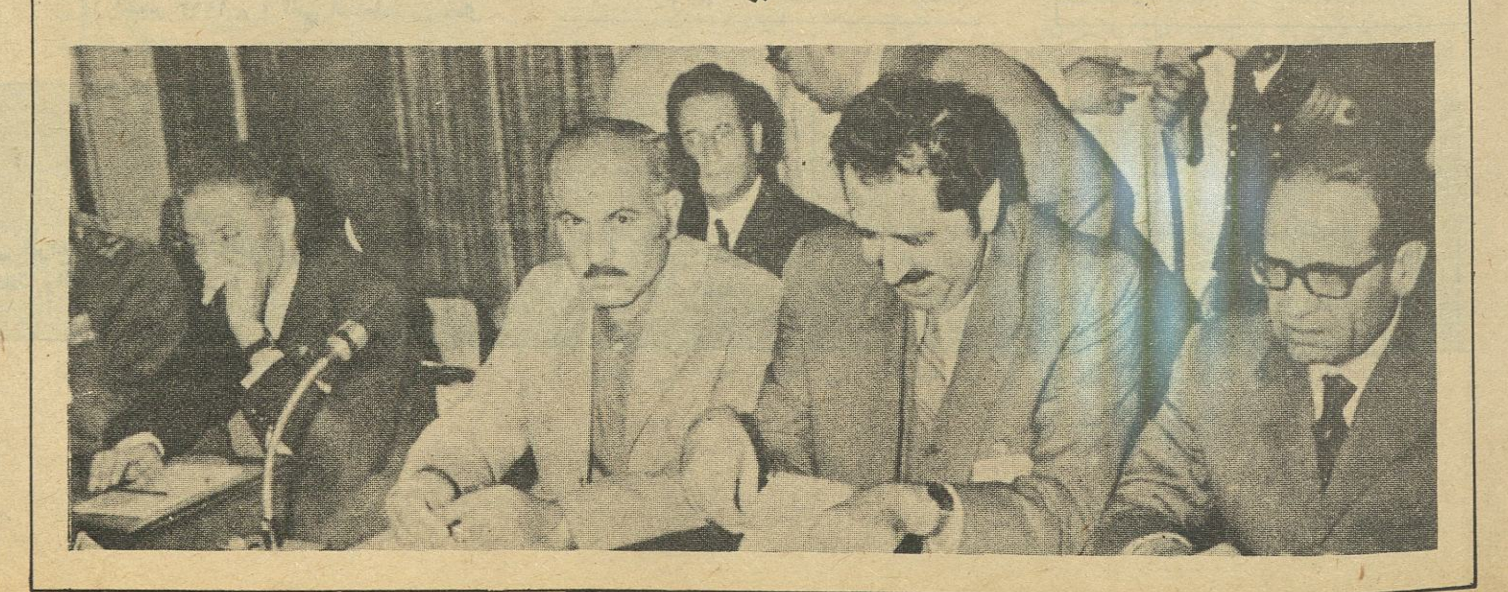
هذا وقد أعلنت لجنة اعلام المؤتمر الشعبي لنصرة الثورة الفلسطينية ان جلسة افتتاح المؤتمر سوف تنعقد الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين ٢٧ تشرين الثاني في فندق البوريفاج بيروت . وسيحضر المؤتمر حوالي مئة وفد عربي واجنبي ، من الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية العربية وممثلي حركات التحرر في العالم وممثلي بلدان المعسكر الاشتراكي .

وسيبحث المؤتمر في عدة قضايا رئيسية وهامة ، وفي مقدمتها اقامة « جبهة عربية مشاركة للثورة الفلسطينية » كخطوة على طريق تأمين دعم ملموس منظم ومستمر لحركة المقاومة الفلسطينية .

(راجع ص ٣)



تدخل عربي رسمي لابعاد ممثلي الجبهتين الديمقراطية والشعبية عن الوفد الفلسطيني لمؤتمر الكويت



تعليقات

مؤتمر الكويت وتغطية الجو العربي الاستسلامي

في الوقت الذي تشير فيه انباء مؤكدة بأن محاولة جديدة للتسوية السلمية ستحدث خلال الاسابيع القادمة، وان هناك مبادرة اميركية جديدة كما ان هناك مشاريع عديدة متداولة ومطروحة على بساط البحث ، في الوقت الذي تشير فيه الانباء الى ذلك ، انعقد مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب في الكويت تحت شعار « تنقية الجو العربي وازالة الخلافات العربية » ...

تحت هذا الشعار الذي يغطيه الاعلام العربي الرسمي بشتى انواع التضليل واخفاء الحقائق وطمسها ، بتصويره بأنه من اجل المعركة، وحشد الامكانيات العربية وتعبئة الجهود الى اخر المعزوفة الدعاوية المضللة التي يرتفع صوتها باستمرار ابان انعقاد المؤتمرات العربية من مؤتمرات القمة الى مؤتمرات وزراء الخارجية والدفاع العرب ، تحت هذا الشعار تختفي حقيقة المواقف والمواقع التي تقفها مختلف الانظمة العربية .. فالانظمة الساعية للتسوية السلمية ، وفي مقدمتها النظام المصري اتخذت مختلف الاجراءات وقدمت التنازلات المختلفة للامبريالية الاميركية ... ومع ذلك ظل الموقف الاميركي — الاسرائيلي متصلبا يطلب الاستسلام الكامل بدون شروط ، ويطلب بالدرجة الاولى تغييرات وتراجعات نهائية وثابتة داخل النظام المصري نفسه ، بحيث يأتي حكم « حديدي » يمسك بالوضع الداخلي ويصفي الحركة الشعبية التي بدأت تنمو نضالاتها الوطنية والاجتماعية في ظل المأزق المستمر الذي يعيشه النظام ، وعجزه عن حل المسألة الوطنية والقيام بمهمات التحرير .

ان الولايات المتحدة الاميركية تريد استثمار العجز العربي عن التحرير استثمارا كاملا لصالحها ، كما ان اسرائيل — وهذا ما عبر عنه دايان — تعتبر الوضع الحالي أفضل الاوضاع السلمية في المنطقة بالنسبة لها .

عندما قدم السادات « هديته المجانية » للاميركين بطرد الخبراء السوفيات انتظر مبادرة اميركية تلتقي معه ، وتطمنه على امكانية تسوية سلمية قريبة ، ولكن الاميركين رحبوا بالخطوة دون ان يقدموا له شيئا ، فهم يريدون ان تستمر التراجعات الى نهايتها الحاسمة . وفي ظل المأزق الجديد الذي نتج عن طرد الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات بدون الامل بأي حل قريب ، وقع النظام المصري في المأزق من جديد ، وبدأت صراعات الاجنحة داخل النظام تتفاعل على ارض المأزق في حل المسألة الوطنية ، فجناح السادات عاد الى المراهنة على تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي مع ابقاء الباب مفتوحا لاي مبادرة اميركية ، بينما كان جناح الفريق صادق يريد الاستمرار في قطع العلاقات مع السوفيات .

في اثناء ذلك كانت الضغوط والتهديدات اللفظية في ضرب المصالح الاميركية تكثر ، فتتعالى الاصوات العربية الرسمية مطالبة « العرب » باتخاذ موقف حاسم من الولايات المتحدة الاميركية ، ومطالبة باستعمال سلاح البترول في الضغط عليها ، وهدد السادات اميركا بخريف حار ...

وبينما كانت هذه الصرخة الهوائية تهدد بخريف حار للمصالح الاميركية في المنطقة ، كانت السعودية — زعيمة الرجعية العربية — تقوم بخطوة كبيرة بالنسبة لربط النفط العربي بالامبريالية الاميركية ربطا ثابتا ومستقرا عن طريق « المشاركة » التي حققها الشيخ اليماني في مفاوضات نيويورك .. ولعل اهم ما تتضمنه اتفاقية « المشاركة » هو عدم استعمال النفط كسلاح سياسي ، وتحييده عن الصراع ضد اسرائيل ، بحيث تتأمن المصالح الاميركية خاصة والغربية عامة بضمانات مادية ثابتة وباتفاقية جديدة طويلة الامد توحي ظاهريا بالمشاركة ، ولكنها تخفي التبعية الكاملة للامبريالية .

(بعد ان عقد الشيخ اليماني صفقة « المشاركة » مع الاميركيين ادلى بتصريح قال فيه : ان البترول يجب ان يكون اساسا لقيام تعاون حقيقي بين العرب والدول الغربية وعلى الاخص الولايات المتحدة ... وقال : ان الحكومة السعودية لا تؤمن باستخدام البترول كسلاح سياسي) .

في مثل هذا الوضع العربي : الرجعية العربية « المشاركة » عضويا بالمصالح الامبريالية من ناحية ، وتراجعات وتنازلات الانظمة العربية الساعية للتسوية السلمية من ناحية اخرى ، ينعقد مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب في الكويت « لحشد الامكانيات العربية وتوحيد الجهود ، وتنقية الجو وازالة الخلافات » !.

.. انه مؤتمر تغطية الجو العربي الاستسلامي ، وتحضيره للمحاولة الاميركية الجديدة في التسوية ، وتحضيره للالتقاء عند مشاريع جديدة متداولة لتصفية القضية الفلسطينية ، باسم « وحدة الصف العربي ، وباسم تنقية الجو العربي » !

الحوادث .. (سلطانية اكثر من السلطان)

دأبت مجلة « الحوادث » في الفترة الاخيرة على تركيز الاضواء على ما يجري في الخليج العربي ، وان مهمة هذه « الاضواء » نشر الظلام وتزييف الحقائق بحيث اصبحت المجلة المذكورة سلطانية اكثر من السلطان، ورجعية اكثر من الرجعيين ، ومدافعة عن مصالح اعداء الجماهير العربية في الخليج (من ايران الى بريطانيا الى اميركا والسعودية) اكثر مما يدافعون عن انفسهم !

وهذا تعليق جاءنا من منظمة قوى الشعب العماني عما نشرته « الحوادث » في مقابلة اجرتها مع السلطان قابوس :

في العدد ٨٣٣ بتاريخ ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢ نشرت مجله « الحوادث » اللبنانية مقابلة صحفية بين مندوبها جلال كشك والسلطان قابوس .

يحاول « كشك » في المقدمة ان يصور قابوس ببطرس الاكبر والميكادو في اليابان الذين قاوموا التحدي الامبريالي لتمسكهم بالعزة القومية . اما قابوس فلا يملك شيئا من هذه العزة ، فالذي اتى به الى السلطة هم الضباط والمستشارون الانجليز .. وهذا معروف !

لهذا سنكتفي بمناقشة اجوبة الابن البار للانجليز « قابوس » :

١ — لقب السلطان والسلطنة

يقول قابوس ان السلطنة والسلطان هي جزء من تراثنا وتاريخنا ، ويذكرنا بامجادنا وبامكانية العودة الى تلك الامجاد .. مؤكدا ان عمان ستستمر سلطنة وسيحمل حكامها لقب « سلطان » !.

ان ما نفهمه من هذا الكلام هو طمس حقيقة اسرة « البوسعيدية » ، فتاريخ هذه الاسرة الاقطاعية مليء « بالامجاد » فعلا ولكنها امجاد من نوع اخر ، انها الجرائم وعصور الظلام التي عاشها شعبنا طيلة حكم هذه الاسرة الاقطاعية ، وكذلك عراقتها للقوى الاستعمارية .. سنورد — هنا — بعضا من هذا التاريخ كشواهد على امجاد الاسرة :

— ان اول من عقد اتفاقية ١٧٩٨ التي كبلت عمان بالنفوذ البريطاني هي « الاسرة البوسعيدية » .

— الحملات الوحشية التي قامت بها الاسرة بالتعاون مع الانجليز من اجل اخضاع جميع الاراضي العمانية للاستعمار البريطاني . (بدأت الحملات الثلاث المعروفة ضد مناطق الشمال عام ١٨٠٩ — ١٨١٢ — ١٨١٩ ، وثلاث حملات اخرى على المنطقة الشرقية جعلان عام ١٩٢٢ ... والعديد من الحملات التي شنت في عمان الداخل واستخدمت فيها شتى أساليب القتل والارهاب والتشريد .

— القمع الدموي الذي جوبهت به الجماهير عام ١٩٥٨ في عمان الداخل حيث حرقت المدن والقرى الامنة بسلاح الجو البريطاني .

— تثبيت التخلف والمحافظة عليه في مختلف المجالات الاقتصادية والصحية والتربوية .

وهذا اهم مظهر من مظاهر الاسرة وامجادها التي يعتز بها قابوس .

(يضاف الى الامجاد اعلاه الجرائم التي ترتكب الان — يوميا — من قبل جيش السلطان وأسياده الانجليز حيث تحرق يوميا القرى والمراعي ويشرد المواطنون المسالمون في جنوب عمان « ظفار » وفرض حالة الحصار والتجويع وحالة الطوارىء . والمعاهدات الجديدة مع الغزاة الايرانيين الذين احتلوا اجزاء عزيزة من عمان جريرتي طمب الكبرى والصغرى وابو موسى واخيرا ام الغنم) .

٢ — تصفية الثورة سلميا

ان قابوس يحاول في هذه المسألة ان يضفي على شخصيته طابع الوطنية والتقدمية وعدم الرضى عما كان سائدا في عهد ابيه ومن انه من دعاة التحديث والتغيير الجذري .

ان الامر الاساسي في هذا الوصف لشخصيته الذي يسميه قابوس بالحركة الاصلاحيه هو ضرب الثورة عن طريق الخداع والغش والكذب وتضليل الشعب . يقول قابوس : « اننا لم نصل بعد بحركة الاصلاح الى اعماق الريف لان اعمال المخربين في تلك المناطق اخرت المشاريع » !؟ ونحن نتساءل هنا عن نوعية الاصلاح الذي تم في المناطق التالية (منطقة الظاهرة — خط وادي سمايل — خط الباطنة — خط الشرقية — خط النزوة) .. ان الذي حصل في هذه المناطق تراكم للجهل وانتشار للمرض والفقر وانعدام لادنى متطلبات الحياة مما اضطر الالاف من ابناء هذه المناطق الى الهجرة الى مناطق اخرى او الى الخارج علما بأن هذه المناطق بعيدة عن ساحة القتال الرئيسية (ظفار) !

اما المنطقة المحررة من الثوار فقد استطاعت الثورة ان تقدم عمليا للجماهير الكثير من المنجزات التي عجز النظام القابوسي عن تحقيقها .

٣ — الحكم بالحرية

اجاب قابوس عندما سأله مندوب « الحوادث » عن طبيعة الحكم الذي يراه افضل : هل الحرية ام الكبت ؟ ..

اجاب : (الحكم بالحرية طبعا) ؟!.. ونحن بدورنا نسأل ما هي اشكال الحرية التي وفرها قابوس لشعبنا ، وما هو مضمون هذه الحريات ؟..

هل يقصد قابوس اضرابات العمال الشرعية التي جوبهت بالقمع والاعتقالات التعسفية والتعذيب ، ام يقصد قمع مظاهرات الطلاب ، ام يقصد اغلاق الاندية الرياضية بقوة البوليس ؟.. ام يقصد الاعتقالات الكيفية بحجج ومبررات واهية ؟ ام يقصد تشكيل حكومة باختيار المخابرات الانجليزية ؟ هل يقصد « جلالته » ان هذا هو مفهوم الحرية ؟

ان كل كلمة وردت في « الحوادث » سواء أكانت سؤالا من المندوب ام جوابا من السلطان تتطلب التوضيح الكامل لمغزاها السياسي في ظروف المعركة الوطنية الدائرة الان في عمان والخليج العربي .

انها محاولة للدفاع عن قوى الظلام وقوى الاستعمار ، ان « الحوادث » سلطانية أكثر من السلطان ... فلقد كان السلطان «خجلا» ان يجيب على تأكيد مندوب «الحوادث» . ان الانجليز وراء النظام التقدمي القائم في عدن ! فالضباط والمستشارين الانجليز يحيطون به بشريا من كل جانب وربما حضروا المقابلة ولم يظهروا في الصورة .. فكيف يمكن للسلطان ان يعتقد ما اعتقده مندوب « الحوادث » الذي لا يرى ؟؟

● ● ●

ملاحظة أخيرة ..

في العدد الأخير من « الحوادث » انتقل المندوب اياه من عند السلطان قابوس الى لندن ، وأجرى مقابلة مع وزير بريطاني : لماذا لا تساعدون السلطان قابوس ؟ فأجاب الوزير البريطاني : بريطانيا تقدم المشورة العسكرية للسلطان ، وبالذات فيما يتعلق بثورة ظفار ، وضباطنا البريطانيون يقدمون النصح ، ويخدمون السلطان كما فعلوا مع أبيه من قبل !